



# الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

A/44/551

S/20870

29 September 1989

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH/FRENCH/  
SPANISH

مجلس

1989

UN/SA COLLECTION



جمعية  
عامة

## مجلس الامن

السنة الرابعة والاربعون

## الجمعية العامة

الدورة الرابعة والاربعون

البنود ١٨ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و  
٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢ و ٤٤ و  
٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و  
٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و  
٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و  
٧٢ و ٧٣ و ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و  
٨٣ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٦ و  
٩٨ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و  
١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و  
١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و  
و ١٤٩ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

## المستعمرة

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة

## جنوب افريقيا

مسألة جزيرة مايتوت القمرية

## الحالة في كمبوتشيا

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم

## والامن الدوليين

منطقة سلم وتعاون لجنوب الاطلسي

الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي

تهدد السلم والامن الدوليين ومبادرات

السلم

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

مسألة ناميبيا

الحالة في الشرق الاوسط

قضية فلسطين

مسألة السلم والاستقرار والتعاون في جنوب

شرقي آسيا

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة

الوحدة الافريقية بشأن الهجوم العسكري

الجوي والبحري ضد الجماهيرية العربية

الليبية الشعبية الاشتراكية التي قامت

به حكومة الولايات المتحدة القائمة في

نيسان/ابريل ١٩٨٦

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي

الدولي من أجل التنمية

مسألة قبرص

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٤٣ بشأن

التوقييع والتصديق على البروتوكول

الإضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة

النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة

تلاتيلولكو)

وقف جميع التفجيرات التجريبية النووية

تعديل معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية

في الجو وفسي الفضاء الخارجي وتحت

سطح الماء

الحاجة الملحة الى عقد معاهدة للحظر

الشامل للتجارب النووية : تقرير

مؤتمر نزع السلاح

إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية

في منطقة الشرق الاوسط

عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن

الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد

استعمال الاسلحة النووية أو التهديد

باستعمالها

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير  
الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد  
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد  
باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي  
تنفيذ إعلان اعتبار افريقيا منطقة لا نووية  
حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة  
التدمير الشامل ومنظومات جديدة من  
هذه الأسلحة

تخفيض الميزانيات العسكرية  
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية  
(البيولوجية)

نزع السلاح العام الكامل  
استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية  
العامة الاستثنائية الثانية عشرة  
التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها

على الأمن الدولي  
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي  
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها  
الاستثنائية العاشرة

تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم  
التسلح النووي الاسرائيلي  
مسألة انتاركتيكا

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الابيض  
المتوسط

استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن  
الدولي

النهج الشامل لتعزيز السلم والأمن الدوليين  
وفقا لميثاق الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في  
الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق

الانسان لسكان الاراضي المحتلة

المسائل المتعلقة بالإعلام

مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز وخوان  
دي نوفا ويوروبسا وباساس دا إنديا  
مسألة تكوين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة  
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي  
الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة  
الاستثنائية في عام ١٩٩٠  
أزمة الديون الخارجية والتنمية  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة  
الفوضوية في حالات الكوارث  
تنفيذ برنامج العمل للعقد الثاني لمكافحة  
العنصرية والتمييز العنصري  
الحالة الاجتماعية في العالم  
المناهج والطرق والوسائل المختلفة التي  
يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم  
المتحدة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق  
الإنسان والحريات الأساسية  
المعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان  
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري  
القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة  
الاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة  
للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠  
ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير  
المصير ولالإسراع في منح الاستقلال  
للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية  
لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على  
الوجه الفعال  
حقوق الإنسان والتطورات العلمية  
والتكنولوجية  
التنفيذ الفعال للمكوك الدولية المتعلقة  
بحقوق الإنسان بما في ذلك التزامات  
تقديم التقارير بمقتضى المكوك  
الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان



مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الحملة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات  
إعداد صك بشأن حقوق الإنسان القائمة على  
التضامن

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٣ (هـ)  
من ميثاق الأمم المتحدة من الاقاليم  
غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة الممالح الاجنبية ، الاقتصادية  
وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
في ناميبيا وفي سائر الاقاليم الواقعة  
تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود  
الرامية إلى القضاء على الاستعمار  
والفصل العنصري والتمييز العنصري في  
الجنوب الافريقي

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية  
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبى  
للجنوب الافريقي

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من  
الدول الاعضاء لمالح سكان الاقاليم غير  
المتمتعة بالحكم الذاتي

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولى  
الذى يعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة  
أو يودى بها أو يهدد الحريات  
الاساسية ، ودراسة الاسباب الكامنة  
وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي  
تنشأ عن اليأس وخيبة الامل والشعور  
بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس  
على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها  
أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث  
تغييرات جذرية

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم

المتحدة لتعريف الإرهاب والتمييز

بينه وبين نضال الشعوب في سبيل

التحرير الوطني .

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون

الدولي المتملة بالنظام الاقتصادي

الدولي الجديد

تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل

السلمية

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

رسالة مؤرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ موجهة  
الى الامين العام من الممثل الدائم ليوغوسلافيا  
لدى الامم المتحدة

يشرفني أن أبعث بالوشائق الختامية المرفقة للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو  
حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، المعقود في بلغراد ، في الفترة من ٤ الى ٧  
أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، مع رجاء تعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وشائق الجمعية العامة  
في اطار البنود ١٨ و ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٩ و ٤١ و ٤٢  
و ٤٤ و ٤٧ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣  
و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٧ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣  
و ٨٤ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٩ و ١١٠  
و ١١١ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٩ من جدول  
الاعمال ومن وشائق مجلس الامن .

(توقيع) دراغوسلاف بييتش  
السفير

المرفق

المواثيق الختامية للمؤتمر التاسع لرؤساء  
دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ٤  
المعقود في بلغراد ، في الفترة من ٤ الى  
٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

المحتويات

الصفحة

١١	الاعلان .....
٢٣	الامن الدولي ونزع السلاح .....
٣١	لبنان .....
٣٢	أفغانستان .....
٣٤	امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .....
٣٩	قبرص .....
٤٠	ايران - العراق .....
٤١	المحراء الغربية .....
٤٣	كوريا .....
٤٤	القضية الفلسطينية .....
٤٨	الصراع العربي الاسرائيلي .....
٥٠	جنوب شرقي آسيا .....
٥١	الجنوب الافريقي .....
٦٩	تشاد .....
٧٠	نيوكاليدونيا .....
٧١	تصفية الاستعمار .....
٧٣	الارهاب الدولي .....
٧٤	السلام والقانون الدولي .....
٧٥	انتاركتيكا .....
٧٧	مشاكل اللاجئين .....
٧٨	توزيع المناصب بصورة أكثر انصافا في منظومة الامم المتحدة .....
٧٩	الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .....

المرفق (تابع)

المحتويات (تابع)

الصفحة

٨٠	..... الاعلام والاتصالات
٨٢	..... مايوت والجزر الملغاشية وأرخبيل شاغوس
٨٤	إعلان اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب ..... الافريقي ، بشأن مسألة جنوب افريقيا
٩٢	اعلان خاص بشأن ناميبيا صادر عن مؤتمر القمة التاسع لحركة بلدان ..... عدم الانحياز
٩٥	..... الوضع في افريقيا الجنوبية
٩٦	..... قرار بشأن صندوق افريقيا
٩٧	..... بلاغ صادر عن اجتماع لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بفلسطين
١٠٠	..... الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية
١٠٤	..... القضايا المتعلقة بالمدىونية والتمويل الانمائي والنقد
١١٢	..... التجارة الدولية والسلع
١١٧	..... العلم والتكنولوجيا
١٢٠	..... الاغذية والزراعة
١٢٣	..... اقل البلدان نموا
١٢٥	..... التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
١٢٠	..... البيئة
١٢٤	..... الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا
١٢٦	..... ظروف معيشة للشعب الفلسطيني
١٢٨	..... ظروف معيشة المواطنين السوريين العرب في الجولان السورية العربية المحتلة
١٣٩	..... دور المرأة في التنمية
١٤٠	..... التصنيع
١٤١	..... الكوارث الطبيعية
١٤٣	..... البلدان غير الساحلية النامية
١٤٤	..... بقاء الطفل ونماؤه

المرفق (تابع)

المحتويات (تابع)

المفحة

١٤٥	إساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع بها .....
١٤٧	جدول أعمال المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .....
	خطاب فخامة الدكتور يانيز درنوفتشيك رئيس هيئة رئاسة جمهورية
١٤٨	يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية .....
١٥٣	تقرير عن اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز .....
١٥٧	تقرير وتوصيات لجنة الوزراء .....
١٦٧	تقرير اللجنة السياسية .....
١٧١	تقرير اللجنة الاقتصادية .....
١٧٤	تقرير المقرر العام .....
١٨٥	قرار شكر لحكومة وشعب يوغوسلافيا .....

## الاعـلان

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المشاركين في مؤتمر القمة التاسع المعقود في بلغراد في الفترة من ٧/٤ سبتمبر/ايلول ١٩٨٩.

إن يدركون أن المرحلة الراهنة من مراحل تطور الجنس البشري تتميز بتحولاتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي تتيح تحقيق التقدم الشامل، رغم العقبات المتعددة القديم منها والجديد والتي تعوق بناء عالم أكثر سلاما وامنا وعدلا وتكافؤا وديمقراطية وإنسانية؛

وإن يأخذون بعين الاعتبار الدور والمسئولية اللتين تضطلع بهما بلدان عدم الانحياز لتقديم أكبر اسهاما ممكن في الحفاظ على السلم وتعزيز التعاون من أجل التنمية لجميع البلدان مما يمهّد الطريق لتحقيق الرفاهية للامم والشعوب على أساس السلم والتكافؤ والعدالة.

وإن يستلهمون مبادئ واهداف عدم الانحياز وعيدون تأكيد صلاحيتها الدائمة مستفيدين من الخبرة التي اكتسبتها الحركة ومدركين ما قدمته من اسهام قيم للغاية في التطورات الدولية وقدراتها التي ازدادت اليوم زيادة كبيرة،

## يعلنون

إن العالم يقف في مفترق الطرق : صحيح أن التوتر لم يعد يهدد بالانفجار ولكن السلام ليس راسخا هو الآخر، وصحيح أن الركود الاقتصادي ليس شاملا ولكن التنمية ليست شاملة هي الأخرى. وإذا كان ثمة ما يبرر الأمل فليس ثمة ما يبرر الإفراط في التفاؤل . وينبغي على العالم أن يقرر أي سبيل يسلك إذ أننا نواجه تحديات جديدة وفرصا جديدة أيضا.

(٢) ان التقدم العلمي والتكنولوجي ، اضافة الى التحديات المشتركة تزيد في الاعتماد المتبادل العام، الامر الذي لا يلبي بعد تطلعات الشعوب الى الحرية والاستقلال والهوية. ان اساس الاعتماد المتبادل هو التكافؤ وليس السيطرة والتبعية. ويجب ان تكون عمليات التكامل الحتمية، والمحفزة في صالح الجميع وليس في خدمة نشأة انواع جديدة من الهيمنة. أما عن التباينات الحالية فيما بين التطور التكنولوجي والاقتصادي فلا يمكن اصلاحها الا عن طريق التنمية المتزنة للمجتمع الدولي بكامله، ومن خلال الجهود التي تبذل في سبيل ديمقراطية العلاقات الدولية على أوسع نطاق.

(٣) لقد شهد العالم تحسنا في المناخ السياسي وإن لم يكن بدرجة كافية، فقد تحقق تقدم يدعو الى التفاؤل في مجال حل القضايا الاقليمية والدولية ، أسهمت فيه بلدان عدم الانحياز اسهاما كبيرا . وتولدت افكار سياسية واقتصادية جديدة في مناطق شتى من العالم. ويفسح هذا مجالا مناسباً لنشأة مبادرات جديدة. ومن ناحية اخرى ، في حالة عدم تلبية الحتميات الاقتصادية وخاصة متطلبات البلدان النامية، يمكن ان تؤدي التوترات المترتبة على ذلك تفويض الاتجاهات الحالية نحو السلم والوفاق العالميين. اذ لابقاء للانفراج بدون المكون الاقتصادي.

(٤) الكثير من بلدان العالم تقوم اليوم باصلاحات سياسية واسعة بغية تكيفها بواقع العالم المتغير بسرعة. ان تصاعد درجة المصارحة والتعاون يمثل اهمية جوهرية بالنسبة لانجاح هذه النزعة التكاملية الشاملة.

(٥) والمسعى الى النزاع الكامل للسلاح ولاسيما في مجال اسلحة الإبادة الجماعية أمر حتمي، نظرا لان هذه المساعي ضرورية لضمان بقاء بني البشر في كوكبنا هذا. فالتناقض الشديد بين ضخامة النفقات العسكرية وبين الفقر المدقع يؤكد كل التأكيد اهمية الصياغة الملموسة لمفهوم الصلة بين نزع السلاح والتنمية. وبالنظر الى الافاق المباشرة التي تنتظر نزع السلاح هناك امكانيات جديدة امام جميع الدول ولاسيما تلك التي تمتلك الترسانات الكبرى للأسلحة النووية والتقليدية لإعادة توجيه الموارد المالية الاضافية والابداع والطاقة البشرية في التنمية. علينا ان ننظر الى العلاقة الوثيقة في ما بين نزع السلاح والتنمية كاسهام في الجهود الواسعة لاعطاء التنمية الاقتصادية الاسبقية على الاولويات المفروضة من قبل السباق الخطير وغير المتعقل لحيازة القوة العسكرية.



(٦) البلدان غير المنحازة لاتطمع ولاتستطيع وحدها تغيير العالم، غير انه لايمكن تغيير العالم بدونها. اذ ان البلدان غير المنحازة، لاتسعى الى التجابه وانما تسعى الى التفاهم بصرف النظر عما اذا كان الامر يتعلق بقضايا مشتركة للبشرية او بالقضايا ذات الاهمية الاقليمية. انها مستعدة لان تشارك بفاعلية في تنسيق هذه القضايا وفي ايجاد حل لها انطلاقا من سياسة واهداف عدم الانحياز ومبادئ واهداف ميثاق الامم المتحدة ، كونها تراثا تاريخيا للبشرية وحتمية حضارية.

(٧) ان الحلفين العسكريين السياسيين الكبيرين كونهما طرفين رئيسيين في الحرب الباردة لايزالان متواجدين رغم ان تماسكهما واهميتهما الدائمة قد وضع موضع التساؤل الجاد. ورغم ان خطر نشوب نزاع فيما بين الكتلتين قد ضعف الا ان السلام الثابت لم يظهر بعد في الافق.

(٨) لقد اتجه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية نحو تقليص قواتهما المسلحة وترساناتهما العسكرية الضخمة. كما انهما يشتركان في حوار واسع يهدف الى تحسين علاقاتهما المتبادلة، الامر الذي يؤدي الى تخفيف حدة التوتر في العالم. والانفراج الناتج عن ذلك يفسح المجال امام امكانيات المجتمع الدولي. وهذه الامكانيات قائمة على ادراك الخطر المحدق الذي يهدد بقاء البشرية، اي ذلك الخطر المتمثل بالتسابق النووي في التسلح اضافة الى غير ذلك من تهديدات عسكرية وغير عسكرية للامن والتي تتمثل في النزاعات المسلحة واستعمال القوة، وضخامة عدم التكافؤ الاقتصادي بين مختلف البلدان وبداخل البلدان ذاتها، والفقر والجوع والبؤس وعبء الديون والامراض وسوء استعمال المخدرات وكافة اشكال الارهاب علاوة على افساد بيئة الحياة. ان ايجاد حل لهذه المشاكل المعقدة الكبيرة يتطلب التناول التلاحمي المنسق في الاطارات المتعددة الاطراف.

(٩) بعض بؤر الازمات قديمة جدا في العالم المعاصر. ولايندر ان تكون للنزاعات جذور اقليمية عميقة في حين تؤدي التدخلات والتدخلات العسكرية وانخراط القوى الخارجية الى تفاقمها واكسابها ابعادا جديدة. والنزاعات الناجمة عن ذلك تنسف العلاقات الدولية وتسبب الاما انسانية كبيرة وتعوق المجتمع الدولي عن معالجة كبرى مشاكل عصرنا. لذا فان حركة عدم الانحياز مصممة على ان تشارك بفاعلية في كافة الجهود التي تبذل في سبيل ايجاد حل ناجح لبؤر

الازمات في العالم بغض النظر عن اسبابها التاريخية والمعاصرة دون ان تسمح للقوى الخارجية ان تفرض الحلول على حساب مصالح الاطراف المعنية بشكل مباشر. وفي هذا السياق تعبر البلدان غير المنحازة بشكل خاص عن تضامنها مع جميع الشعوب التي لم تحقق بعد حقها في تقرير المصير.

(١٠) لقد تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان النامية على نحو متفاقم، حيث انها تعاني من تسرب رؤوس الاموال وتضاؤل قدراتها الشرائية. ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعجلة للبلدان النامية لاتمثل ضرورة ماسة لها فحسب ، وانما تخدم مصلحة العالم ايضا. وعلى نحو ماكانت عليه الحال قبل خمسة عشر عاما، فمازال النظام الاقتصادي الدولي الجديد يمثل هدفا يعتقد به وإن ظل صعب المنال. ويجب ان تستفيد اوسع فئات السكان من ثمرات هذه التنمية ، كما ان هناك حاجة الى التكيف البنيوي من كافة المجالات، بما يتفق واهداف التنمية واولوياتها، وذلك بغية التصدي لتحديات التكنولوجيا المتطورة، ولاسيما تكنولوجيات المستقبل. ويتعين على البلدان المتقدمة ألا تغفل ان ماتمتع به من رفاه غير مأمون وغير ثابت ، طالما تحوطه بيئة عالمية يسودها الفقر المدقع. واننا نناشد العالم المتقدم ان يواجه ، بعزم صادق ودون تعصب ، ذلك الصراع الذي يعد أقدم واعمق من الحرب الباردة والمواجهة بين التكتلات ، الا وهو الصراع بين الرفاه والفقر.

(١١) المشاكل البيئية المتزايدة التي تعتبر خطرا على بقاء البشرية هي شاهد على الاعتماد المتبادل بين مصالح كافة البلدان. اننا جميعا نعاني من عواقب تدهور البيئة الحياتية. ليس من شك في ان الدول الاكثر تطورا هي التي سببت اكثر من غيرها التصعيد الكبير لهذا الخطر. كما ان نفس هذه الدول تمتلك وسائل وتكنولوجيات التحكم في هذه المشكلة. اما البلدان النامية فلا بد ان تأخذ حماية البيئة الحياتية جزءا لا يتجزأ عن عملية التنمية. ان المجتمع الدولي يبذل جهودا بدئية على هذا الصعيد وان كانت غير كافية، في سبيل دراسة وازالة الاخطار التي تهدد بيئة الحياة. وحركتنا وبلداننا على استعداد لان تدلى بدلوها في هذا المجال وتسهم فيه اقصى اسهام. ومع ذلك فمن المهم أن يوم هذا التعاون الدولي على الاحترام الكامل لسيادة الدول.

(١٢) إن عملية تصفية الاستعمار- تلك العملية الهامة- التي اسفرت عن حصول عدد كبير من الدول على سيادتها والتي اصبح معظمها أعضاء في الحركة

تدخل مرحلة حاسمة. واذ نعبر عن سرورنا بهذه المسيرة التاريخية العظمية التي دفعنا في انتصارها ثمنا باهظا، لا يمكننا الا ان نكون على تمام الوعي بأن استقلال البلدان لم يقض على كافة اشكال التبعية وخاصة الاقتصادية، وانه لاتزال هناك شعوب تعاني من العبودية الاستعمارية علاوة على الاستعمار المقنّع بغلالة شفافة. ويبقى التحرر الاقتصادي لجميع الشعوب ومحو الاستعمار، كونهما شرطا لازما لحماية وتوطيد استقلالها السياسي، واجبا ذا الاولوية بالنسبة لحركتنا هذه.

(١٣) العنصرية والتمييز العنصري القائمان على التفرقة بين ابناء البشر على اساس اللون، والعقيدة، والانتماء العرقي، والثقافة، واسلوب المعيشة، لا يزالان يمارسان حتى وفي هذا العصر الذي تتاح له كافة الامكانيات ليصبح عصر العقل، وكرامة الانسان وحرية. ان حركة عدم الانحياز كانت تعتبرهما من نشأتها الاولى مفارقة تاريخية وعارا في جبين حضارتنا. فلما جال للعنصرية بمختلف انواعها، ولاكراهية قومية ولا دينية، وغير ذلك من انواع الحقد والتزمت في رؤية عالم اكثر انسانية وديمقراطية. اننا نسلم بأن الفصل العنصري هو شكل كره من اشكال العنصرية المقنّعة التي أدانتها البلدان المتحضرة باعتبارها جريمة ضد الانسانية. ومن ثم فانه يتوجب علينا ان نوسع ونكثف ونشدّد العقوبات التي تستهدف عزل هذا النظام الكره واستئصال نظام الفصل العنصري. ونناشد المجتمع الدولي ان يشاركنا هذه المهمة الحيوية.

(١٤) من المسلم به ان كافة اشكال الارهاب، بما في ذلك ارهاب الدولة، تعد انتهاكا لحقوق الانسان الاساسية، وتهدد الاستقرار داخل الدول وفيما بينها، ومن ثم، فانه يتعين ادانته عالميا والتصدي له بكل وسيلة شرعية ممكنة.

(١٥) إن الاتجار غير المشروع في العقاقير، ومواصلة انتاجها والطلب عليها وما يرتبط بها من زيادة العنف، قد اكتسب ابعادا خطيرة. وان مبدأ المسؤولية المشتركة يعد عنصرا اساسيا في مكافحة هذا الداء.

(١٦) رغم كافة التحديات فان منظومة الامم المتحدة قد نجحت في امتحان الزمن. حتى وان من كانوا ولا يزالون يتجاهلون الامم المتحدة باعتبارها محفلا للعمل الجماعي للدول، اخذوا يدركون اكثر فأكثر ان هذه المنظمة الدولية وسيلة لا بديل عنها في ضبط وتنظيم العلاقات الدولية وعملية حل المشاكل الدولية التي تهم الجميع. وبدون الامم المتحدة لا يمكن تحقيق الديمقراطية الكاملة

على اوسع نطاق للعلاقات الدولية، الامر الذي كان ولايزال من الاهداف ذات الاولوية بالنسبة للحركة منذ نشأتها. وقد اسهمت حركتنا وبلداننا في توسيع نشاطات الامم المتحدة بهدف ازالة اسباب الحرب ودفع عجلة التطور واعادة الايمان بكرامة الانسان والبلدان. ان احلال السلام والوثام فيما بين الشعوب والامم يستوجب الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي وبتعزيزها. وفي هذا السياق، فان النتائج التي اسفر عنها اجتماع البلدان غير المنحازة في لاهاي، ومبادرته باعلان عقد للقانون الدولي، يعد اسهاما هاما.

(١٧) وسعيا منا الى صياغة تلك الاستراتيجية التي من شأنها ان تمكن حركتنا من ممارسة تأثير اكبر في الاوضاع في العالم وفي العلاقات الدولية، ومن توفير انسب الظروف لتطوير بلداننا في عشية القرن الحادي والعشرين، فاننا نستلهم العين الذي لا ينضب لافكار الاقطاب العظام لحركة عدم الانحياز، ونتخذ منه ركيزة صلبة لفعالية وخصوبة عملنا واسهامنا في مجال تغيير العالم في تلك الاستمرارية غير المنقطعة ابتداء من بلغراد ١٩٦١ وعبورا بالقاهرة ١٩٦٤، ولوساكا ١٩٧٠ والجزائر ١٩٧٣ وكولومبو ١٩٧٦ وهافانا ١٩٧٩ ونيودلهي ١٩٨٣ وهراري ١٩٨٦ ووصولا الى بلغراد ١٩٨٩.

(١٨) لقد عارضنا التقسيم والتجابه الكتلوي الذي كان يكمن في طياته خطر الابداء النووية وعرقلة نضال الشعوب في سبيل التحرر الوطني. وفي وقت الانقسامات الفكرية الحادة أنشأنا حركة متأسسة على مبادئ التعددية الفكرية وناديننا بالتعايش السلمي في الشئون الدولية، تلك العملية التي اصبحت اليوم اساسا حقيقيا للتفاوض والاتفاق بين القوى العظمى وبقية الفواعل الهامة في العلاقات الدولية. وان دعوة حركتنا الى وقف السباق في التسليح وتغيير اتجاهه قد أسهم اسهاما لا يستهان به في النشاطات والجهود الحالية التي تبذل من اجل احلال السلام واقامة النظام الاكثر استقرارا في العالم. وبدون عطائنا التاريخي الرامي لانجاح عملية تصفية الاستعمار لا يمكن تصور تعددية الاقطاب في العالم الحالي الذي يتميز بتزايد الاعتماد المتبادل بين كافة البلدان الاعضاء في المجتمع الدولي. ونتعرف اليوم على ايماننا بقوة التفاوض والتعاون في المساعي الراهنة الى ايجاد حل لبؤر الازمات على اساس الاعتراف بالمصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية. فالشعور بالعدالة، وهو ميزة ثابتة كامنة في شعوبنا، بالإضافة الى مساعي بلداننا الى التقدم، التي تمثل قوة محركة لها في نضالها من اجل عالم

افضل، لم يكن لهما ان يرضيا بعدم التكافؤ والتمييز ايا كان نوعه وحيثما وجد، واكثر من ذلك فانهما لم يقبلا ان تصير الفروق الجسيمة في مستوى التنمية الاقتصادية والازدهار مصيرا مأساويا ملازما على الدوام للبشرية.

(١٩٨) واذا تسلمنا من اسلافنا العظام الذين كانت لديهم قدرة التنبؤ وجرأة التغيير حملنا على عاتقنا مهمة شاقة هي الادراك الناقد الشامل لدورنا ومكانتنا في عالم اليوم يغير ويتغير، وتحديد الاولويات الواقعية في مجال تحقيق اهداف حركتنا على اساس مبادئنا.

(٢٠) ان مبدأ سياستنا في زمن الحرب الباردة، الذي حفزتنا عليه مصالح بلداننا الحيوية من وراء الحفاظ على حرية نشاطها وعملها من اجل التغيير الجذري للنظام القائم للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية، تمثل في عدم المشاركة في التقسيمات التي كانت تفرض.

والان حين يصبح العالم متعدد الاقطاب وحيث اخذ يتكامل اكثر فأكثر، تتطلب مصالحنا الاساسية وضرورة زيادة فعالية الحركة أن نقوم بدور مباشر وفعال في ادارة الشؤون العالمية. اذ ان هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكننا من ان نشارك في مسيرة التقدم التكنولوجي والاقتصادي التي تؤدي الى المزيد من الاعتماد المتبادل والتكامل في العالم.

(٢١) كما ان مشاركتنا النشيطة واسهامنا الشامل في عمليات ومجريات التنمية على الصعيد العالمي والاقليمي ودون الاقليمي، علاوة على تواصلنا المتوسع مع كافة البلدان أو مجموعات البلدان التي تشاركنا في الاهداف والمفاهيم الاساسية بالنسبة لهذه النزعات، سيوسع باستمرار مدى ومفهوم عدم الانحياز

(٢٢) وفي الاستجابة لتحديات العالم المتغير علينا الا نثقل انفسنا بالاحكام المسبقة او العقيدة الجامدة كونهما ظاهرتين لم تكن من خصائص حركتنا قط. اذ كنا اول من اشار الى عقم ولامعقولية مبادئ الحرب الباردة وقد يكون منافيا للعقل اذا كنا نحن انفسنا آخر من يبعد هذه الانحرافات خارج آفاقه. وتناولنا للاحداث والظواهر المعاصرة لابد ان يكون واقعيًا وثاقب الرؤية وخلاقا إن أردنا أن نكون على مستوى المهمة التاريخية لحركتنا والتفسير الحقيقي الاصيل لمصالح بلداننا.

(٢٣) كما يفرض هذا علينا نشاطا اكثر فعالية وتحسين ادائنا لعملنا.

وفي الماضي لم تسمح البلدان غير المنحازة لنفسها ان تقع في فخ يجعلها تعتقد انها قادرة على تقوية نشاطها بفضل تشكيل كتلة ثالثة. ولم تقبل قط ماكان من شأنه ان يؤدي الى تهديد الطابع الديمقراطي للحركة وعلاقات التكافؤ السائدة فيها. لكن من الهمية الحيوية بمكان ان نعثر دائما على امكانات جديدة ونرقي اساليب النشاط الهادف الى زيادة فعالية حركتنا.

## الباب الثاني

اننا وقد اكتسبنا قوة مما حققناه من منجزات في الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري، وكافة اشكال السيطرة ، واذ نسترشد بالتحديات والمتطلبات التي نواجهها اليوم، بصفتنا بلدانا وحركة، واذ نهتدي بمبادئ ومفهوم سياسة عدم الانحياز في جهودنا الرامية الى تحقيق عالم يسودها السلام والمساواة والتعاون والرفاه للجميع، قد اتفقنا على ان نعمل بما يتفق والاولويات التالية في مساعيها المشتركة.

أولا- الى حين احلال السلام الثابت والدائم القائم على البنية الشاملة والقبالة للبقاء للامن الدولي والتي يمكن ان يطبق عليها فوراً، فان الجهود من اجل السلام ونزع السلاح والحل السلمي للنزاعات، سوف تكون واجبا الرئيسي الاول.

لقد قدمنا اسهامنا في توفير الظروف الدولية التي تساهم في ازالة اسباب وويلات الحرب. والتقارب العام بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي يسهم في تخفيف حدة التوتر الدولي وخلق الشروط الاساسية لاحلال السلام الدائم . ونعبر عن مشاعر التفاؤل بالتطور الايجابي في مجال نزع السلاح الذي جاء نتيجة لابرام معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى . فتاريخ المفاوضات حول نزع السلاح مليئة بأمثلة الفرص الضائعة. ولا يزال العالم معرضا لمخاطر الترسانات الضخمة من الاسلحة النووية التي لا يزال العمل جاريا على تطويرها وزيادتها. ان الامل الوحيد في نزع السلاح النووي كامن في رفض توازن الخوف وفي الاقدام على الهدف الاكبر، الا وهو الازالة الكاملة للأسلحة النووية من قبل القوى النووية. لكننا نعي تماما بحقيقة ان تحقيق نزع السلاح النووي والتقليدي مستحيل دون مشاركة جميع العوامل الدولية .

ثانيا- ان لدينا الرغبة للبحث المشترك عن الحلول الفعالة والمقبولة للقضايا والمشاكل القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية. واننا مستعدون لاقامة حوار مقبول مثمر مع العالم المتطور حول المسائل الاقتصادية التي لاتخص فقط مصالح بلداننا وانما تخص ايضا المجتمع الدولي ككل. اذ لاستقرار ومستقبل افضل للعالم بلا تخفيف التباين في التطور الشامل.

والواجب الذي نحن بازائه الان يسهل كثيرا اذا تم ادائه ضمن سياق نمو واتساع الاقتصاد العالمي. واكبر تحد يتمثل في اعداد مجموعة من التدابير التي من شأنها ان تضمن عودة الاقتصاد العالمي الى المعدلات المتصاعدة للنمو. اما التنامي المستمر في الاقتصاد العالمي فلن يؤمن الا اذا تطورت كافة اجزائه المكونة تطورا متسقا.

وبالدرجة الاولى تتطلب التنمية المتسارعة زيادة ملحوظة في تحويل صافي الوسائل الى البلدان النامية ولاسيما الى اقل البلدان نموا، ثم ايجاد حل دائم وشامل لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية وتحرير التجارة العالمية من خلال ازالة العوائق الحمائية وتشجيع اسعار المواد الخام وخلق الظروف النقدية الثابتة .

اننا نعي مسؤوليتنا الذاتية عن فعالية وظيفه اقتصاد بلداننا. ولانجاح لجهودنا دون تعزيز تعاوننا المتبادل . كما لاجل للقضايا الاقتصادية التي تعاني منها بلداننا بدون اقامة اتصالات وحوار مع العالم المتطور. ولتحقيق هذا يتوجب وجود الوسط الاقتصادي المحفز. واننا نتطلع الى اسهام لجنة الجنوب بشأن كل هذه المسائل.

ان سرعة تطور العلوم والتكنولوجيا تؤثر تأثيرا كبيرا في المجرىات العامة في العالم. ومن هنا ينطوي على اهمية بالغة بالنسبة للحركة ان تسعى الى تأمين وضمان توثيق التعاون في هذا المجال على مستوى جنوب - جنوب ومستوى شمال - جنوب سواء بسواء. وقد اصبح تناقل التكنولوجيا امرا حتميا بالنسبة لضمان التنمية الاقتصادية المتسارعة.

ويجب ان يقوم تسيير الاقتصاد العالمي على قاعدة واسعة حتى يعكس مصالح كافة مجموعات البلدان ويطور سياسة يدعمها الجميع. ان بلدا واحدا، او مجموعة من البلدان، لا يستطيع ان ينفرد بحل للقضايا والاحتياجات الاجتماعية

والاقتصادية المعاصرة المستقبلية. اذ انها تتطلب مجهودات جماعية تقوم على وحدة المصالح. والمشاورات الانتظامية بين الشمال والجنوب على اعلى مستوى حول القضايا الاقتصادية الدولية أمر ضروري لضمان المشاركة الجماعية والمتكافئة في تحقيق علاقات الاعتماد المتبادل في العالم.

ان البلدان غير المنحازة تؤيد بحرارة الجهود التي تبذلها الحركة بالتنسيق مع بقية البلدان النامية في اطار «المجموعة ال ٧٧». وبهذا الصدد ترحب باستعداد البلدان النامية الوارد في «بيان كراكاس» بتاريخ ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٨٩ للاندماج في الاقتصاد العالمي وبتصميمها على خوض حوار جدي خلاق بهدف تعزيز التضامن والتعاون الدوليين في سبيل التنمية. ونحن جادون في دعوة الدول المتطورة الى الرد ايجابيا على هذه المبادرة.

ثالثا- إننا نؤكد - مجددا- مساندتنا لحق كافة الشعوب التي تروى تحت نير السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاحتلال الاجنبي، في تقرير المصير والاستقلال. فمن غير المتصور، ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين، ان يوجد ما يربو على عشرين اقليما وملايين من البشر مازالوا يعيشون تحت هذه الظروف. ومن خلال المبادرة التي نهضت بها حركتنا، فقد اعلنت الامم المتحدة العقد الاخير من هذا القرن عقد القضاء المبرم على الاستعمار. وهو هدف نعدّه التزاما اخلاقيا بالنسبة للبشرية جمعاء. كما اننا نؤكد، من جديد، الحاجة الى تعزيز تضامننا مع البلدان غير المنحازة وسائر البلدان التي تواجه التداخل او التدخل في شئونها الداخلية.

رابعا- كلما اقتربنا من القرن الحادي والعشرين ظهرت قيمة حماية البيئة الحياتية كونها قضية عامة ضخمة تؤكد بصورة مأساوية تصاعد الاعتماد المتبادل في العالم. ان هذا يتطلب تدابير مشتركة عاجلة يتمخض عنها ويقوى بها التعاون والاتفاق العام الذي يضمن تطورا دائما ومقبولا من جهة نظر حماية بيئة الحياة. فهذا التعاون يجب ان يتطور في الاطارات العامة لاهداف احياء النمو، وخلق البيئة الحياتية السليمة والنقية وذات الجودة وسد الاحتياجات الاساسية للجميع. ان التناولات متعددة الاطراف يجب ان تحفز الاجراءات الايجابية لدعم هذه العملية سعيا منها في التغلب على عدم التطابق الحالي. ويتوجب على المجتمع الدولي ان يخصص وسائل مالية اضافية صافية لغرض اقامة التعاون على صعيد حماية البيئة الحياتية وتسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات



الامنة بالنسبة للبيئة إن ثمة خطرا جسيما يهدد نظامنا البيئي ويتمثل في دفن النفايات السامة وغيرها من المواد الخطرة بصورة عشوائية ودون مراعاة لأثارها المدمرة على البيئة ومن ثم فنحن نطالب بوقف هذه الممارسات..ولايجوز لاحد ان يتخلص من النفايات النووية او اية نفايات سامة في اراضى دول اخرى او في البحار المفتوحة.

وانطلاقا من اليقين بأن مستقبل البشرية ذاته مرهون بحماية بيئة الحياة،فاننا من جانبنا مستعدون لبذل كل ما يحول دون تلويث المياه والتربة والجو، ويقف في وجهه.ان أحد أسباب تدهور فساد التربة وتلاشي الغابات وتلويث المياه والجو اضافة الى التصحر هو الافراط في ممارسة الضغط على المصادر الطبيعية بسبب الفقر والجهل وتزايد عدد السكان. وهناك امكانات واسعة لبذل الجهود المشتركة في سبيل حماية وترقية البيئة الحياتية في اطار المجتمع الدولي بكامله في سياق الجهود الشاملة التي تبذل في سبيل التنمية. واننا سنسهم في بلوغ هذا الهدف.

خامسا- لم يسبق ان توفرت المسلمات الحضارية اللازمة لاحقاق الحقوق والحريات الانسانية الاساسية الا في عصرنا هذا وذلك بفضل تنفيذ عملية تصفية الاستعمار.وبفضل الجهود التي تبذل في اطار الامم المتحدة بهدف تطبيق المعايير الديمقراطية في العلاقات بين الدول اضافة الى توفير الظروف الاقتصادية المناسبة.

وبتنفيذ مبادئ واهداف حركتنا اسهمنا اسهاما كبيرا في توفير الظروف لتطويع حقوق الانسان في المجتمع الدولي المعاصر.ونرى ان حق كل فرد من ان يتمتع، على نحو كامل، بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يجب ان يكون هو النبع الاساسي الذي تنهل منه حركتنا.إننا نؤكد من جديد المساهمة القيمة للمرأة في كل مكان ونؤيد بقوة تطلعها الى الاعتراف بحقوقها ونؤكد بصفة خاصة الحاجة الى بذل مزيد من الجهود بهدف إدماج المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية.وهذا يلزمنا بأن تكون الدعوة الى حقوق الانسان وحرياته احد الاهداف الاساسية لحركتنا .

سادسا- سوف تستمر بلداننا وحركتنا في الاسهام في ان تكون منظمة الامم المتحدة الممثل الديمقراطي الحقيقي للمجتمع الدولي بأسره،ومن اجل توسيع

نشاطاتها الرامية الى استئصال اسباب الحروب ، وترقية النمو والرفاهية وعودة الايمان بكرامة شخصية الانسان وكرامة البلدان.

وجنبا الى جنب مع بقية البلدان الاعضاء في الامم المتحدة نتعهد بالانضال من اجل تقوية دورها وفعاليتها كي تكون قادرة على الاداء الكامل لمسئوليتها المشروعة في ايجاد حل لجميع القضايا الضخمة التي يواجهها العالم المعاصرومنها الخطر المتصاعد من سوء استعمال المخدرات وكافة انواع الارهاب. وتحقيقا لهذا الغرض سنسعى الى تعزيز آليات منظمة الامم المتحدة والى احياء نشاطاتها وتوسيعها وتنسيقها الفعال. وعلى جميع البلدان ان تسهم في الاجماع في عملية اتخاذ القرارات في منظمة الامم المتحدة. ولتعددية الاطراف التي تعتبر الامم المتحدة محورا له دور متزايد الاهمية سواء أكان على الصعيد العام او على الصعيد الاقليمي.

ان زعماء البلدان غير المنحازة ، إذ استوحوا وبرؤية ثابتة قد صاغوا في بيان بلغراد عام ١٩٦١، الاهداف الجوهرية للحركة التي أسسوها حينذاك لتكون نقلة من النظام القديم القائم على السيطرة الى نظام جديد متأسس على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وتطوير الرخاء والرفاهية للمجتمع. ونحن، الذين عاودنا الاجتماع هنا، في بلغراد، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود زمنية، لايمكننا ان نضيف او نحذف شيئا من تلك الاهداف لعدم الانحياز. اننا نناضل وسوف نناضل في سبيل عالم يسوده السلام والحرية والعدالة والرفاهية للجميع. ولم نكن نرى ابدا ان هذه الاهداف احتكارا لنا. كما اننا لم نر أبدا ان بإمكاننا ان نرضى بما حققنا. ولم نر أبدا ان بلوغ هذه الاهداف والمثل العليا النبيلة ممكن بدون الحوار والتعاون مع البلدان التي توجد خارج حركتنا. ولسوف نسعى الى انتهاز كافة الفرص لخوض هذا الحوار والتعاون رغبة منا في تحقيق الاهداف النبيلة الكريمة لحركتنا والتي هي، لهذا السبب، اهداف بشرية جمعاء. على العالم ان يصير بيتا مشتركا ينعم فيه الجميع بحقوقهم ويتحملون واجباتهم ومسئولياتهم.

اما نحن فاننا على وعي بها.

## الامن الدولي و نزع السلاح

إن رؤساء الدول أو الحكومات :

اذ أكدوا المواقف التي أقرتها المؤتمرات السابقة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وإذ أكدوا مجددا صحة الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح ، واذ ذكروا بالبيان الختامي للاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق بلدان عدم الانحياز الذي عقد بهافانا في مايو/أيار ١٩٨٨ ، و هو الاجتماع الاول الذي افرد لنزع السلاح ، و عكف بجد على الوضعية السائدة في مجال نزع السلاح و أسفر عن مواقف اكثر جلاء لبلدان عدم الانحياز .

١- فمئذ الإجتماع الأول الذي عقد في بلغراد ، ظلّ تعزيز الأمن الدولي من خلال نزع السلاح هو لب سياسة عدم الانحياز و نهجه ، حيث قدمت الحدكة مساهمة بناءة في مساد نزع السلاح اذ شجعت الحوار بين القوتين العظميين و حرصت على تحقيق اجماع ضمن المحافل المتعددة الأطراف حول نزع السلاح ، و ألفتت انتباه الرأي العام الى التهديد المتمثل في الحرب والحرب النووية بالأخص . و قد سجل رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح أن التغيير في مواقف القوى العظمى يمكن تفسيره بمثابة استجابة للنداءات التي صدرت عن الحركة منذ عهد بعيد . كما أنهم قد أعربوا أيضا عن أملهم الوطيد في أن تتجه مستقبلا المفاوضات بين القوى العظمى نحو رفاهية كل البلدان أيضا وفقا لميثاق الأمم المتحدة و مبدأ المساواة المطلقة .

٢- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن أحداثا هامة ذات صلة بالامن الدولي قد وقعت ، وأدت الى ظهور اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية ، واخذت المفاوضات والتفاهم والتعاون تحل محل الصراعات والعمليات العسكرية في عدة حالات ، كما تم التأكيد على مسؤوليات جميع الدول والتزامها بالتعجيل بالعملية

الآخذة في التبلور وتوجيهها في الاتجاه الذي يعود بالفائدة على الجميع، ولكن يمكن تحقيق السلم والامن الدائمين ما لم يتم تجميع جهود المجتمع الدولي بأكمله ومشاركة جميع البلدان ومساهماتها مساهمة متكافئة.

٣- و لاحظوا أن الانفراج بين القوتين العظميين لا يكفي وحده لحل النزاعات القائمة في شتى أجزاء العالم، بل إن تلك النزاعات سوف تتفاقم إذا لم يتم حلها بسرعة على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة.

٤- إن ثمة ارتباطا وثيقا بين نزع السلاح وانفراج التوتر الدولي واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة وبخاصة مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، والحل السلمي للمنازعات، والكف عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، واحترام حق تقرير المصير والاستقلال الوطني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والازالة التامة للاستعمار والفصل العنصري وجميع الاشكال الاخرى للعنصرية والتمييز العنصري، والعدوان والاحتلال، واحترام حقوق الانسان، وتدعيم الامن والسلم الدوليين.

٥- كما أكد رؤساء الدول أو الحكومات على أن نزع السلاح العام والكامل تحت إشراف دولي فعال هو بطبيعته هدف لا يمكن تحقيقه الا إذا التزمت جميع الدول بتطبيقه، وأكدوا أن استخدام الاسلحة النووية يمكن أن يؤدي الى ازالة الحياة البشرية من على وجه الارض. ومادامت الحرب النووية تهدد حق الحياة ذاته فان لجميع الامم مصلحة متساوية في منعها. ورأوا أن عملية نزع السلاح الجارية حاليا يمكن التعجيل بها وتوسيع نطاقها عن طريق الجهود المشتركة من جانب المجتمع الدولي قاطبة. غير انه من البديهي أن مسار نزع السلاح لا يتسنى تحقيقه دون مساهمة من جميع الدول ولا سيما منها القوى العظمى وأحلافها العسكرية التي تتحمل أكبر مسؤولية بهذا الصدد. وعبر رؤساء الدول أو الحكومات على عزم بلدانهم على مواصلة تشجيع نزع السلاح بصورة بناءة. وأكدوا أن تعزيز الامن الدولي من خلال نزع السلاح وضبط النفس فيما يتعلق بالتصعيد الكمي والنوعي لسباق التسلح يعد أحد أهم الأهداف والحافز لالتزام الحركة الدائم. و انطلاقا من مفهوم نزع السلاح بوصفه جزءا عضويا من الانفراج والامن بما فيه الامن الوطني لدول عدم الانحياز جملة وكل بلد منها على حدة، فإنهم أوضحوا، بالخصوص، أن في سياسة عدم الانحياز وممارسة يمثل نزع السلاح الشكل الأجدى لنفي القوة العسكرية في مجال العلاقات الدولية.

٦- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن بلدانهم ينبغي

أن تشارك بنشاط في أي عملية تستهدف نزع السلاح التام والشامل. وقد تعهدوا بالمساهمة في نزع السلاح وفي إيقاف وعكس اتجاه سباق التسلح باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تلافي تبيد النفقات على الأسلحة والمساهمة في السلم والامن.

٧ - و أكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن هدف السلام و الامن العالميين لا يمكن بلوغه دون تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لكل المجموعة الدولية ، ذلك أن تفاقم المشاكل المرتبطة بالتنمية و خاصة في البلدان النامية قد يهدد المكتسبات الايجابية للعلاقات الدولية و يشكل أشد خطر كامن على الاستقرار الدولي . و اذ يبرزون العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح و التنمية فإنهم يقرّون من جديد برنامج العمل الذي أقره المؤتمر الدولي حول العلاقة بين نزع السلاح و التنمية المنعقد سنة ١٩٨٧ ، و لاحظوا أنه يوفر اطارا هاما للعمل المستقبلي .

٨ - و أكدوا أن الظروف أصبحت اليوم أكثر ملاءمة لنزع السلاح و ذلك لأسباب شتى . حيث ان القمم الخمس الامريكية السوفياتية التي عقدت خلال السنوات الاربعة الاخيرة قد ساهمت في بعث تطور ايجابي في العالم اجمع اذ انه حصل للمرة الاولى في التاريخ ان يبرم الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة اتفاقية حول إزالة بعض الأسلحة النووية الموجودة . و قد أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ارتياحهم لهذا التصرف الذي يقوّي الأمل في أن يكون مسار حقيقي لنزع السلاح قد فتح أخيرا بذلك . و أكدوا أن هذا الاتفاق يكتسي أهمية سياسية قصوى و أن من شأنه ان يبشر بمساعي اكثر جرأة و جدوى . و في هذا السياق انهم أولوا أهمية خاصة للمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي من أجل تخفيض هام من الحدة النووية الاستراتيجية الهجومية و أعربوا عن أملهم في تخطي التأخر الحالي و توقيع المعاهدة في أقرب الآجال . و أنه ينبغي ان تتبع هذه العملية اشتراك الدول النووية الاخرى في عملية نزع السلاح النوو . و أبوا الا أن يؤكدوا أن العالم المعاصر بالاختصاص و عالم الغد أيضا سيفرضان استبدال العقائد القائمة على مواقف القوة بتنافس سلمي يستجيب للأمال المشروعة لسائر المجموعة الدولية .

٩ - و لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه رغم وجود مناخ دولي ايجابي بصفة عامة، فما زال ينبغي فعل الكثير لاييقاف سباق التسلح إذ انه حتى لو تم تحقيق الاهداف الحالية من مفاوضات نزع السلاح بين الشرق والغرب ، فسوف يظل لدى الكتلتين ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية والتقليدية. و ألحوا على ضرورة المبادرة للمصادقة على تدابير ترمي الى تحقيق نزع السلاح النووي في اطار برنامج بأجل معلوم ، والى أن يتحقق ذلك يجب أن تحصل الدول غير الحائزة للأسلحة

النووية على ضمانات بعدم تهديدها بالاسلحة النووية . وحثوا على ابرام اتفاق دولي لهذا الغرض وأكدوا الحاجة الى ابرام اتفاق دولي يحرم استخدام الاسلحة النووية في أية ظروف . بالاضافة الى ذلك ، أبرزوا ضرورة منع السباق الى التسلح في الفضاء ، على أن يستعمل هذا الاخير لاغراض سلمية لا غير . و لاحظوا أيضا أهمية نزع السلاح البحري و ضرورة اتقاء سباق الى التسليحات النوعية .

١٠- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن وقف التجارب النووية ومنعها بتاتا يعتبر من أولويات نزع السلاح النووي ، و لاحظوا أن العالم يزداد وعيا بأنه يجب تسوية هذه القضية مرة واحدة وقد رحبوا بالمساعي المبذولة من جانب أكثر من ٤٠ دولة لعقد مؤتمر يعدل معاهدة المنع الجزئي للتجارب النووية لتحويله الى معاهدة لمنع التجارب منعا شاملا . ومن ثم فقد أعربوا عن تأييدهم للرأي القائل بأن المشاورات فيما بين الدول الاطراف والدول المودعة ينبغي أن تبدأ على الفور بغية عقد دورة تحضيرية لمؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في أوائل عام ١٩٩٠ ، ثم عقد مؤتمر التعديل نفسه في أقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٠ .

١١- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن مؤتمر القمة الحالي ينعقد قبل انعقاد مؤتمر الاستعراض الرابع لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية بعام واحد ، ومن ثم طالبوا الدول المودعة الثلاثة الاطراف في المعاهدة أن تبدي إيجابية في شئون نزع السلاح النووي ، وبغية الابقاء على مصداقية نظام معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ينبغي على هذه الدول أن تفي بالتزاماتها وذلك بالموافقة على التفاوض لابرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية ، إذ انها ذات ضرورة قصوى للحفاظ على نظام منع الانتشار الذي تقضى به المعاهدة ، وتحمل الدول المالكة للأسلحة النووية مسئولية التأكيد لجميع الدول غير النووية ، سواء كانت مشتركة أو غير مشتركة في المعاهدة ، أنها لن تتعرض لاستخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها وذلك بعقد اتفاقية في هذا الصدد . ولكن الرؤساء يعربون عن اقتناعهم بأن أكثر الاجراءات فعالية في بث الطمأنينة في قلوب الدول غير النووية إزاء عدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية هو التوقف الكامل لسباق التسلح ونزع السلاح النووي .

١٢- وأعربوا عن قلقهم لحيازة اسرائيل وجنوب افريقيا للقدرة النووية . وادانوا التعاون القائم بين هذين البلدين في ميدان تطوير الاسلحة النووية ووسائل اطلاقها مما يشكل تهديدا خطيرا للامن والسلم في آسيا وافريقيا وفي العالم . وادانوا اسرائيل لاستمرارها في تطوير برامجها العسكرية النووية وأسلحة التدمير الشامل وامتناعها عن تنفيذ قرارات الامم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد .

١٣ - إن رؤساء الدول أو الحكومات أعربوا من جديد أنه يجب على هيئة الأمم المتحدة أن تضطلع بدورها الخطير و بالمسؤولية التي تتحملها في مجال نزع السلاح بكل ما ينبغي أن يفوض من سلطة الى المنظمة العالمية . و هم يرون أيضا أن دعم تعددية الأطراف في المستقبل يمكن أن يتم بأمور ، منها إقامة نظام تفتيش ، احد من عدة أطراف ضمن الأمم المتحدة ، و بناء على ذلك ، فقد أعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي في المستقبل أيضا عقد دورات استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول نزع السلاح عندما تتوفر الشروط الضرورية .

١٤ - لاحظوا أن مؤتمر جنيف لنزع السلاح - وهو المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الاطراف بشأن نزع السلاح - قد أثبت أن نزع السلاح لا يجوز أن يكون من اختصاص الأقوياء . لكنهم لاحظوا مع الاسف أن المؤتمر لم يقدم الى الان للجمعية العامة للأمم المتحدة مشاريع اتفاقيات حول القضايا التي تجري بشأنها المفاوضات بجنيف . و هم يرون خاصة أنه لا مبرر لتأجيل الشروع في المفاوضات الايجابية حول جميع قضايا نزع السلاح النووي و حول منع السباق الى التسلح في الفضاء . كما أعادوا التأكيد على أن المفاوضات المتعددة الاطراف والمفاوضات الثنائية ينبغي أن يكمل بعضها بعضا ، وأعربوا عن أملهم في التنفيذ العاجل لقرار توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح.

١٥ - وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للابحاث التي أجراها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وأكدوا ضرورة مواصلة عمله بضمان الدعم المالي له من الميزانية العادية للأمم المتحدة ومن خلال المساهمات الطوعية . كما أكدوا إرتياحهم للتقدم الذي سجله برنامج الأمم المتحدة لزمالات نزع السلاح وذلك في مجال تدريب المسؤولين في البلدان النامية .

١٦ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية أعمال المراكز الاقليمية للأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح في افريقيا وآسيا ، وأهمية المركز الاقليمي للأمم المتحدة للسلام ونزع السلاح والتنمية في امريكا اللاتينية ، وما تساهم به هذه المراكز في قضية السلام ونزع السلاح والتنمية والامن .

١٧ - وأكد رؤساء الدول أو الحكومات إرتياحهم للتقدم الذي تم إحرازه في المفاوضات حول الازالة الكاملة للأسلحة الكيماوية في مؤتمر نزع السلاح . وقد ثبت أن هذا المجال من مجالات نزع السلاح المتعدد الاطراف قد شهد تقدما عمليا نحو ابرام اتفاقية . وفي هذا الصدد رحبوا بالنجاح الذي توصل اليه المؤتمر الدولي حول منع

استخدام الأسلحة الكيماوية، وهو الذي ضم الدول الاطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وغيرها من الدول المعنية في باريس في الفترة من ٧ الى ١١ يناير/كانون الثاني ١٩٨٩. وأعربوا عن مساندتهم للاعلان النهائي الصادر عن المؤتمر المذكور، ولاحظوا أنه ينبغي الانتفاع بقوة الدفع الحالية لعقد اتفاقية عامة وشاملة بشأن تحريم تطوير وانتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيماوية، وضرورة تدميرها إذ أن أية إجراءات مرحلية لمنع انتشارها لن تكون مؤثرة وينبغي من ثم رفضها.

١٨ - وقد بينوا أن الاعتداء على استقلال البلدان و سلامة وحدتها الترابية، انما يقع غالبا بالأسلحة التقليدية . و ان احكام هذه الأسلحة من طرف البلدان الأكثر قوة ، يتخذ أشكالا مرعبة . و أكدوا أن نزع الأسلحة التقليدية يمثل العنصر الرئيسي للنزع العام و الشامل للسلاح و أن الدول الكبرى و أحلاف كل منها تتحمل مسؤوليات خاصة بهذا الشأن . و لهذا أيضا أعربت بلدان عدم الانحياز عن استعدادها للمساهمة في انطلاق عملية نزع السلاح التقليدي في مستوى عالمي و إقليمي و محلي . و ذكروا في هذا السياق أن بلدان عدم الانحياز لا يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في عملية نزع السلاح إلا إذا توقفت جميع الاعمال العدوانية ضدها، وتمت المراعاة الدقيقة لمبادئ عدم التدخل بجميع اشكاله في الشئون الداخلية للدول، وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بإستعمالها، والتسوية السلمية للمنازعات ، وتقرير المصير، والدفاع عن النفس ، وازالة جميع الضغوط الاقتصادية والسياسية المفروضة على بلدان عدم الانحياز.

١٩- وإذ أعاد رؤساء الدول أو الحكومات الى الازهان قرار مجلس الامن ٦١٨ وقرار الجمعية العامة ٤١/٣٨، أكدوا من جديد المواقف التي اتخذتها المؤتمرات السابقة لحركة عدم الانحياز إزاء اعتداءات الولايات المتحدة العسكرية على ليبيا واسقاط الولايات المتحدة لطائرة إيرانية مدنية.

٢٠- وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بالاثار السلبية على السلم الدولي من جراء توريد الأسلحة الى مناطق التوتر وبصفة خاصة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، إذ أن هذه الظاهرة تزيد من تفاقم التوتر، وتقوض الامن الداخلي لبعض الدول، والامن الاقليمي ايضا، كما تدعم القوى المناهضة لعملية نزع السلاح. ومن ثم ينبغي أن تقتزن معالجة قضية عمليات نقل الأسلحة دوليا بالمسائل الخاصة بتخفيف التوتر الدولي، وزيادة الثقة والتشجيع على الحل السلمي للمنازعات ، ووضع حد لسباق التسلح، وتحقيق نزع السلاح في ظل رقابة دولية فعالة.

٢١ - أكدوا بصورة خاصة أن تحديد و تعزيز المناطق المجردة من الأسلحة



النوعية و مناطق السلم و التعاون في مختلف أجزاء العالم قد تعين كثيرا على دعم الأمن الدولي . و أعربوا من جديد في هذا السياق عن أهمية مواقف حركة بلدان عدم الانحياز في الماضي والفقرات ذات الصلة في الوثيقة النهائية للحملة الخاصة بنزع السلاح، كما أن تحقيق الاهداف المشتركة لنزع السلاح النووي من شأنه تعزيز آفاق السلام والأمن الدوليين.

٢٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم التام لاعلان جعل المحيط الهندي منطقة سلام، ولاحظوا أن جهود بلدان عدم الانحياز لعقد مؤتمر حول المحيط الهندي في يوليو/تموز ١٩٩٠ في كولومبو تصطدم ببعض العوائق رغم التقدم الكبير الذي احرزته اللجنة المخصصة للامم المتحدة بشأن المحيط الهندي. وطالب رؤساء الدول أو الحكومات بالمشاركة الكاملة والنشطة في المؤتمر من جانب كبار المنتفعين بتلك المنطقة البحرية والاعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إذ أن تعاونهم أمر جوهري لانجاح المؤتمر. ومن ثم طلبوا من الأمين العام للامم المتحدة تقديم المساعدة اللازمة الى اللجنة لتيسير انتهاءها من اعمالها التحضيرية.

٢٣- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما ، مع إبداء الارتياح، بالمبادرات التي تم اتخاذها بشأن اعلان جعل جنوب الاطلسي منطقة سلم وتعاون، بما في ذلك اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة للقرارين ١٦/٤٢ و ٢٣/٤٣ بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أكدوا من جديد تأييدهم للتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة لتحقيق أهداف الاعلان وبصفة خاصة من خلال اعتماد وتنفيذ برامج محددة.

٢٤- واعدوا الى الاذهان أن الحركة طالبت القوى الكبرى عدة مرات أن تتعهد بالانسحاب عسكريا من اراضي البلدان الاخرى ، وأن تكف عن القيام بمناورات عسكرية بالقرب من اراضي بلدان عدم الانحياز ، وأن تزيل قواعدها العسكرية من اراضي البلدان الاجنبية. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية مفاوضات نزع الاسلحة التقليدية والاجراءات التي تعمل على بث الثقة واستتباب الأمن في اوروبا، وهي اجراءات ذات آثار سياسية وعسكرية ايجابية، خصوصا على الاقاليم المجاورة وعلى العلاقات الدولية بصفة عامة. كما أعربوا عن الأمل في أن تؤدي هذه الاجراءات الى حل الحلفين العسكريين الكبيرين.

٢٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد المواقف والاعلانات الصادرة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات الوزارية المتلاحقة للحركة، والتي تساند تحويل البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وأمن وتعاون بعيدا عن الصراع والمواجهة. ولاحظوا بارتياح ازدياد الوعي بالحاجة الى بذل الجهود المشتركة، كما يتبين

من ذلك اعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع للقرار ٨٤/٤٣ والمساهمة البناء من جانب بلدان اوروبا المحايدة وغير المنحازة في اطار مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا. وأكدوا بشدة من جديد أن أمن البحر الابيض المتوسط يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن اوروبا وبالسلم والامن الدوليين. وفي هذا السياق، رحبوا باستعداد البلدان الاوروبية المطلة على البحر المتوسط للحوار والتعاون مع بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر المتوسط. واعرّبوا عن أملهم في أن يساهم اجتماع الامن والتعاون في اوروبا الخاص بالبحر المتوسط والمقرر عقده في بالمادى مايوركا عام ١٩٩٠، في تدعيم الثقة والامن في اقليم البحر المتوسط. كما رحبوا ايضا بقرار عقد المؤتمر الوزاري القادم لاعضاء حركة بلدان عدم الانحياز المطلة على البحر الابيض المتوسط في مدينة الجزائر في اوائل عام ١٩٩٠.

٢٦- ويود رؤساء الدول أو الحكومات أن يؤكدوا أن أمام العالم فرصة نادرة لتوسيع ودعم جميع المظاهر الايجابية من العلاقات الدولية الراهنة. وهم يرون أن يجب تعزيز وتوسيع امكانيات نزع السلاح وضمان مساهمة أكبر لجميع البلدان الاعضاء في الامم المتحدة في تعجيل المسار الذي بدأ انطلاقه. وأكدوا بصورة خاصة أن عالمنا اليوم في حاجة الى عمل واقعي بناء وشامل. وقد اعلنوا انه قد آن أوان نبذ سباق التسلح، والمبادرة - بدلا من ذلك - الى التنافس في الجهود المبذولة من اجل القضية المشتركة وفي جميع مايمكن أن يسوق البلدان كافة الى مستقبل آخر.

## لبنان

- ان رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة  
اذ أكدوا - مجددا - المواقف التي اعتمدها البلدان غير المنحازة بخصوص لبنان في مؤتمرات القمة السابعة  
واذ راجعوا الوضع الراهن الشديد التعقيد والخطورة في لبنان ،  
واذ أعربوا عن قلقهم البالغ إزاء تصاعد الصراعات .
- ١ - أعلنوا تضامنهم الكامل مع شعب لبنان ، وتأييدهم القوى لتحقيق الوحدة والسيادة الكاملة وسلامة أراض  
لبنان البلد غير المنحاز وذلك عن طريق الحوار وبدون أى ضغوط أو تدخل خارجي .
- ٢ - أكدوا على ضرورة وقف إطلاق نار فوري ودائم من أجل توفير ظروف العمل العادى لمؤسسات الدو  
اللبنانية ، ولكي تمارس الدولة اللبنانية سيادتها الكاملة وتنشر قواتها الشرعية على كامل ترابها .
- ٣ - أعربوا عن تأييدهم للقرار الخاص بلبنان الذى اعتمده مؤتمر القمة العربي الاستثنائي المعقود في  
الدار البيضاء في مايو / أيار ١٩٨٩ والجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية العربية من أجل القيام  
بالمهمة التي كلفت بها بشأن لبنان وفقا لهذا القرار .
- ٤ - رحبوا بقرار اللجنة العربية الثلاثية بشأن استئناف مهمتها الخاصة بلبنان ، ودعوا جميع الاطراف  
المعنية الى بذل قصارى جهدها لازالة جميع العقبات التي تعترض الاضطلاع بهذه الانشطة بغية  
التوصل الى حل للمشكلة وفقا لقرار مؤتمر القمة العربي الاستثنائي في الدار البيضاء .
- ٥ - أدانوا العدوان الاسرائيلي على لبنان والاحتلال المستمر لاجزاء من جنوب لبنان وما تمارسه  
قوات الاحتلال من أعمال لا إنسانية في هذه المناطق .
- ٦ - طالبوا بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن بشأن انسحاب القوات الاسرائيلية على الفور وبلا شروط  
من كل الاراضي اللبنانية ، وبشأن انتشار قوات حفظ السلام الدولية والجيش اللبناني حتى حدود  
لبنان المعترف بها دوليا .
- ٧ - أكدوا استعداد البلدان غير المنحازة للمساهمة في تسوية الأزمة اللبنانية ، ولوضع حد لآلام الشعب  
اللبناني . . .

## أفغانستان

إن رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الإنحياز ،

إذ يؤكدون من جديد :-

المواقف المعتمدة خلال مؤتمر القمة السابع والثامن المتعلقين بحق شعب أفغانستان في تقرير مصيره بصفة مستقلة ، وفي إختيار شكل الحكومة التي يريدها وكذا نظامه الإقتصادي والإجتماعي دونما تدخل أو ضغط خارجي ، وضرورة حماية و احترام سيادته ووحدة ترابه واستقلاله السياسي ومراعاة وضعه كبلد إسلامي غير منحاز ، واذ يسجلون القدار رقم 20/43 الذي التمعت حوله الآراء في الدورة الثالثة و الاربعين (43) للجمعية العامة للأمم المتحدة

- واذ يلاحظون بقلق أن الوضع في أفغانستان لم يهدأ وأن ألام الشعب الأفغاني ما زالت متواصلة مما يؤثر سلبا على الوضع في المنطقة و بالتالى على الصعيد الدولي

إن رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الانحياز:

١ - أكدوا أهمية الإتفاقيات المبرمة في جنيف والتي تمثل خطوة هامة نحو تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية

٢ - أعربوا عن إرتياحهم لاستكمال انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان

٣ - دعوا كل الأطراف المعنية إلى مواصلة وتكثيف جهودها في البحث عن تسوية عادلة تقوم على تنفيذ اتفاقيات جنيف تنفيذا شاملا وكاملا ، وطلبوا من موقعيها وضامنيها احترام الإتفاقية شكلا ومضمونا ،

٤ - ألقوا على ضرورة التعجيل بالشروع في حوار بين الأفغانين بغية التوصل الى تشكيل حكومة واسعة تتمتع بدعم أوسع من كل أطراف الشعب الأفغاني وحيث تكون كل الأطراف ممثلة ،

٥ - أكدوا ضرورة توفير الظروف التي تساعد على عودة اللاجئين الأفغان بمحض اختيارهم إلى ديارهم في كنف الكرامة والأمن طبقا لأحكام إتفاقيات جنيف،

٦ - دعوا المجموعة الدولية الى زيادة المساعدة الإنسانية للاجئين الأفغان بهدف تيسير إعادتهم إلى وطنهم وإدماجهم في المجتمع الأفغاني وفقا للشروط التي تقرها الإتفاقيات ،

٧ - رحبوا بتعيين منسق خاص مكلف بتوزيع المساعدة الإقتصادية والإنسانية على الشعب الأفغاني ودعوا كافة البلدان الى مد المنسق الخاص بالموارد المالية والمادية المناسبة قصد التعجيل بعودة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم ، وكذلك من أجل إعادة بناء البلاد إقتصاديا واجتماعيا ،

٨ - دعوا الأمين العام للأمم المتحدة إلى مواصلة جهوده بهدف الإسراع في تحقيق تسوية سياسية شاملة في أفغانستان طبقا لأحكام إتفاقيات جنيف والقرار رقم ٤٣/٢٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

٩ - أكدوا ضرورة إستمرار حركة بلدان عدم الإنحياز في دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى البحث عن حل دائم وعادل إذ أن تسوية هذه المسألة تعد مساهمة هامة في إستتباب السلام والأمن الدوليين ودليلا على قوة الأمم المتحدة ودورها في تسوية النزاعات سلميا وفي التطبيق العملي لمبادئ سياسة عدم الإنحياز ،

١٠ - وأعربوا في هذا الصدد عن تقديرهم لزمبابوي الرئيس السابق لجهوده وأعربوا أيضا عن أملهم بأن يواصل الرئيس الحالي تلك الجهود.

## أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ،

إذ أعادوا تأكيد المواقف التي اتخذت بشأن جميع قضايا أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمرات القمة السابقة وكذلك في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز المعقود في جورج تاون في عام ١٩٨٧ ،

١ - رأوا أن تطورات هامة تجري في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تغلب عليها جهود إرساء الديمقراطية والتحرير والتكامل وتدعيم الاستقلال الوطني والتنسيق السياسي والتكامل الاقتصادي من أجل تعزيز أمن المنطقة وتنميتها . وأعربوا عن قلقهم لأن عبء الديون الخارجية الذي لا يطاق وسياسات التدخل بمختلف أشكاله ، خاصة في أمريكا الوسطى ، عوامل قد تعرض هذه العمليات الإيجابية للخطر . وأعربوا عن أملهم في أن تقرر بلدان المنطقة مصيرها بحرية وبصورة ديمقراطية ؛

٢ - شددوا على أن الأزمة في أمريكا الوسطى تعد من أخطر بؤر التوتر في العالم ويمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا في العمليات الحالية الرامية إلى تحقيق انفراج عام في العلاقات السياسية الدولية ، لاسيما إذا استمر إحباط عمليات السلام في المنطقة . وأكدوا من جديد أن السلم والتنمية والديمقراطية في أمريكا الوسطى تستلزم الاحترام الدقيق لحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية للدول ووقف جميع الضغوط والتهديدات والأعمال العدوانية ضد نيكاراغوا ؛

٣ - أيدوا اتفاقات السلام التي عقدها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى ، وخاصة الاتفاق الأخير المعقود في تيلا بهندوراس ، ودعوهم إلى مواصلة جهودهم لتحقيق سلم دائم في أمريكا الوسطى من خلال تنفيذ هذه الاتفاقات تنفيذا فوريا ومتأسكا ومراعاة أحكامها ؛

٤ - رحبوا بالاتفاق الذي توصلت إليه بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بشأن تسريح أفراد قوات "الكونترا" وعودتهم الطوعية مع أقاربهم إلى وطنهم أو إعادة توطينهم في نيكاراغوا وبلدان ثالثة والذي يشكل تنفيذه ، مع التقيد الدقيق بالجدول الزمني المحدد ، عاملا حاسما بالنسبة للسلم في أمريكا الوسطى ؛

- ٥ - حثوا جميع الحكومات ، وخاصة حكومة الولايات المتحدة ، على إيلاء المراعاة الدقيقة لاهتمام رؤساء أمريكا الوسطى بتنفيذ الخطة المشتركة في المواعيد المتفق عليها ومنع أي عمل من شأنه أن يعيق إنجاز هذه العملية . كما شددوا على أن الأموال التي خصصها الكونغرس الأمريكي ينبغي استخدامها بصورة حصرية في تنفيذ الخطة المشتركة . كما دعوا إلى التنفيذ الكامل والفوري لقرار محكمة العدل الدولية ، بغية تيسير عملية السلم في المنطقة ؛
- ٦ - أكدوا أن مسألة التحقق الدولي من تنفيذ اتفاقات السلام تتسم بأهمية خاصة في هذه المرحلة ورحبوا بقيام الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بإنشاء اللجنة الدولية للدعم والتحقق وحشوها على الاضطلاع بمهامهما بما يكفل تنفيذ هذه الاتفاقات في أسرع وقت ممكن ؛
- ٧ - أشاروا إلى أن لبلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم دورا أساسيا في البحث عن حل سياسي للأزمة في أمريكا الوسطى وأن أنشطتهما تنم عن تصميم أمريكي اللاتينية على حل مشاكلها بصورة مستقلة دون تدخل أجنبي من أي نوع وتمشيا مع مصالحها والتزاماتها ؛
- ٨ - أشادوا بلجنة بلدان عدم الانحياز المعنية بأمريكا الوسطى لما تفضل به من أنشطة تأييدا لتسوية أزمة أمريكا الوسطى بالوسائل السلمية ، استنادا إلى ولايتها المحددة في نداء جورج تاون للسلام وعهدوا إليها بمهمة مواصلة جهودها ؛
- ٩ - أعربوا عن أسفهم لأنه بعد العملية الانتخابية الأخيرة في السلفادور ، لم يحرز أي تقدم في احترام حقوق الإنسان وفي البحث عن الحل السياسي الذي كان متوقعا بعد توقيع اتفاقات اسكويبولاس . ولذلك ، حثوا الحكومة وجبهة فارابونندو مارتي للتحرر الوطني على إيجاد حل سياسي شامل عن طريق التفاوض على أساس اتفاقات السلام المعقودة في المنطقة والاقترح الذي قدمته الجبهة ، وذلك استنادا إلى مبادئ عدم الانحياز . وفي الوقت ذاته ، حثوا جميع الحكومات ، وخاصة حكومة الولايات المتحدة ، على تأييد هذا الحل ؛
- ١٠ - أعاد رؤساء الدول أو الحكومات تأكيد تضامنهم مع الشعب البنمي في كفاحه من أجل دعم استقلال بلده وسيادته وسلامته الإقليمية . وأعادوا تأكيد حق شعب بنما غير القابل للتصرف في أن يقرر بحرية نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون أي شكل من أشكال الضغط الخارجي أو التدخل .

وطالبوا بالمراعاة الكاملة لنص وروح معاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ . وفي هذا السياق ، رفضوا أي إجراء قد يشكل انتهاكا أو تجاهلا لصحة هذه المعاهدات وطلبوا من الولايات المتحدة الامتناع عن اتخاذ أي تدبير أو إجراء يمكن أن يحول دون التنفيذ الكامل لهذه المعاهدات . وشجبوا التدابير الاقتصادية القسرية التي اتخذت ضد جمهورية بنما وطالبوا بوضع حد لها على الفور .

وأعربوا عن قلقهم لتزايد قوات الولايات المتحدة في بنما ولاستمرار المناورات العسكرية على أراضي بنما والتي توجد حالة من التوتر يمكن أن تؤدي إلى نزاع خطير . وأعربوا عن أملهم في أن يعرب الشعب البنمي في أقرب وقت ممكن بحرية وبمسورة ديمقراطية عن إرادته في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ممارسا في الوقت نفسه كل حقوقه المدنية والسياسية دون تدخل أجنبي .

١١ - أعادوا تأكيد مبادئ حركة بلدان عدم الانحياز وأكدوا من جديد تأييدهم الكامل لاستقلال بليز وسلامتها الإقليمية ؛ ودعوا إلى استئناف المفاوضات بين بليز وغواتيمالا ، وأعربوا عن أملهم في أن يتم التوصل إلى حل سلمي مبكر يتخذ شكل معاهدة شاملة مقبولة لدى جميع الأطراف ؛

١٢ - حثوا حكومة الولايات المتحدة على وضع حد على الفور لأعمالها العدائية ضد كوبا وعلى إظهار الإرادة لحل خلافاتها مع هذا البلد عن طريق التفاوض على قدم المساواة وعلى أساس الاحترام المتبادل . وفي هذا الصدد ، أدانوا التهديدات المتواصلة بالاعتداء على كوبا وانتهاك مياهاها الإقليمية ومجالها الجوي وعمليات الحصار المالي والائتماني والتجاري وكذلك البث الإذاعي المعادي لكوبا من الولايات المتحدة وقرار الشروع في بث تلفزيوني بغرض زعزعة الاستقرار ، انتهاكا للقانون الدولي ، ولاسيما اتفاقية نيروبي لعام ١٩٨٢ . وأكدوا من جديد تضامنهم ودعمهم لطلب كوبا العادل بأن تعيد إليها الولايات المتحدة المنطقة التي تحتلها دون شرعية ، وهي قاعدة غوانتانامو البحرية ؛

١٣ - أكدوا من جديد أن بورتوريكو جزء لا يتجزأ من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظرا لروابطها التاريخية والثقافية والجغرافية معها وأعادوا تأكيد تأييدهم لحق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . وبناء عليه ، حثوا لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار على إبقاء الحالة في ذلك الإقليم قيد



الاستعراض . وفي هذا الصدد ، شددوا على أنه لا بد ، قبل إجراء أية مشاورات بشأن مركز بورتوريكو السياسي ، من تهيئة الظروف اللازمة لضمان ممارسة شعب بورتوريكو لحقه في تقرير المصير والاستقلال دون أي قسر أو ضغط . وكرروا طلبهم إطلاق سراح جميع المناضلين الاستقلاليين المسجونين لأسباب سياسية والعفو عنهم دون شروط ؛

١٤ - أعربوا مجددا عن تضامنهم الكامل ودعمهم لمطلب جمهورية بوليفيا المشروع باستعادة منفذ مباشر ومفيد لها على المحيط الهادئ مع السيادة الكاملة عليه ؛

١٥ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تأييدهم لسيادة الأرجنتين على جزر مالفيناس ودعوا إلى الامتنثال الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ذلك الإقليم . وأشادوا بحكومة الأرجنتين لنهجها البناء ولمبادراتها في السعي لحل خلافاتها مع حكومة المملكة المتحدة سلميا وناشدوا الطرفين كليهما التعاون لإيجاد حل سريع للنزاعات المذكورة والعمل على التطبيع الكامل لعلاقاتها الثنائية . وفي هذا الصدد ، أكدوا من جديد أن الوجود البريطاني العسكري والبحري الضخم في منطقة جزر مالفيناس وجزيرتي جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية لا يزال يسبب قلقا بالغاً لأمريكا اللاتينية ويؤثر تأثيرا ضارا على الاستقرار في المنطقة ؛

١٦ - شجب رؤساء الدول أو الحكومات مرور سفن حربية مزودة بأسلحة نووية والإبقاء على قواعد عسكرية وقوات أجنبية في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، مثل القواعد الموجودة في بورتوريكو وغوانتانامو والقيادة الجنوبية للولايات المتحدة في بنما ؛

١٧ - رحب رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز بجو التفاهم والعلاقات الطيبة الذي يسود العلاقات بين غيانا وفنزويلا ويظهر في ارتفاع مستويات التعاون بينهما . وفيما يتعلق بالخلاف بين هذين البلدين ، لاحظوا مع الارتياح أنهما مستعدان لمواصلة الحوار بينهما وتعزيزه في جو من الصداقة والتفاهم ، وأنهما مستعدان للتعاون تعاونا كاملا مع الأمين العام للأمم المتحدة في الوفاء بالولاية المعهود بها إليه بموجب اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦ ؛

١٨ - رأوا أن تعزيز الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يمكن الأفراد والشعوب إلى حد أكبر من ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

بما في ذلك الحق في تقرير المصير بحرية ، وأن نمو الديمقراطية يعطي دفعة للتكامل السياسي والاقتصادي ولتعزيز استقلال وذاتية هذه المنطقة ، وهذا يسهم أيضا في تأكيد سياسة عدم الانحياز في المنطقة وفي العالم ؛

١٩ - أدانوا أعمال العصابات الإرهابية وإرهابيي المخدرات والعصابات شبه العسكرية التي تلجأ إلى جميع أنواع العنف وتحاول زعزعة استقرار الحكومات الشرعية في المنطقة وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية . وفي هذا الصدد ، أعربوا عن تضامنهم مع حكومتي بيرو وكولومبيا ؛

٢٠ - أعربوا عن جزعهم لتصاعد العنف الناشئ عن ظاهرة الاتجار بالمخدرات وألمهم للخسائر الكبيرة في الأرواح وفي الموارد الناجمة عن الكفاح الذي تخوضه بعض الحكومات ضد بلاء الاتجار بالمخدرات ؛ وبناء عليه ، أدانوا في إطار مؤسسات بلدانهم ومع المراعاة الواجبة لمعاييرها ، أعمال العنف التي تستهدف حياة من يكافحون ويقاتلون الاتجار بالمخدرات وطلبوا من المجتمع الدولي التضامن في هذا نظرا لتزايد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها وتسويقها واستهلاكها غير المشروع . ومن ثم أعربوا عن تأييدهم الكامل لحكومة وشعب كولومبيا في كفاحها ضد تجار المخدرات ؛

٢١ - أعربوا من جديد عن قلقهم مؤكدين أن المشاكل الاقتصادية للمنطقة ، وبخاصة عبء الديون الخارجية الذي لا يطاق ، إنما تنم بقوة عن أوجه الاختلال والظلم في العلاقات الاقتصادية الدولية التي تتمثل في النقل السلبي للموارد المالية مما يشكل في مجموعه تهديدا شديدا وعقبة خطيرة في سبيل تطوير عمليات الترسخ الديمقراطي والتحرر الإيجابية . وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لتيسير التوصل إلى حل فعال لهذه المشكلة ، على أن تؤخذ في الاعتبار في هذه التدابير الطبيعة السياسية لمشكلة الديون الخارجية القائمة على المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين والقدرة على الدفع والاحتياجات الإنمائية لبلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . ومن شأن عبء الديون أن يقوض أسس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذاتها ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تعرض الاستقرار والسلم والديمقراطية في المنطقة لخطر شديد .

قبرص

ان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

انطلاقاً من المواقف التي تمت المصادقة عليها في مؤتمرات القمة السابقة وفي الندوة الوزارية في نيقوسيا ٨٨ واعراباً عن تضامنهم وتأييدهم لشعب ولحكومة قبرص وتأكيداً من جديد لمساندتهم لتحقيق استقلال جمهورية قبرص وسيادتها. وسلامة وحدتها الترابية ووضعيتها كبلد غير منحاز ،

( ١ ) أهابوا بالامين العام للأمم المتحدة أن يواصل مهمة المساعي الحميدة المناطة به وأيدوا كل التأييد به من جهود ، ودعوا جميع الاطراف المعنية للتعاون الكامل معه بروح بناءة .

( ٢ ) أعربوا عن ارتياحهم للقاءات الاخيرة التي تمت بين رئيس جمهورية قبرص وزعيم الطائفة التركية القبرصية وأكدوا أن الحوار المتواصل والمثمر وكذا المحادثات بين الطائفتين القبرصيتين ، هي الطريق الوحيد الذي يؤدى إلى حل عادل وسلمي قائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة والاعلانات الصادرة عن حركة عدم الانحياز وعلى الاتفاقات التي تمت في اعلى مستوى . على انهم لاحظوا متأسفين أنه لم يحدث أى تقدم حتى الآن في تحرير المشروع التمهيدى للاتفاق ، المقرر تحضيره لسبتمبر ١٩٨٩ ، كما توقعه الامين العام للأمم المتحدة الذى سبق له أن قدم جملة من الاقتراحات لهذا الغرض . وأعربوا في هذه الحال عن قلقهم بسبب العراقيل الناشئة التي تعوق مواصلة المحادثات المضمونية وطلبوا بازالتها .

( ٣ ) طالبوا بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال والمستوطنين وعودة اللاجئين الى ديارهم طوعاً واحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبرصيين والبحث الحثيث عن المفقودين ووقف جميع الاعمال الانفصالية من كل طرف ، وأعربوا عن قلقهم ازاء البيانات الاخيرة ومغادها اسكان اهالي في مدينة فاروشا من غير أهلها وازاء جميع المحاولات الرامية الى تغيير الوضع الديمقراطي لقبرص وأعادوا الى الازهان فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص .

( ٤ ) كلفوا فريق الاتصال التابع لبلدان عدم الانحياز لمساندة جهود الامين العام للأمم المتحدة وما يجرى من محادثات بين الطائفتين القبرصيتين .

## ايران - العراق

ان رؤساء دول او حكومات عدم الانحياز ،

اذ يؤكدون ا لمواقف التي اتخذتها حتي الان حركة بلدان عدم الانحياز

بشأن المشاكل التي اعترضت العلاقات بين ايران والعراق .

١- يعربون عن ارتياحهم للقرار الذي اتخذته ج:مهورية ايران الاسلامية والجمهورية

العراقية بشأن الالتزام بوقف اطلاق النار اعتبارا من ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ واجراء محادثات

مباشرة تحت رعاية الامين العام للامم المتحدة بهدف التنفيذ ا لعاجل والكامل للقرار ٥٩٨

من اجل الوصول الي تسوية شاملة وعادلة و مشرفة ودائمة .

٢- يكررون في هذا الصدد الاعراب عن تأييدهم التام للجهود المستمرة التي يبذلها

الامين العام ، ويعربون عن تقديرهم لمساعدة مجلس الامن ولا سيما اعضاؤه من بلدان

عدم الانحياز في تلك الجهود، وكذلك تقديرهم للدور الهام الذي قامت به قوة حفظ

السلام التابعة للامم المتحدة في الحفاظ علي وقف اطلاق النار وتخفيف التوتر .

٣- يؤكدون رغبتهم واستعدادهم لتأييد الامين العام في مساعيه في هذا الصدد

بصورة ايجابية

## الصحراء الغربية

ان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

اذ يؤكدون من جديد الموقف السابق للحركة ، وبصفة خاصة أن تسوية النزاع بشأن الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٥١٤ ( ٦ - ١٥ ) والذي يتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واذ يعيدون الى الاذهان قرار منظمة الوحدة الافريقية رقم ( ١٥٤ ) (+ ١ ) وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٣٣ .

١ - اكدوا على أهمية موافقة المملكة المغربية و جبهة البوليساريو المبدئية على الاقتراحات المشتركة لرئيس منظمة الوحدة الافريقية و الامين العام لهيئة الامم المتحدة القاضية باجراء استفتاء على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية قد تنظمه و تراقبه هيئة الامم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية .

٢ - حيوا ملاقة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بوفد رفيع المستوى عن جبهة البوليساريو ، وعبروا عن اقتناعهم بأن مواصلة الحوار المباشر بين الطرفين قد يساهم في اعادة السلم الى الصحراء الغربية .

٣ - عبروا عن ارتياحهم للجهود التي يبذلها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية و رحبوا بالعمل الذي قام به الامن العام للأمم المتحدة اثناء زيارته الاخيرة للمنظمة .

٤ - حيوا الامن العام لهيئة الامم المتحدة و الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية

على مواصلة و تعزيز جهودهما قصد حلّ المشاكل التي لا تزال قائمة ، التي من شأنها ضمان الظروف الضرورية لاجراء استفتاء دون ضغوط ادارية او عسكرية ، و حيّوا انشاء لجنة تقنية مكلفة باقتراح مخطط لتسوية المشاكل الموجودة .

هـ - عبّروا عن اقتناعهم بأن تعاوننا متعدد الاشكال و مفتوحا لجميع الاطراف المعنية مع الامين العام لهيئة الامم المتحدة و الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في جهودهما المقبلة شرط .أساسي لتسوية عادلة و نهائية .

## كوريا

ان رؤساء الدول أو الحكومات

اذ يؤكدون من جديد المواقف التي اعتمدتها المؤتمرات السابقة لبلد ام عدم الانحياز،

واذ يلاحظون بقلق أنه رغم طموحات الشعب الكوري للتوحيد السلمي لوطنهم فماتزال كوريا مقسمة

واذ يعربون عن تأييدهم لطموح الشعب الكوري في التوحيد السلمي عن طريق الحوار بين

الشمال والجنوب، بعيدا عن التدخل الاجنبي، ووفقا للمبادئ الثلاثة، وعلى الاستقلال والتوحيد

السلمي والوحدة الوطنية، المدرجة في البيان المشترك للشمال والجنوب الصادر في ١ يوليو

تموز ١٩٧٢ ،

أعربوا عن أملهم في أن يؤدى دعم الثقة المتبادلة والمصالحة بين الشمال والجنوب ،

وتخفيض القوات المسلحة المرحلى والمتوازن في شبه الجزيرة الكورية، وإنحاب جميع القوات الاجنبية

من المنطقة ،الى المساعدة على توحيد كوريا

## القضية الفلسطينية

اذ اكدوا مجددا ان رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ما تبنته مؤتمرات القمة السابقة من مواقف بشأن القضية الفلسطينية تتمثل في ابراز الحاجة الي ايجاد تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية تحت اشراف الامم المتحدة ، والى اقرار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة من التصرف في العودة الي دياره واسترداد وممارسة سيادته علي دولته المستقلة فلسطين .

وان وضعوا في الاعتبار ما طرأ مؤخراً من تطورات حيوية ، كان في مقدمتها اعلان دولة فلسطين وانتفاضة الشعب الفلسطيني .

وان اكدوا - مجددا - ادانتهم اسرائيل لاحتلالها ارض فلسطين وارا ض عربية اخرى ، ولدأبها انتهاج سياسات وممارسات -ت ضد الشعب الفلسطيني ، منتهكة بذلك احكام اتفاقيات جنيف وقواعد القانون الانساني الدولي ، باعتبار ان مثل هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب وجرائم ضد السلم .

- ١- سجلوا ان ثمة تغيرات هامة قد حدثت في المنطقة مما هباً ظروفها تكفل للمجتمع الدولي بأسره القيام بعمل متضافر بغية اقرار تسوية شاملة وعادلة ودائمة .
- ٢- ابرزوا ان انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد اسرائيل ، القوة المحتلة ، وكفاحه من اجل انهاء الاحتلال وانسحاب القوات الاسرائيلية قد اغسهما ،بقدر كبير، في تعزيز هذا الاتجاه - واکدوا مساندة اعضا الحركة الكاملة للشعب الفلسطيني البطل .
- ٣- اعتبروا ان الموقف البناء الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية الممثل

./.



الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي تجسد في المقررات التي اصدرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ ، وكذلك في مبادرة السلام الفلسطينية التي اعلنها الرئيس ياسر عرفات في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في ١٢ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٨ - اعتبروا اسهاما ايجابيا في تحقيق السلام . كما ان المساندة العربية في مؤتمر القمة الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في ايار مايو ١٩٨٩ لمبادرة السلام الفلسطينية هذه ، تعد اسهاما اضافيا .

٤- لاحظوا بارتياح ، ان مثل هذه الاتجاهات قد لقيت مساندة دولية واسعة . وقد انعكس اثر هذه الاتجاهات بشكل ايجابي علي تلك القوى في اسرائيل التي تطالب بتسوية سلمية عادلة .

٥- ابرزوا اهمية وضرورة اسهام عوامل دولية جوهرية اخرى ، ورحبوا في هذا السياق ، بالموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفياتي والمجموعة الأوروبية واليابان من مواقف ايجابية وما قدموه من عون .

٦- ح<sup>٢٤</sup> ) ب ب هـ ' الحواريين حكومة الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية ولفتوا الانتباه الي ما تضطلع به الولايات المتحدة من مسؤولية خاصة وما تنهض به من دور في التأثير علي اسرائيل لتغيير موقفها من المبادرة الخاصة بتسوية ازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية .

٧- ايدوا الموقف الذي تبناه الاجتماع الوزاري الذي عقد في هراي في ايار/ مايو ١٩٨٩ ، مؤكدين علي المبادئ التالية من اجل احلال سلام شامل في الشرق الاوسط :

أ- انسحاب اسرائيل من كافة اراضي دولة فلسطين ، بما فيها مدينة القدس والتي احتلت منذ ١٩٦٨ ، وكذلك من جميع الاراضي العربية الاخرى المحتلة .

ب- اتخاذ التدابير الكفيلة بالحفاظ علي امن جميع الدول في المنطقة ، بما فيها دولة فلسطين ، داخل حدود امنة ومعترف بها دوليا .

ج - التوصل الي حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وفقا لحقهم في العودة وطبقا لاحكام القرار رقم ١٩٤ ، الصادر عن الدورة الثالثة للجمعية للأمم المتحدة في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٤٢ ، والقرارات اللاحقة .

- د- ازالة المستوطنات الاسرائيلية من الاراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ .
- هـ- ضمان حرية الوصول الي الاماكن المقدسة والمنشآت والنمزارات الدينية .
- ٨- ايدوا ايضا مطالبة الاجتماع الوزاري لاعضاء مجلس الامن بالعمل علي عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، بصفة عاجلة، تحت رعاية الامم المتحدة ، وبمشاركة كافة اطراف النزاع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك علي قدم المساواة وبنفس الحقوق ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، طبقا لقرارى مجلس الامن ٢٤٢، الصادر في ١٩٦٧ ، و ٣٣٨ الصادر في ١٩٧٣ ، وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وبخاصة حق تقرير المصير ، دون تدخل خارجي ، وناشدوا الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن بصفة خاصة، ان يجتمعوا بهدف تدارس التدابير اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بما في ذلك تشكيل لجنة تحضيرية ، وللنظر في الضمانات الخاصة بالتدابير الامنية التي يوافق عليها المؤتمر بالنسبة لجميع الدول في المنطقة بما فيها دولة فلسطين .

٩- اعبوا ، بغية بلوغ هذه الغاية ، عن مساندتهم لبدء الخطوات الرامية الي تحقيق هذا السلام بضمانات من مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ، كما اعبوا عن لفظهم كل الخطط التي ترفض ان يشارك الشعب الفلسطيني ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الوحيد والشرعي ، مشاركة كاملة وحررة في عملية السلام ، واعتبروا ان كل الخطط الاخرى ما هي الا خطط لتحويل الانتباه بهدف تشتيت المساعي التي تبذل من اجل تحقيق السلام .

١٠- اكدوا الحاجة الي وضع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما فيها مدينة القدس تحت اشراف الامم المتحدة ، لفترة انتقالية قصيرة كجزء من عملية السلام .

١١- طلبوا من الامين العام للامم المتحدة ان يواصل بذل مساعيه لدى الاطراف المعنية وان يعمل علي تيسير عقد المؤتمر، وذلك بالتشاور مع مجلس الامن .

١٢- احاطوا علما بان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين قد قررت قبول اتفاقيات جنيف الاربعة الصادرة في ١٢ آب/ اغسطس ١٩٤٩ ، و البروتوكولات الاضافية الصادرة في ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، وان دولة فلسطين قد اودعت لدى

المجلس الاتحادي السويسري وثائق الانضمام ، متعهد بان تحترم وان تضمن احترام الاتفاقيات والبروتوكولات سالفه الذكر . ورحبوا بهذه الخطوة باعتبارها عنصرا جديدا يسهم في تحقيق السلام .

١٣ " اعربوا عن تقديرهم العميق للجهود التي تبذلها لجنة التسعة المعنية بفلسطين والتابعة للبلدان غير المنحازة ( وتضم كلا من الجزائر ، وبنغلاديش ، وكوبا ، والهند ، وفلسطين والسيمغال ، ويوغوسلافيا ، وزامبيا ، وزيمبابوي ) للاسهام في التوصل الي حل للصراع العربي الاسرائيلي ( في الشرق الاوسط ) والذي تعتبر القضية الفلسطينية له وجوهه وقرروا ان يطلبوا من اعضاء اللجنة مواصلة جهودهم ، وان يتخذوا بصفة خاصة ، الخطوات اللازمة لقد اجتماع لمجلس الامن التابع للامم المتحدة ، بغية البدء في عملية السلام الشامل

١٤- رحبوا بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في حركة البلدان غير المنحازة وطلبوا من كافة البلدان الاعضاء وغيرها من البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين المستقلة ان تبادرا الي ذلك ، وان تقيم علاقات دبلوماسية معها .

## الصراع العربي الاسرائيلي

إن رؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة،

إذ تدارسوا قضية فلسطين والوضع في الشرق الاوسط، واذ أعربوا عن قلقهم البالغ أزاء تدهور الوضع في الشرق الاوسط نتيجة استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والجولان السوري والأراضي العربية الأخرى واكدوا أن امعان اسرائيل في سياستها العدوانية وممارستها للتوسعية في المنطقة يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن الدوليين.

١- أكدوا من جديد، دعمهم لانتفاضة الشعب الفلسطيني وتضامنهم مع منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان العربية الواقعة في خط المواجهة معربين مجددا عن يقينهم بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي الفلسطيني.

٢- أجمعوا على أن السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط لايمكن أن يقوم الا على اساس انسحاب اسرائيل الكامل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى بما فيها القدس واستعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة لوطنه وحق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني على اساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٣٦ لعام ١٩٧٤ وغيره من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

٣- طالبوا بعقد المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط برعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة، فضلا عن الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، لتحقيق سلام عادل وشامل يستند الى احكام قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧. ورقم ٢٣٨ لعام ١٩٧٣، وذلك على أساس :

أ- الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ،

ب - ضمان الحقوق الوطنية التي لايمكن التصرف فيها للشعب العربي الفلسطيني وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة،

٤- أدانوا بقوة الصهيونية وممارستها وانشاء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة وطالبوا بإزالتها.

وأكدوا مجددا أن جميع التدابير التي نفذتها اسرائيل بهدف تغيير السمات السياسية والثقافية والديمقراطية في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الاخرى تدابير غير شرعية باطلة ولاغية.

٥- أشادوا بالانتفاضة الفلسطينية وأثنوا على روح التضحية والصمود للشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي.

٦- أدانوا اسرائيل لممارستها القمعية في الجولان العربي السوري المحتل، وحيّوا صمود المواطنين السوريين في مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية وتمسكهم بأراضيهم وهويتهم العربية السورية.

## جنوب شرقي آسيا

ان رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز .

اذ يؤكدون من جديد على الموقف الذي سبق اتخاذه في مؤتمر القمة السابع و الثامن بشأن ضرورة حل المنازعات و التوترات في جنوب شرقي آسيا بالطرق السلمية على اساس الاحترام الصارم للسيادة الوطنية و وحدة أراضي جميع البلدان في المنطقة و على اساس انسحاب جميع القوات الاجنبية ، و كذلك حق شعب كمبوديا في تقرير مصيره دون معوقات او ضغط أو تدخل أجنبي .

١ - رحبوا بانعقاد اجتماعي جاكرتا غير الرسميين الاول و الثاني في يوليو / تموز ١٩٨٨ و فبراير شباط ١٩٨٩ على التوالي مما ساهم مساهمة ايجابية في ايجاد حل شامل لمشكلة كمبوديا .

٢ - لاحظوا أن المؤتمر الدولي بشأن كمبوديا الذي عقد في باريس من ٣٠ يوليو / تموز الى ٣٠ أغسطس / آب ١٩٨٩ قد حقق تقدما بشأن مجموعة كبيرة من العناصر اللازمة للتوصل الى حل شامل ، كما لاحظوا أنه لم يحقق حلا شاملا .

٣ - حثوا جميع الاطراف المعنية على تكثيف جهودها ، و كذلك حث حركة عدم الانحياز و بصفة خاصة اللجنة التي شكلتها الحركة بشأن كمبوديا ، على مواصلة مساعيها للمساهمة في البحث عن حل سلمي في كمبوديا و اقرار السلم و الحرية و الحياد في المنطقة .

## الجنوب الافريقي

### أ ) الجنوب الافريقي

١ - أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تلقهم البالغ ازا، استمرار حالة الحرب في الجنوب الافريقي ، وأكدوا من جديد أن الفصل العنصري هو السبب الجذري للصراع الذي تشهده المنطقة ، مما عرض الامن والسلم في شبه القارة للخطر ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وان استمرار الابادة الجماعية في الداخل وممارسة العدوان وارهاب الدولة في الخارج مرتبطا ببقاء نظام الفصل العنصري ، وعلى ذلك فان رؤساء الدول أو الحكومات يؤكدون من جديد أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام ولا استقرار ولا أمن في الجنوب الافريقي ما لم ييحث نظام الفصل العنصري من جذوره .

٢- وأكد رؤساء الدول و الحكومات أن الفصل العنصري الذي أعتبر - بحق جريمة ضد الانسانية واهانة للضمير العالمي ، ينبع من نفس الايديولوجيات العدوانية والعنصرية التي كانت وراء تجارة الرقيق والتي تشعلت الحرب العالمية الثانية التي تسببت في هذا الكم الهائل من الدمار وسفك الدماء . واذ يرى رؤساء الدول والحكومات أن الفصل العنصري يشكل تهديدا ليس فقط للسلم والامن والرخاء الاقتصادي في المنطقة وانا أيضا للسلم والامن الدوليين ، فانهم يعربون عن سخطهم الشديد لأن دولاً غربية كانت هي نفسها ممارسة أساساً لتجارة الرقيق أو تقدم ضحايا العدوان النازيستي أو كلاهما معا ، لا تزال تقدم من المعون المعنوي والاقتصادي والمالسي والساسي والدبلوماسي والعسكري للفصل العنصري .

٣- وأدان رؤساء الدول والحكومات بشدة نظام برتسبورج لارتكابه أعمال الابادة الجماعية ضد أغلبية سكان جنوب أفريقيا العزل ، وممارسة ارهاب الدولة والعدوان ضد سكان المواصية والدول

المستغلز المجاورة الاخرى وخاصة من خلال تجسد وتدريب وتمويل وتوجيه العصايات والمرزقة وتنظيم عمليات تسللهم بغرض زعزعة الاستقرار فى تلك الدول والاطاحة بحكوماتها .

٤- وتعهد رؤساء الدول والحكومات بدعم جهود منظمة الوحدة الافريقية فى تنفيذ التفويض العام الممنوح له لدفع عجلة عملية التحرير فى ذلك الاقليم الفرعى .

### ب) زعزعة الاستقرار

٥- أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم للبيان الذى أصدره اجتماع قمة بلدان المواجهة الذى عقد فى جابوروني ، فى ٨ آذار/مارس ١٩٨٩ ، والذى أكد فيه رؤساء الدول أنشاء استعراضهم للوضع فى الجنوب الافريقى أنه لا يمكن تحقيق السلام والامن والتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى المنطقة مرام الفصل العنصرى الذى يسبب جميع المشاكل ، قائما فى جنوب أفريقيا .

٦- لاحظ رؤساء الدول والحكومات أن جنوب أفريقيا ، تمنع - من أجل حماية سياسة الفصل العنصرى وضمان بقائها - فى زعزعة استقرار المنطقة مستخدمة " استراتيجيتها الشاملة فى اضعاف بلدان المواجهة وسائر البلدان المجاورة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وعسكريا ، وأوصوا بأن تستمر بلدان المواجهة فى دعمها للنضال من أجل تحرير الجنوب الافريقى وفى محاربة الفصل العنصرى ، ودعوا المجتمع الدولى الى تقديم أقصى دعم ومساعدة ممكنة الى هذه البلدان .

٧- أدان رؤساء الدول والحكومات بشدة أعمال العدوان العديدة التى تقوم بها جنوب أفريقيا العنصرية وأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار ضد بلدان المواجهة وسائر البلدان المستقلة المجاورة ، وهى الاعمال التى تشمل على المنايع المعتمدة للاجئين والتى تلحق خسائر مادية وبشرية فادحة وكذلك تحريضها ودعمها للمجموعات الهدامة التى تقتن أعمال الارهاب فى تلك الدول . ونظرا لاعمال ارهاب الدولة تلك الداخلية والخارجية ، أعلن رؤساء الدول والحكومات جنوب أفريقيا دولة ارهابية .

٨- لاحظ رؤساء الدول والحكومات أن صلف برييتوريا وعنادها تشجعه سياسات التواطؤ ، وأعربوا عن ارتياحهم اذ قد أصبح واضحا الآن للمجتمع الدولى برفعه أن استئصال الفصل العنصرى



لن يتحقق من خلال سياسات الترضية ولكن من خلال الالتزام الصارم بالمبادئ والالتزام الكامل تحت راية العدل .

٩- أشادوا بحكومة جمهورية أنجولا الشعبية لارادتها السياسية وروحها البناء في البحث عن تسوية سلمية للمشاكل الداخلية والاقليمية . وفي هذا السياق أعربوا عن تأييدهم لتام لاتفاقيات جابادوليت المبرمة في ٢٢ حزيران / يونيو والتي نصها مؤتمر قمة رؤساء البلدان الافريقية الثانية الذي عقد في ٢٢ آب / أغسطس في هراي . والنقاط الاساسية لهذه الاتفاقيات هي :

- ( أ ) احترام دستور جمهورية انجولا الشعبية وقوانينها ،
- ( ب ) وقف جميع أنواع التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لانجولا
- ( ج ) وقف اطلاق النار ووقف العمليات العسكرية في المناطق الداخلية لانجولا اعتبارا من منتصف ليلة ٢٤ يونيو / حزيران ١٩٨٩
- ( د ) دمج عناصر " اليونيتا " في مؤسسات جمهورية أنجولا الشعبية
- ( هـ ) قبول اعتزال جوناك ساقيمبي الاختياري والمؤقت
- ( و ) تشكيل لجنة لتحديد معايير تنفيذ الخطة التي تستهدف تحقيق المصالحة تحت وساطة رئيس جمهورية زائير .

١٠- اذ يأخذ رؤساء الدول والحكومات في الحسبان الدمار الذي تسببت فيه - عن عهد - حرب العدوان وزعزعة الاستقرار التي فرضها النظام العنصرى في جنوب أفريقيا وعملاؤه والمصاعب التي تواجهها جمهورية أنجولا الشعبية في تنفيذ عملية التكيف الاجتماعي ، فانهم يناشدون المجتمع الدولي تقديم شتى المساعدات الى أنجولا لتمكينها من الاستمرار في برنامجها من أجل إعادة البناء الوطني .

١١- اعتمد رؤساء الدول والحكومات البيان الصادر عن قمة اللجنة المخصصة للجنوب الافريقي بشأن المشكلة الانجولية ، في هراي ، زيمبابوي ، في ٢٢ آب / أغسطس ١٩٨٩ ، والذي طلب فيه الرؤساء من حكومة ولايات المتحدة الامريكية أن تساند اتفاقيات جابادوليت ، وأن تتوقف عن

تقديم الدعم الى منظمة اليونيتا ، حتى يتسنى لعملية المصالحة الوطنية فى أنجولا أن تستمر ،  
وتنفا للخطوط التى حددها شعب وحكومة هذا البلد . وطلبوا من البلدان الافريقية التأكيد  
من عدم استخدام أراضيها كقواعد للإمداد وطرق عبور لمنظمة يونيتا التى تستهدف زعزعة  
استقرار أنجولا .

١٢- أدان رؤساء الدول والحكومات الأنشطة التى تقوم بها العصابات المسلحة التى تساندها جنوب  
أفريقيا ، بغرض زعزعة استقرار موزمبيق ، والمساعدة المستمرة التى تقدمها جنوب أفريقيا لهذه  
العصابات . واستهجن رؤساء الدول والحكومات الجرائم البشعة التى ترتكبها العصابات ضد  
شعب موزمبيق . وأشاد الى أنه بالرغم من تعهد جنوب أفريقيا فى عدة مناسبات بانتهاء  
مسانداتها للعصابات المسلحة ، الا أن هذه العصابات مازالت تتلقى العون من نظام بريتوريا ،  
مما يمكنها من تصعيد المذابح لأبناء الشعب من الأبرياء ، فضلا عن تخريب الأهداف  
الاجتماعية والاقتصادية الاستراتيجية ، كالكسك الحديدية وخطوط الكهرباء ، وكذلك خط أنابيب  
البتروى والمرافق الصحية والتعليمية .

١٣- أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا تأييدهم الكامل لحكومة وشعب موزمبيق ، وللجهود التى  
تبذل من أجل الحفاظ على سلام هذا البلد ، واستقلاله وسيدته الوطنية . وناشدوا جميع أعضاء  
البلدان غير المنحازة والمجتمع الدولى قاطبة تقديم المساعدة الدبلوماسية والسياسية والمالية  
والمادية لموزمبيق ، بهدف تمكينها من تعزيز قدرتها الدفاعية والمضى فى إعادة بنائها الوطنى .

١٤- أعربوا عن ترحيبهم بالمبادرات التى اتخذتها حكومة جمهورية موزمبيق الشعبية بهدف احلال  
السلام وإعادة الحياة الى طبيعتها فى البلاد . وفى هذا السياق ، أعلنوا عن مساندتهم  
وتشجيعهم لتلك المبادرات .

١٥- أكد رؤساء الدول والحكومات مساندتهم لاهداف مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقى التى  
تتمثل على وجه التحديد فى رغبة البلدان المعنية فى التقليل من اعتمادها الاقتصادى على  
جنوب أفريقيا من أجل تحقيق نمو اقتصادى واعتماد جماعى على الذات ، وبحيث يكون مؤتمر  
تنسيق تنمية الجنوب الافريقى هو الاداة الرئيسية لتحقيق تلك الأهداف . وأكدوا مساندتهم  
لتلك الأهداف . ورحبوا بالخطوات الهامة التى اتخذها المؤتمر عن طريق بد ، برامج فى

القطاعات الاقتصادية الهامة الموجهة نحو تأمين النمو الاقتصادي وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات وتقليص الاعتماد الاقتصادي للبلدان المعنية على جنوب أفريقيا التي تستخدم قوتها الاقتصادية والعسكرية بصفه منتظمة لزعة استقرار جيرانها وتقويض جهودها الوطنية الانمائية .

١٦- ربح رؤساء الدول والحكومات بتقارير العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ( صندوق أفريقيا ) بشأن التقدم الذي أحرزته واثنا على تلك البلدان التي قدمت مساهمات في هذا الصندوق حتى الآن ، ودعوا تلك البلدان التي لم تبادر الى ذلك الى الانضمام في المشاركة في تأييد هذه القضية العادلة . وأهابوا بالدول التي سبق لها أن تعهدت بتقديم مساهمات أن تلتزم بتعهداتها . وأشادوا أيضا بالجهود المتسقة والمداقة من جانب دول المواجهه بغية التصدي للظروف القائمة المعاكسة وذلك من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادية والحد من تعييتها لجنوب أفريقيا وبخاصة في مجالات النقل والمواصلات والمجالات الاخرى ذات الصلة .

١٧- أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد حق دول المواجهه والدول المستقلة الاخرى المجاورة لجنوب أفريقيا في منح ملاذ لضحايا الفصل العنصري وحكم الاقلية والاحتلال الاجنبي وفقا لالتزاماتها الدولية والعبادي الانسانية . وأهابوا بجميع البلدان أعضاء الحركة والمجتمع الدولي ككل منح دول المواجهه والدول المستقلة الاخرى المجاورة لجنوب افريقيا مساعدة دبلوماسية وسياسية ومالية ومادية لتكئينها من تعزيز قدراتها الدفاعية حتى تتمكن على نحو أفضل من الوفاء بهذه الالتزامات . ولاحظ رؤساء الدول والحكومات أن أنشطة زعزعة الاستقرار التي يضطلع بها النظام العنصري قد تسببت في خلق مشكلة المشردين واللاجئين التي تعد عبا على خدمات واقتصادات دول المواجهه والدول الاخرى المجاورة ..

١٨- لاحظ رؤساء الدول والحكومات ان استمرار الدمار الذي يلحق بالارواح والممتلكات في دول المواجهه والدول المجاورة الاخرى وكذلك التهديد الذي مازال هذا الوضع يشكله للسلم والامن الدوليين والاستقرار الاقليمي يتطلب الاستجابة السريعة من جانب المجتمع الدولي ، وعلى ذلك فقد دعا رؤساء الدول والحكومات الى عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٠ من جانب الامم المتحدة على أن يكرس لبحث أنشطة زعزعة الاستقرار التي تضطلع بها جنوب افريقيا ..

### ج) ناميبيا

١٩ - رجب رؤساء الدول والحكومات بالبدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا في نيسان /أبريل ١٩٨٩ . وأكدوا من جديد التزامهم بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الامن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ بشكله الاصلي والمحدد كما جاء مؤكدا بالقرار ٦٣٢ لعام ١٩٨٩ . وأعربوا في هذا السياق عن وجهة النظر القوية التي تفيد بأن تخفيض حجم " الانتاج " ( قوات الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ) نتيجة لاضرار الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن قد أدخل بقدرة الامم المتحدة على الاضطلاع الكامل بولايتها من أجل ضمان تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا من خلال انتخابات حرة ونزيهه ودون تهريب ، تحت اشرافها ومراقبتها . ودعا رؤساء الدول والحكومات الامين العام للامم المتحدة الى ضمان تهيئة الظروف الكفيلة بأن تؤدي الى انتخابات حرة ونزيهه فضلا عن التأكد من أن جميع الاطراف تلقى الحماية الكافية .

٢٠ - أعرب رؤساء الدول والحكومات عن أسفهم عن أن الموارد والمعونات العسكرية " للانتاج " اللازمة للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٤٣٥ قد تم تخفيضها بالرغم من الاحتجاجات المقدمة من منظمة شعب جنوب غربي افريقيا ( سوابو ) ، ودول المجاهدين ، ومنظمة الوحدة الافريقية على اساس أن ناميبيا قد طلبت مزيدا من الموارد وليس تقليصها . وأعربوا عن أسفهم لأن التعهد بالاحتفاظ بعدد الحد الاعلى لقوات " الانتاج " لم يراع ، وتخفيفا لهذا الهدف أكدوا الحاجة الى نشر فصائل احتياطية على الفور .

٢١ - لاحظ رؤساء الدول والحكومات ان الامين العام قد ذكر في بيانه التفسيري ( ٢٠٤٥٧/س ) بتاريخ ٩ شباط / فبراير ١٩٨٩ الخاص بتقريره الاخر الوارد بالوثيقة ( ٢٠٤١٢/س ) بتاريخ ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٩ ، ان ولاية القوة العسكرية للانتاج كما اعتدت بقرار مجلس الامن رقم ٤٨٥ لعام ١٩٧٨ قد ظلت كما هي دون تغيير ، وانه لم تستعد اي مهام ، وان جميع اعضاء مجلس الامن بما فيهم الدول دائمة العضوية قد طمأنوه الى انهم سوف يقدمون له تعاونا كاملا فيما يتعلق بالفقرة ٥٤ ج من تقريره ، وان اعضاء مجلس الامن سوف يستجيبون على الفور لاي احتياج لقوة عسكرية اضافية تتجاوز الحد الاعلى المرخص به وهو سبعة آلاف وخمسمائة فرد ، وذلك عند اللزوم ، ومن ثم فقد دعا رؤساء الدول والحكومات المجتمع الدولي بما في ذلك الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن الى التعاون الكامل مع الامين

العام في مجال زيادة القوة العسكرية للإنتاج بحيث يصل الى الحد الاعلى الذى يبلغ -  
آلاف وخمسمائة فرد . .

٢٢- أحاط رؤساء الدول والحكومات بالاحداث المأساوية التي وقعت في ناميبيا منذ أول نيسان  
أبريل والتي ماكان ينبغي أن تقع لو أن قوات الامم المتحدة لمراقبة الهدنة كانت كافية وموزعة  
في الوقت المناسب كما ينص على ذلك القرار أن ٤٢٥ و ٦٣٢ . وفي هذا الصدد رأى رؤساء  
الدول والحكومات ان قوات الامم المتحدة لمراقبة الهدنة وقيادتها لاتعفى من اللوم على تبا  
في النهوض بمهمتها واتخاذها قرارا بشعا يقضي باطلاق قوات جنوب افريقيا على شعب نام  
وتكئينها من مهاجمته . ولاحظوا ان اطلاق قوات الكوفوت في شمال ناميبيا تحت سمع وبص  
الامم المتحدة يعتبر عملا مأساويا ينم على سوء التقدير ويضر بسمعة الامم المتحدة . وكذلك  
رؤساء الدول والحكومات عن سخطهم لان مجلس الامن لم يتخذ بعد الاجراء الذى يجبرج  
أفريقيا على العفاء بالتزاماتها الواردة في قرارى مجلس الأمن ٤٣٥ و ٦٣٢ . وأعربوا عن ت  
العميق اذ أن أدنى الشروط الضرورية لعقد انتخابات حرة ونزيهه في ناميبيا لم يتحقق بعد  
هذه المرحلة الاخيرة التي دخلت النصف الثاني للبرنامج الزمني الخاص باستقلال ناميبيا ،  
لم تسرح بعد جنوب أفريقيا قوات الكوميثت التي تقتل أبناء شعب ناميبيا ، وتشن عليهم  
الهجمات المتكررة ، وترهبهم لخلق حالة من الذعر تستهدف تقويض الحملة الانتخابية لمنظم  
سوابقه وتعزيز فرص عملاء بريتوريا في ناميبيا في هذه الانتخابات .  
وبالاضافة الى ذلك ، لم تسرح قيادة قوات الشرطة في اقليم جنوب غربي أفريقيا ، وفقا لقرارمجلس  
الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) . وهكذا فان بإمكان نظام بريتوريا أن يستدعي تلك العناصر على  
وجه السرعة من جديد .

كما أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم الشديد من أن الاجراءات المعمول بها بخص  
تسجيل أصوات الناخبين قد أتاحت الفرصة لمواطني جنوب أفريقيا وغيرهم ممن لا ينتمون لشعب  
ناميبيا أن يسجلوا أصواتهم كناخبين . وان قانون الانتخابات لم يتضمن بندا ينص على سرب  
الاقتراع . كما أن النظام المركزى المقترح لغرز الاصوات قابل للتلاعب فيه وللمخالفات . كذل  
أعرب رؤساء الدول والحكومات عن رفضهم التام للإعلان المقترح من جانب الجمعية التأسيسية

لأنه لو نفذ ، فإنه سيتمح الفرصة لجنوب أفريقيا العنصرية أن تواصل سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا ، وبالتالي فانه يتعارض مع روح ونص القرار ٤٣٥ .

٢٣- أدان رؤساء الدول والحكومات الحملة الشرسة التي تشنها جنوب افريقيا ضد سوابو والتي تروح لها عمدا الصحف الرئيسية الغربية وبعض السياسيين الاوربيين البارزين . وأعربوا عن سخطهم من أن أعضاء سوابو لا يزالون في السجون وأن الغاء القوانين القهرية والتمييزية لم يتحقق الا بصورة جزئية ، وحثوا الامين العام للامم المتحدة على التأكد من ان الحملة المناوئة لسوابو قد انتهت وذلك لتمكين سوابو من القيام بحملتها بحرية في جميع اجزاء ناميبيا . وأدانوا أيضا قيام قوات الاحتلال التابعة لجنوب افريقيا بتسجيل غير الناميبيين بهدف ترجيح الكفة ضد سوابو في الانتخابات .

٢٤- رحب رؤساء الدول والحكومات بقرارات منظمة الوحدة الافريقية ودول المواجهه الخاصة بانشاء مكاتب اتصال في ناميبيا خلال الفترة الانتقالية . وفي هذا الصدد ،رحبوا بالتقرير الصادر عن فريق الاتصال بشأن ناميبيا المؤلف من ١٨ عضوا ، والمنبثق عن حركة البلدان غير المنحازة ، وحثوا مجلس الامن على اتخاذ التدابير الفورية بشأن التوصيات الواردة في التقرير . وبالإضافة الى تلك التدابير ، حث رؤساء الدول والحكومات البلدان غير المنحازة ، كلا على حده ،على التأكد من أن صحافتها الوطنية تغطي على نحو فعال العملية الانتقالية كوسيلة لابلاغ الدول الاعضاء بصورة مستمرة بالتطورات الجارية في ناميبيا . .

٢٥- أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال داخل أراض غير مجزأة بما في ذلك خليج وولفس وجزر البطريق وجميع الجزر الساحلية المتاخمة ، وفقا لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وأكدوا ان هذه المناطق هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وحثوا مجلس الامن وفقا ،على اساس ماخلص اليه المؤتمر الدولي من أجل الاستقلال العاجل لناميبيا (١٩٨٦) على ان يعلن بشكل قاطع أن خليج وولفس والجزر الساحلية جزأ لا يتجزأ من ناميبيا ، ولذلك فإنه ينبغي الا تعزل من العملية السياسية الرامية الى تحقيق استقلال تلك المنطقة .

٢٦- أكد رؤساء الدول والحكومات أنه تحقيقا لهدف اجراء الانتخابات المقبلة في "ناميبيا كلها باعتبارها كيانا سياسيا واحدا" وفقا للقرار ٣٥ ، فإنه ينبغي أن يتم تسجيل الناخبين وأن تجرى حملات الدعاية الانتخابية للأحزاب السياسية وعملية الاقتراع نفسها في شتى أرجاء المنطقة وبصفة خاصة في خليج والفيس .

٢٧- أدان رؤساء الدول والحكومات بشدة ما تواتر من انباء عن مخططات يديرها نظام الفصل العنصرى في بريتوريا وأنظمة أخرى لانشاء مستوع للنفايات النووية والنفايات السامة في صحراء ناميبيا بجوار ساحلها الغربي . ودعوا البلدان المعنية الى ان تكف فورا عن وضع هذه المخططات التي تعرض للخطر صحة وسلامة شعب ناميبيا وشعوب الدول المجاورة .

٢٨- ذكر رؤساء الدول والحكومات بأن ناميبيا - طبقا للقرار ٢١٤٥ ( د ٢١ ) الصادر حتى يتحقق تقرير المصير الفعلي في الاقليم . وحثوا مجلس الامن على ألن يكفل ، من خلال عمل ملائم ، تنفيذ خطة الامم المتحدة كما تضمنها قرار مجلس الامن ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ ، على أن يتم تنفيذها بحذافيرها وفي شكلها النهائي ، وعلى أن يضع المجلس نهاية لامعان جنوب افريقيا في عدم الانتقال لخطة التسوية . كما أكدوا أنه في حالة استمرار جنوب افريقيا العنصرية في رفض قرارات الامم المتحدة ومقرراتها بشأن مسألة ناميبيا ، ولا سيما قرارات مجلس الامن رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٧٦ و ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ و ٥٣٩ لسنة ١٩٨٣ و ٥٦٦ لسنة ١٩٨٥ و ٦٠١ لسنة ١٩٨٧ و ٦٣٢ لسنة ١٩٨٩ . وفي ظل ما تشكله جنوب افريقيا للسلم والامن الدوليين ، فإنه يتعين على مجلس الامن ان يفرض فورا عقوبات شاملة والزامية ضد هذا النظام طبقا لاحكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

٢٩- دعا رؤساء الدول والحكومات المجتمع الدولي الى القيام فورا بتقديم المساعدة لمفوضية الامم المتحدة للاجئين ومنتظمة سوابو من اجل المبادرة على وجه السرعة الى اعادة جميع الناميبيين ، حتى يتمكنوا من المشاركة في الانتخابات . وحثوا ، في الوقت ذاته ، الامم المتحدة على اتخاذ تدابير كافية لاعادة توطينهم واعادة تأهيلهم في ناميبيا خلال فترة معقولة من الزمن .

٣٠- وفي ضوء البطء الذى يشوب عملية تسجيل الناخبين ، وما يتردد من أنباء عن مخالفات خصوصا

في شمال ناميبيا ، فان رؤساء الدول والحكومات يعبرون عن قلقهم البالغ ازاء احتمال عدم الانتهاء من تسجيل كل ناخبي ناميبيا مع حلول الموعد الاقصى المحدد بيوم ١٥ أيلول/سبتمبر، ولذا ، فقد حثوا الامين العام للأمم المتحدة على تمديد فترة التسجيل .

٣١- أكد رؤساء الدول والحكومات للبلدان غير المنحازة تولى اهتماما كبيرا بمستقبل ناميبيا ، وفي هذا الصدد فان مساندة الحركة ضرورية لضمان فوز سوابو في الانتخابات . كما أهابوا ، في هذا السياق ، الدول الاعضاء أن تساعد سوابو على خمسة مستويات مختلفة هي المساهمات الثنائية والجماعية في الصندوق المخصص لسوابو بمنظمة الوحدة الافريقية وفي صندوق التضامن المخصص لناميبيا بحركة البلدان غير المنحازة ، وأخيرا المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة .

٣٢- أزجى رؤساء الدول والحكومات ،التهنئة الى مكتب التنسيق في نيويورك ومجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الامن على الدور الايجابي الذي قاموا به في المفاوضات التي أدت الى اعتماد القرارات ٦٢٨ لعام ١٩٨٩ و ٦٢٩ لعام ١٩٨٩ و ٦٣٢ لعام ١٩٨٩ التي اكد فيها مجلس الامن من جديد - من بين ما اكده - التزامه بتنفيذ كافة أحكام قراره رقم ٤٣٥ لعام ٧٨ في صورته الاصلية والنهائية . وفي هذا الصدد فوض رؤساء الدول والحكومات المكتب في الاستمرار في رصد تنفيذ خطة استقلال ناميبيا نيابة عن الحركة حتى ينال هذا الاقليم استقلاله .

٣٣- رحب رؤساء الدول والحكومات بالمناقشة الاخيرة في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة والتي فضحت اصرار جنوب افريقيا على عدم الامتثال لقرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ لعام ١٩٧٨ و ٦٣٢ لعام ١٩٨٩ . وحثوا كما رحبوا باعتماد مجلس الامن القرار رقم ٦٤١ لعام ١٩٨٩ وحثوا مجلس الامن على كفالة تنفيذ أحكامه على الفور بغية تهيئة الظروف المواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا .

٣٤- اكد رؤساء الدول والحكومات من جديد تأييدهم التام الكامل لمجلس الامن المتحدة المعني بناميبيا في الدور الذي يضطلع به باعتباره السلطة الادارية الشرعية التي تتولى اداغة ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال ، على ان تظل مسؤوليات المجلس المعني بناميبيا - وبخاصة في



مجالات المعونة الانسانية وتنمية الموارد البشرية ونشر المعلومات وتمثيل شعب ناميبيا دوليا - أمانة مقدسة في عتق الهيئة حتى يحصل ذلك البلد على استقلاله الحقيقي .

٣٥- ينعى رؤساء الدول والحكومات " برنت كارلسون " الذى وافته المنية ، بعد أن عمل مندوبا ساميا للامم المتحدة في ناميبيا وكان ضيفا في اجتماعات حركة البلدان غير المنحازة ومناخلا باسلا في سبيل حق شعب ناميبيا في مستقبل حر .

### د ) جنوب أفريقيا

٣٦- وازاء الحالة في جنوب افريقيا لاحظ رؤساء الدول والحكومات بقلق بالغ استمرار عناد النظام العنصرى الذى يطبق الفصل العنصرى وهو العتاد الذى يتجلى في زيادة القهر الداخلى واستمرار اعتقال ونفي الرعايا الحقيقيين للاغلبية واطالة أمد حالة الطوارئ والاحتلال العسكرى لمناطق العزل الافريقية والاعتقال دون محاكمة لآلاف من الوطنيين الافارقة وحظر تكون المنظمات المهنية أو الجماهيرية أو فرض قيود على تكوينها . وأدان رؤساء الدول والحكومات نظام بريتوريا العنصرى لاتباعه سياسة الفصل العنصرى الذميمة و هي مصدر العنف وعدم الاستقرار في الجنوب الافريقي .

٣٧ - لاحظ رؤساء والحكومات أن هذا النظام العنصرى قد تعرض للضغط المتزايد من جانب حركات التحرير الوطنية واتحادات النقابات والمنظمات الجماهيرية والكنايس . و الى جانب ذلك فقد تعرضت اجراءات القمع الجديدة بما في ذلك قانون علاقات العمل وقانون التمويل الخارجى الى المقاومة الشديدة . بروح التحدي . وقد الهمت هذه الروح حالات الإضراب عن الطعام التي أعلنها المعتقلون بمقتضى حالة الطوارئ ، والذين يطالبون - بكل حق - بالافراج الفوري وغير المشروط عنهم و أشوا على المقاطعة الساحقة لانتخابات المجالس البلدية التي عقدت يوم ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨ والتي تزعم الدعاية الرسمية أنها متعددة الاجناس ، و أدانوا الانتخابات باعتبارها محاولة لا جدوى منها لاختيار العملاء للعمل أعضاء فى ما يسمى بمجلس الرئيس - و ما هو فى الحنفية الاثرة للدستور الجديد المزعوم الذى قول بالرفض على

المستوى الدولى . و لاحظ رؤساء الدول و الحكومات ان سياسة النظام فى التعاون مع العملاء من خلال البرلمان الرائف المفروض ذى المجالس الثلاثة ، برهان قاطع على رفض النظام الاعتراف بان الازالة الشاملة للفصل العنصرى هي الطريق الوحيد الذى يمكن ان يحقق السلام فى هذا البلد و هذا الاقليم . و أشادوا بشعب جنوب افريقيا لتصعيده الكفاح الجماهيرى السياسى الذى تمثل فى حملته لتحدي القوانين الجائرة و رحبا رؤساء الدول و الحكومات بما اعلنه شعب جنوب افريقيا من عزمه على عقد مؤتمر فى جنوب افريقيا فى ٧ تشرين الاول / اكتوبر لمناقشة برنامج للتحرك الجماهيرى للتعجيل بانهاء الفصل العنصرى . و دعوا اعضاء حركة عدم الانحياز الى زيادة تأييدهم للحركة الجماهيرية الديمقراطية فى جنوب افريقيا .

٣٨ - أعرب رؤساء الدول و الحكومات عن عميق القلق و أدانوا بشدة مواصلة ارتكاب جرائم القتل الملققة من جانب نظام الفصل العنصرى . و فى هذا الصدد اعرب الرؤساء عن الاسف لاستخدام المبدأ الذى ذاع صيته السيء - مبدأ " الغرض العام " - فى الحكم بالاعدام على الكثيرين كما حدث بالنسبة للسته فى شاربفيل و الاربعة عشر فى أبغتون . كما ادانوا الحكم بالسجن لسنوات طويلة على الستة فى شاربفيل و الوطنيين الثلاثة فى محاكمة دلماس و غيرهم من الوطنيين . كما أدانوا النظام العنصرى أيضا بسبب اعتباره المعارضة بجميع صورها خيانة عظمى .

٣٩ - طالب رؤساء الدول و الحكومات بمعاملة المقاتلين من أجل الحرية اللذين يقعون فى الاسر معاملة أسرى الحرب ، و يوضع حد فوري لقيام النظام بتنفيذ حكم الاعدام سرا فى الوطنيين فى جنوب افريقيا . كما استنكروا السياسة التى يتبعها نظام بريتوريا فى اغتيال زعماء حركات التحرير و نر فرق الاغتيال فى شتى انحاء العالم لهذا الغرض . و طالبوا المجتمع الدولى بتكاثف الجهود من أجل محاسبة النظام على جرائم القتل و العدوان التى يرتكبها .

٤٠ - اكد رؤساء الدول و الحكومات من جديد الدعوة الى الاطلاق الفوري و غير المشروط يسراح السجناء السياسيين و المعتقلين و المحددة اقامتهم بما فى ذلك نيلسون مانديلا و عشرات الاطفال المعتقلين ، و كذلك رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطنى الافريقى و على مؤتمر ازانيا الافريقى و جميع

الاحزاب السياسية الاخرى و المنظمات الجماهيرية المناهضة للفصل العنصرى ، و الغاء قانون الامن الداخلى و جميع التدابير الاستبدادية الاخرى ، و ابعاد القوات العنصرية من مدن السود و عودة جميع المنفيين السياسيين و المناضلين من اجل الحرية دون أية عوائق و ذلك بغسبة ايجاد مناخ يؤدى الى حوار مثمر بين النظام و الزعماء الحقيقين للشعب المقهور و الدخول فى مفاوضات مع الممثلين الحقيقين للشعب المقهور بغرض اقامة قاعدة ديمقراطية لحكم البلاد .

٤١ - ادان رؤساء الدول و الحكومات منح وثيقة سفر محدودة بثلاثة اشهر للسيد / زفانيا موتوبونغ رئيس المؤتمر الافريقى الجامع فى أزانيا . . حتى يسافر الى الخارج للعلاج . و ادانوا هذا القيد الزمنى بصفة خاصة نظرا لخطورة مرضه و تقدمه فى السن .

٤٢ - ادان رؤساء الدول و الحكومات استمرار حظر نشاط الافراد و المنظمات أو تقييد هذا النشاط . و ادانوا محاولات النظام تجريم النشاط السياسى المناهض للفصل العنصرى ، و تصميمه على شكل الحركة النقابية الديمقراطية من خلال تطبيق أحكام تعديل قانون علاقات العمل ( ١٩٨٨ ) . و طالبوا بالغاء هذا الاجراء الجائر فورا . كما ادانوا عرض قانون التمويل الخارجى الذى ينظره البرلمان العنصرى حاليا بغرض وضع حد للمساندة المادية التى يقدمها المجتمع الدولى الى الحركة الديمقراطية لشعب جنوب افريقيا .

٤٣ - أكدوا رؤساء الدول و الحكومات مجددا ادانتهم لنظام بريتوريا العنصرى للسياسة التى ينتهجها فى اقامة البنتوستانات التى من شأنها ان تعمل على استمرار الاوضاع الاستعمارية القائمة فى جنوب افريقيا .

٤٤ - طالب رؤساء الدول و الحكومات بانها ، الحظر المفروض على وسائل الاعلام و طالبوا كذلك بانها ، حالة الطوارئ فورا .

٤٥ - لاحظ رؤساء الدول و الحكومات أن نظام جنوب افريقيا قد شرع فى حملة دبلوماسية تستهدف

الايهام بأن جنوب افريقيا مستعدة للعيش في سلام مع جيرانها و اصلاح سياسة الفصل العنصرى ،  
وهي الخدعة التي تستهدف تخفيف الضغط الدولي الحالي ضد النظام . و اعلن الرؤساء رفضهم  
هذه المناورات الدبلوماسية باعتبارها مناورات لا معنى لها و خادعة حيث ان النظام يرفض الشروع  
في حوار حقيقي مع الممثلين الحقيقيين للاغلبية المغلوبة على امرها في جنوب افريقيا ، و هو حوار  
يبنى استئصال شأنه الفصل العنصرى على الفور و اقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . و حذر الرؤساء  
المجتمع الدولي من مغبة اجرا ، اتصالات مع جنوب افريقيا لان نتيجة هذه الاتصالات سوف تكون  
ضد مصالح الشعب المغلوب على امره في جنوب افريقيا . و حث الرؤساء البلدان غير المنحازة على  
الاستمرار في العمل على عزل بريتوريا و ازالة نظام الفصل العنصرى .

٤٦ - أعرب رؤساء الدول و الحكومات عن أسفهم ازا ، المحاولات التي تقوم بها بعض البلدان الاوروبية  
حاليا لمساعدة جنوب افريقيا على الخروج من عزلتها . و رفضوا الضجة التي اثارتها بعض وسائل  
الاعلام الغربية لتصوير السيد ف . و . ديكلارك رئيس النظام العنصرى كما لو كان داعية للتغيير  
كما لاحظوا أن ما يسمى بخطة السنوات الخمس التي قدمها ديكلارك انما تهدف الى استمرار نظام  
الفصل العنصرى و لا تستجيب للمطالب العادلة لشعب جنوب افريقيا و المجتمع الدولي باقامة ديمقراطية  
حقيقية في جنوب افريقيا تستند الى مبدأ صوت واحد للشخص الواحد .

٤٧ - و أكد رؤساء الدول و الحكومات مجددا ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه بل لا بد من ازالته  
تماما . و أكدوا الرؤساء من جديد أن ازالة نظام الفصل العنصرى الاجرامى و الكريه بصورة كاملة  
و اقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصرى في جنوب افريقيا موحدة هو السبيل الوحيد لاقامة قاعدة سليمة  
لحل عادل و دائم و مقبول عالميا للمشكلة . و تحقيقا لهذه البغاية طالبوا المجتمع الدولي باتخاذ  
خطوات محددة و فعالة لاجبار نظام جنوب افريقيا العنصرى على التخلي عن سياسة التخويف التي  
تنتهجها و نظام الفصل العنصرى . و في هذا الصدد رحبوا بتكثيف النضال المسلح لشعب جنوب

افريقيا البطل و حثوا جميع الدول تجاوز تصريحات التأييد الى المساعدة الفعالة لحركة التحرير هناك و في هذا السياق ، دعوا الى اعطاء مزيد من الدعم الادبي و السياسي و المادى للمؤتمر الوطني الافريقي و المؤتمر الافريقي الجامع في نضالهما المشروع و لتكثيف التعبئة السياسية للجماهير داخل البلد ، و اعادوا التأكيد على حق شعب جنوب افريقيا في استخدام جميع الوسائل اللازمة بما في ذلك النضال المسلح من أجل تحقيق التحرر الوطني .

٤٨ - و اعرب رؤساء الدول و الحكومات عن تأييدهم للاعلان الصادر عن اللجنة المختصة للجنوب الافريقي و التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن جنوب افريقيا و الذى اعتمد في هرابي ، زمبابوي ، في ٢١ آب / اغسطس ١٩٨٩ ، و أقروا كاعلان للبلدان غير المنحازة بشأن جنوب افريقيا .

٤٩ - أكدوا رؤساء الدول و الحكومات أن تنامي القوة العسكرية لنظام جنوب افريقيا العنصرى خاصة في المجال النووى ، لم يكن ليحدث لولا التآمر و المساندة المستمرة من جانب بعض الدول الغربية و اسرائيل و اعربوا عن غضبهم من ان بعض هذه الدول قد انتهك حظر الاسلحة المفروض على النظام العنصرى في جنوب افريقيا من جانب مجلس الامن و هو الهيئة الرئيسية للحفاظ على السلم و الامن الدوليين ، و بعض هذه الدول اعضاء دائمين به . كما اعربوا عن شدة غضبهم من ان هذه الدول بالذات قد قدمت للنظام العنصرى قدرة نووية منتهكة بذلك الفقرة ١٢ من اعلان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ( ١٩٧٨ ) ، التي حذرت من خطر الاسلحة النووية في ايدى النظم العنصرية ، و علاوة على ذلك فان هذه الدول تعمل على احباط جهود لجنة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة في سبيل اداء ولايتها المتمثلة في اعداد توصيات تطرح على الجمعية العامة للامم المتحدة بشأن كيفية مكافحة القدرة النووية للنظام العنصرى في جنوب افريقيا . و أكدوا أن هذه الاجراءات قد عززت من صلف و عناد النظام العنصرى و اعاققت مجيى الحرية للشعب الممزق و المقهور في جنوب افريقيا ، و زادت من تهديد السلم و الامن في المنطقة و في العالم قاطبة

و هو التهديد الذى يمثل نظام بريتوريا .

٥٠ - ان امتلاك النظام العنصرى في جنوب افريقيا للقدرة النووية قد قدم بعدا جديدا و خطيرا الى بؤرة الغليان الحالية في الجنوب الافريقي ، و طالب رؤساء الدول و الحكومات بوقف هذا التعاون النووي في جنوب افريقيا ، و ان الدول التي تعمل حاليا على اعاقه جهود الامم المتحدة لمكافحة القدرة النووية لجنوب افريقيا يتعين عليها ان تنصرف عن ذلك ، و أنه يتعين على مجلس الامن تمشيا مع الالتزامات الواردة في الفقرة ٦٣ ( ج ) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، ان يتحرك لازالة هذا التهديد بغية تنفيذ الاعلان المعني بتحرير افريقيا من الاسلحة النووية ، كما يتعين انهاء عضوية النظام العنصرى في المحافل الدولية و هي العضوية التي من شأنها المساعدة في تأكيد قدرته النووية و هذه المحافل مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية . .

٥١ - ادان رؤساء الدول و الحكومات بشدة التعاون المتزايد بين النظامين العنصريين في جنوب افريقيا و اسرائيل ، و لاحظوا التشابه في التدابير القمعية مثل سياسة القبضة الحديدية و المطاردة التي يمارسها كل من النظامين ضد شعوب جنوب افريقيا و ناميبيا و أول خط المواجهة و فلسطين و جنوب لبنان و الاراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل ، و دعوا جميع الدول الى الاحجام عن التعاون مع نظامي بريتوريا و تل أبيب في المجال النووي نظرا لما يشكله هذا التعاون من تهديد للسلم و الامن الدوليين . و أشاروا ايضا الى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة و التي أكدت من جديد ادانتها للتعاون النووي المستمر بين اسرائيل و جنوب افريقيا و اعربت عن ادراكها للنتائج الخطيرة على اتلسلم و الامن الدوليين من جراء التعاون القائم بين اسرائيل و جنوب افريقيا في مجال تطوير الاسلحة النووية و نظم اطلاقها .

٥٢ - لاحظ رؤساء الدول و الحكومات ان وحشية الفصل العنصرى ضد غالبية السكان في جنوب افريقيا

و كذلك التدمير المستمر للارواح و الممتلكات في المنطقة و التهديد الذى ما زال يشكله الوضع للسلم و الامن الدوليين و الاستقرار الاقليمي ، كل ذلك يتطلب التحرك السريع والفورى للمجتمع الدولي . و رحب الرؤساء بقرار الجمعية العامة رقم ٤٣ / ٥٠ زاي ، الذى دعا الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بشأن الفصل العنصرى و اثاره المدمرة في الجنوب الافريقي . و قرروا في هذا الصدد تشكيل مجموعة من رؤساء الدول و الحكومات لتمثيل الحركة في الدورة الاستثنائية و حثوا على أن يشارك في تلك الدورة اكبر عدد ممكن من الدول الاخرى .

٥٣ - و نظرا لعناد نظام بريتوريا العنصرى المستمر و تردى الوضع بسرعة في جنوب افريقيا و المنطقة و التهديد المتزايد الذى يشكل للسلم و الامن الدوليين ، فقد اكد رؤساء الدول و الحكومات الدعوة الى فرض عقوبات شاملة و الزامية على نظام الفصل العنصرى من جانب مجلس الامن التابع للامم المتحدة وفقا للفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة و تحقيقا لهذا الهدف فقد صادقوا على تقرير منظمة الوحدة الافريقية للعمل نحو عقد اجتماع لمجلس الامن التابع للامم المتحدة في افريقيا بغرض النظر في مجمل سياسات البتخفيف التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية، و اعمال ارباب الدولة في جنوب افريقيا و ناميبيا و المنطقة بغية اتخاذ اجراءات ملائمة بما في ذلك العقوبات الشاملة و الالزامية ضد نظام الفصل العنصرى .

٥٤ - ادان رؤساء الدول و الحكومات بشدة القرارات التي اتخذتها الاتحادات الرياضية للعبة الرجبي و الكريكت في انجليترا و ويلز و اسكتلندا و فرنسا بقبول الدعوات للاشتراك في المباريات التي ستقام في اغسطس ١٩٨٩ للاحتفال بالعيد المئوى لانشاء اتحاد لعبة الرجبي في جنوب افريقيا العنصرية . و اعتبروا أن هذه القرارات تمثل انتهاكا لاتفاق غلينغل و اتفاقية الامم المتحدة بشأن مقاطعة الالعاب التي تطبق الفصل العنصرى . و حث الرؤساء جميع الذين يعتزمون المشاركة في هذه الالعاب أن يعيدوا النظر في موقفهم و الا تعرضوا للمقاطعة الدولية .

٥٥ - أذان رؤساء الدول و الحكومات الانتخابات العنصرية المقبلة في جنوب افريقيا ، ذات النظام العنصرى ،و المقرر عقدها في ٦ ايلول / سبتمبر ١٩٨٩ ، باعتبار انها تعقد بمقتضى دستور اعلنت الامم المتحدة بطلانه و الغائه . و لم يحقق الديمقراطية الحقيقة غير العنصرية في جنوب افريقيا سوى اجراء انتخابات قائمة على مبدأ صوت واحد للشخص الواحد في اطار الاقتراع العام لتشكيل برلمان من مجلس واحد ، بغية اقامة ديمقراطية حقيقية غير عنصرية في جنوب افريقيا .



## تشاد

- ١- ان رؤساء الدول او الحكومات لبلدان عدم الانحياز :  
اكدوا من جديد القرارات السابقة لحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمة  
الوحدة الافريقية حول القضية .
- ٢- اعربوا عن ارتياحهم للارادة الحسنة التي أيدها كل من تشاد وليبيا  
قصد تسوية خلافهما بوسائل سلمية طبقا لقرار منظمة الوحدة الافريقية  
رقم ( XXV ) 184 / RES. AHG.
- ٣- اعربوا عن دعمهم الكامل لمجهودات منظمة الوحدة الافريقية بغية اقامة  
علاقات حسن الجوار وسلام دائم بين البلدين علي اساس مبادئ  
الاستقلال والوحدة الترابية وعدم التدخل ؛
- ٤- اعربوا عن إرتياحهم لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ولاتفاق  
الجزائر حول التسوية الشاملة والنهائية لخلافهما، الموقع في ٢١  
أغسطس/ آب ١٩٨٩.
- ٥- جددوا نداءهم للمجموعة الدولية بهدف تقديم مساعدة عاجلة للحكومة  
التشادية من اجل النهوض بالبلد واعادة بنائه.

## نيوكاليدونيا

ان رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز اذ يؤكدون من جديد الموقف الذي اتخذه مؤتمر القمة الثامن بشأن تأييدهم القوي لحق شعب نيوكاليدونيا الخاضع للاستعمار في تقرير المصير و الانتقال المبكر الى الاستقلال .

- ١ - اعربوا عن اسفهم العميق للوفاة الفاجعة للسيد جان ماري تيجيباو و السيد يوبين يوبيني يوم ٤ مايو / اذار - ١٩٨٩ و هما من زعماء جبهة تحرير كاناك الوطنية الاشتراكية .
- ٢ - ذكروا بأن اقليم جنوب المحيط الهادي يضم العديد من المناطق التي ما تزال محروقة من الحكم الذاتي ، و اكدوا من جديد حق جميع الشعوب ، بغض النظر عن عدد سكانها او مساحة اراضيها في تقرير مصيرها بعيدا عن اي شكل من اشكال التدخل الاجنبي .
- ٣ - أكدوا من جديد تأييدهم الكامل لحق نيوكاليدونيا في تقرير المصير و الانتقال المبكر الى الاستقلال وفقا لحقوق و تطلعات السكان الاصليين و بشكل يضمن الحقوق و المصالح المشروعة لجميع سكانها وفقا لاعلان منح الاستقلال للشعوب و البلدان المستعمرة الذي تضمنه قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٥) الصادر في ١٤ ديسمبر / كانون اول ١٩٦٠ .
- ٤ - لاحظوا التدابير الايجابية التي يتم اتخاذها لتعزيز التنمية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في نيوكاليدونيا ، و التي يمكن ان توفر اطارا لاهداف تطور سلمي في الاقليم نحو تقرير المصير والاستقلال
- ٥ - دعوا جميع الاطراف المعنية ،تحقيقا لمصالح شعب نيوكاليدونيا كله الى مواصلة حوارها و الامتناع عن القيام باعمال العنف .

٦ - حثوا بقوة على أن نظل مسألة نيوكاليدونيا عند الحث النشط في الامم المتحدة حتى تتم تلبية الشروط اللازمة لاصدار قرار حق تقرير المصير بفضله المجمع الدولي وفقا لمبادئ و ممارسات الامم المتحد

## تصفية الاستعمار

١ - أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أهمية اعلان منح الاستقلال الى البلدان و الشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ١٤ ١٥ (د - ١٥) ، و أكدوا صلاحيته و تأييدهم التام له ، كما أكدوا أن تنفيذه الكامل الفعال ما زال يمثل حجر الزاوية في الكفاح بازالة الاستعمار . و في هذا السياق ، اعادوا تأكيد اقتناعهم بان استمرار خضوع بعض المناطق للسيطرة الاستعمارية يتناقض مع تطلع شعوب العالم الى الحرية و السيادة و السلام ، كما يتناقض مع مبادئ و أهداف حركة بلدان عدم الانحياز .

٢ - و أعاد رؤساء الدول او الحكومات تأكيد حق جميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية في تقرير المصير و الاستقلال بغض النظر عن موقعها الجغرافي و مساحتها او عدد سكانها ، كما حثوا القوى الاستعمارية على الكف من عرقلة و اعاقا ازالة الاستعمار بشتى صوره و مظاهره و على الكف عن استغلال الموارد البشرية و المادية للمناطق المستعمرة و استخدامها لاغراض عسكرية ، بما في ذلك استخدامها لتخزين الاسلحة النووية ، مما يشكل عقبة خطيرة أمام ممارسة شعوب تلك المناطق لحقها الذي لا يمكن التصرف فيه في تقرير المصير و الاستقلال ، كما يشكل تهديدا لا منها و أمن الدول المستقلة المجاورة .

٣ - و طالب رؤساء الدول أو الحكومات جميع القوى الاستعمارية السابقة و الحالية بأن تتحمل مسؤولياتها و تقدم جميع التعويضات عن الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لاحتلالها للبلدان النامية .

٤ - طالب رؤساء الدول أو الحكومات بالتنفيذ الفوري و الشامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة و في هذا الصدد رحبوا باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة للقرار ٤٧/٤٣ الذي يعلن أن الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ ستكون " عقد ازالة الاستعمار " و أكدوا من جديد تأييدهم التام لتنفيذه .

٥ - و أعرب رؤساء الدول عن رغبتهم في المساهمة الفعالة في تنفيذ خطة العمل الصادرة عن الامم المتحدة لتنفيذ " عقد ازالة الاستعمار " . و قرروا ، تحقيقا لهذه الغاية ، تكليف مكتب التنسيق بمهمة وضع خطة عمل لحركة عدم الانحياز و انشاء مجموعة عمل لحركة عدم الانحياز .

٦ - و أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن تقديرهم للعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة للامم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار و مساهماتها الفعالة في تنفيذ منح الاستقلال للشعوب و البلدان المستعمرة .

## الارهاب الدولي

ان رؤساء الدول والحكومات

إذ أعربوا عما يساورهم من قلق بالغ ازاء تصاعد الارهاب ، في ذلك ارهاب الدولة بجميع اشكاله ، والذي يهدد حياة الابرياء ويؤدى بها ، ويمس الحريات الاساسية ، ولاسيما في حالات احتجاج رهائن ، علاوة على مايلحقه من أضرار بالعلاقات الدولية.

واذ لاحظوا

أن الارهاب يعرض أمن الدول وصميم سلامتها الاقليمية للخطر ، بسبب الاعمال الارهابية التي ترتكب داخل الدول، ولاسيما تلك الأعمال التي تعد انتهاكا لحقوق الانسان، وبخاصة حق كل مواطن في الحياة، والتي تقض على البنى الاساسية المادية والاقتصادية ، وترمي الى زعزعة أركان الحكومات الشرعية.

وإذ أشاروا الى الارتباط المتنامي بين الجماعات الارهابية والعصابات شبه العسكرية والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

وإذ أكدوا ، من جديد ، حق الشعوب في تقرير مصيرها ومشروعية النضال الذي تخوضه من أجل تحررها، وضد الاستعمار والفصل العنصري وكافة أشكال السيطرة والاحتلال الاجنبي، طبقا للاهداف والمبادئ التي ينص عليها ميثاق الامم المتحدة والمبادئ التي تستلهمها حركة البلدان غير المنحازة،

١- أدانوا كل الأعمال الارهابية سواء أكانت من فعل أفراد أم دول أم مجموعات دول، وأعلنوا عزمهم على التصدي لها بكل الوسائل الشرعية الوطنية والدولية الممكنة .

٢- دعوا جميع الدول الى احترام ماتعهدت به من التزامات في إطار القانون الدولي بالامتناع عن تنظيم وتدبير ومساندة الاعمال الارهابية والمشاركة فيها داخل دول أخرى، وعدم السماح بممارسة أنشطة في أراضيها تشجع على إقتراف هذه الأفعال.

٢- حثوا كل الدول على الالتزام الصارم بأحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، ودعوا تلك التي لم تعلن انضمامها بعد إلى هذه الاتفاقيات ، الى أن تبادر إلى ذلك .

٤- اتفقوا على ايلاء إهتمام خاص بالصلات المتنامية والضارة القائمة بين الجماعات الارهابية وتجار المخدرات والعصابات شبه العسكرية التي تلجأ إلى استخدام كل أنواع العنف ، مما يعرض استتباب الحكومات الشرعية للخطر ، ضاربة عرض الحائط بحق الشعوب في التعبير الحر عن رأيها ، ومنتهكة بذلك سائر حقوق الانسان.

٥- حثوا على اطلاق سراح الرهائن والمختطفين دون المساس بهم وأينما ارتكب هذا الفعل وبغض النظر عن ارتكبه.

٦- أكدوا - مجدداً - تأييدهم للقرارين رقم ٦١/٤ و ١٥٩/٤٢ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذين أكدوا أن التصدي للأرهاب الدولي يمكن أن تزيد فعاليته بالاتفاق على تعريف للأرهاب الدولي . ومن ثم فقد أيدوا مبدأ الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتقرير تعريف للإرهاب وتمييزه عن النضال الشرعي للشعوب من أجل التحرر الوطني .

٧- أدانوا ما ارتكبه المرتزقة في بعض البلدان غير المنحازة من أفعال ألحقت أضراراً بأمنها وسيادتها واستقرارها .

٨- ذكروا بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية وعن الأمم المتحدة ، وأهابوا بكافة أعضاء المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في شتى الاتفاقيات الدولية ، وحثوا ، في هذا السياق -اللجنة التابعة للأمم المتحدة المخصصة لوضع إتفاقية دولية لمكافحة تجنيد المرتزقة وإستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم .

## السلام و القانون الدولي

ان رؤساء الدول أو الحكومات ،

- اذ يعتبرون أن السلام و التوافق بين الشعوب و البلدان تحتاج الى التطبيق الصارم للقانون الدولي و دعمه و تطويره اذ أن القانون و سيله لا غنى عنها لمنع الخلافات و حسم الصراعات بطرق سلمية .

- و اذ يعتبرون كذلك أن الاجتماع الوزاري الاخير في حركة بلدان عدم الانحياز بشأن السلام و القانون الدولي المنعقد في لاهاي و الاعلان الصادر عنه يشكلان اسهاما هاما في هذه القضية.

قروا

أن يساندوا بقوة المبادرة التي اتخذها اجتماع لاهاي الوزاري و التي تقضي بأن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها العادية الرابعة و الاربعين باعلان جعل العقد القادم " عقد السلام و القانون الدولي " .

## انتاركتيكا

إ رؤساء الدول أو الحكومات .

اذ يعيدون الى الأذهان الأحكام ذات الصلة الواردة فى الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة السابع والثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١- يرحبون بزيادة الوعى والأهتمام الذى يبديه المجتمع الدولى ازاء أنتارتيكا .

٢- يعبرون تأكيد أقتناعهم بأن من مصلحة البشرية جمعاء الا تستخدم أنتارتيكا مطلقا الا للأغراض السلمية وألا تصبح مسرحا للخلاف الدولى أوهدفا له وأن تكون مفتوحة أمام جمع البلدان .

٣- يقرون بأن للبشرية جمعاء مصالح فى أنتارتيكا من عدة جوانب منها السلم والأمن الدوليان والاقتصاد ، والبيئة والبحث العلمى وأثاره على الأحوال المناخية للأرض بصفة عامة .

٤- يؤكدون أن ثمة ضرورة ، لصالح البشرية جمعاء ، لضمان حماية والحفاظ على البيئة والنظام البيئى الذى يعتمد عليها ويرتبط بها فى أنتارتيكا من جميع الانشطة البشرية الضارة .

٥- يعتبرون أن قيام الأطراف الاستشارية فى معاهد الانتارتيكا باعتماد اتفاقية تنظيم أستغلال الموارد المعدنية فى أنتارتيكا فى ٢ يونيو/ حزيران ١٩٨٨ قد يزيد من تعثر الجهود المبذولة للتوصل الى اتفاق الاراء بشأن هذه المسألة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٦- لاحظوا القرارات ذات الصلة التى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وبصفة خاصة القرار ٤٣/٨٣ ( ألف وباء ) وهما يتضمنان التأكيد على حق

المجتمع الدولي فى الحصول على المعلومات الخاصة بشتى جوانب انتارتيكا وأن تودع مثل هذه المعلومات بصفة رئيسية فى الامم المتحدة ويطالبون الأطراف الإستشارية فى معاهدة انتارتيكا بدعوة الأمين العام أو ممثليه الى حضور اجتماعاتهم بما فى ذلك الاجتماعات الاستشارية .

٧- أعربوا من جديد عن أسفهم لاستمرار احتفاظ نظام الأبارتايد العنصرى فى جنوب إفريقيا بالعضوية الاستشارية فى معاهدة انتارتيكا ، وفى ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/٨٣ ، يحثوا الأطراف الاستشارية على حظر ذلك النظام من المشاركة فى اجتماعاتهم فورا .

٨- أعادوا دعوتهم الى جميع البلدان لاستئناف تعاونها ومساهماتها فى مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة بغية التوصل الى تفاهم حول شتى الجوانب المتعلقة بانتارتيكا فى إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة .



مشاكل اللاجئين

ناشد رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي أن يبادر بالقيام بأجراء  
عملى يهدف الى حلول دائمة لمشكلة اللاجئين ،ولذا فقد أكدوا على الحاجة  
الطحة لامتداد الوكالات الدولية المختصة بمشاكل اللاجئين بالأرصدة المالية اللازمة  
حتى تستطيع تنفيذ المهمة المنوطة بها تنفيذا كاملا ،وهى التخفيف من معاناة  
١٤ مليون لاجئ والتخفيف المطرد للأعباء التى تتحملها البلدان المضيفة.

توزيع المناصب بصورة أكثر انصافا في منظومة الامم المتحدة

نظرا لضرورة العمل لكي تمثل الامم المتحدة تمثيلا ديمقراطيا باتم معنى الكلمة، كافة المجتمع الدولي، وكذا الحاجة الى تعزيز دورها وفعاليتها، والتعجيل بدعم ميكانزماتها، وبالتالي، تنسيق انشطتها تنسيقا فعالا ،

١- يعربون عن اقتناعهم بأنه من الضروري الاسراع باجراء مراجعة عامة للتوزيع الحالي للمناصب التمثيلية، سواء على مستوى السكرتارية أو على مستوى الهيئات المتخصصة، وكذلك توزيع الاعضاء على اجهزة الامم المتحدة ولجانها من اجل ضمان توزيع اقليمي اكثر انصافا.

### الاستخدامات السلمية للطاقة النووية

ان رؤساء الدول أو الحكومات يؤكّدون من جديد حق جميع البلدان الذي لا يمكن التصرف فيه في تطوير واستخدام برامج الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لولاياتهم ومبادئهم واحتياجاتهم .

وينبغي ان نتاح لجميع الدول فرص الوصول دون عائق وحرية الحصول على التكنولوجيا والمعدات والمواد اللازمة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أساس غير تمييزي مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . وأعربوا عن الأسف للضغوط والتهديدات الموجهة ضد البلدان النامية والرامية الى منعها من متابعة برامجها لتطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية .

وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد على أن انتشار الأسلحة النووية لا ينبغي أن يستخدم ذريعة لمنع الدول من ممارسة حقها في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية .

## الإعلام والاتصالات

إن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ،

إذ أكدوا من جديد القرارات التي اتخذها مؤتمر قمة ووزراء بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء نظام دولي جديد للإعلام والاتصال ،

١ - أعادوا تأكيد الحاجة إلى مواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في ميدان الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري من أجل إنشاء النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال على أساس التدفق الحر المتوازن للمعلومات ومن أجل القضاء بسرعة على أوجه التفاوت في قدرات الاتصال في عهد يشهد تقدما تكنولوجيا سريعا مما من شأنه أن يخلق اختلالات جديدة ويضع عقبات جديدة معقدة في سبيل إضفاء الصبغة الديمقراطية على عملية الإعلام والاتصال في العالم .

٢ - شددوا على الضرورة الحيوية للتعاون الدولي على أوسع نطاق في ميدان الإعلام والاتصالات كأداة لتنمية الفهم في عالم يزداد ترابطا .

٣ - طلبوا إلى جميع بلدان عدم الانحياز أن تسهم بنشاط في تطبيق القرارات التي اتخذها مؤتمر وزراء الإعلام في بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، والمؤتمر الخامس لمجمع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ، المعقود في لواندا في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، وكذلك الاجتماع العاشر للمجلس الحكومي الدولي ، المعقود في هراري في آب/أغسطس ١٩٨٩ استعدادا لمؤتمر وزراء الإعلام الثالث لبلدان عدم الانحياز ، المقرر عقده في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

٤ - قدروا الجهود التي تضطلع بها وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز والوكالات الإقليمية التابعة لها ، وبخاصة وكالة أنباء عموم إفريقيا ، في الكفاح ضد تزييف المعلومات ولصالح إنهاء الاستعمار في هذا المجال .

٥ - أدانوا استخدام الإذاعة والتليفزيون كأدوات لتوجيه دعايات عداوية من دولة ضد أخرى انتهاكا لأحكام ومبادئ القانون الدولي وطلبوا وضع حد فورا لهذه الممارسات .

٦ - اذانوا كذلك استخدام وسائل الاعلام بالكلمة المطبوعة كأداة للدعاية ضد قيم بلدان عدم الانحياز الثقافية وتراثها .

٧ - لاحظوا مع الارتياح أن عددا من البلدان خفض تعريفه الاتصالات السلوكية والسلوكية به وفقا لقرارات المؤتمرين السابع والثامن وحشا بلدان عدم الانحياز التي لم تفعل ذلك بعد ، على الامتثال لهذا القرار الهام .

٨ - شددوا على ضرورة إعطاء دفعة قوية لأنشطة "المنظمات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز" وللتعاون فيما بينها .

٩ - سلموا بأهمية العمل الذي تفضل به الأمم المتحدة واليونسكو في هذا المجال ، ولا سيما تعاونهما مع المنظمات الاذاعية لبلدان عدم الانحياز ومجموع وكالات أنباء بلدان عدم الانحياز ، وأكدوا من جديد دعمهم لكلا الهيئتين في جهودهما لنشر المعلومات الموضوعية فيما يتعلق بالقضايا التي تكون لها الأولوية في نشاط الوكالات التابعة لهما .

مايوت و الجزر الملغاشية و أرخبيل شاغوس

ان رؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز ،

اذ يذكرون بالدعم التام الذى توليه حركة بلدان عدم الانحياز لسيادة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية على جزيرة مايوت ، و لسيادة جمهورية مدغشقر الديمقراطية على الجزر الملغاشية - غلوريسوس ، و خوان دي نوبا ، و أوروبا ، و بساس دا اينديا - و لسيادة جزيرة موريشيوس على أرخبيل شاغوس بما في ذلك ديبوغارسيا .

و اذ يشيرون الى اقتناعهم بأن عملا ملموسا بغية تحقيق الاهداف الواردة في البيان الذى يجعل من المحيط الهندي منطقة سلام قد تساهم الى حد بعيد في دعم السلام و الامن الدوليين ،

١ - أكدوا ان جزيرة مايوت القمرية التي لا زالت تحت الاحتلال الفرنسي هي جزء لا يتجزأ من السيادة الترابية للجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر ،

- سجلوا الحوار القائم بين السلطات الفرنسية و الجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر حول هذه القضية ،

- اعربوا عن تضامنهم الفعال مع شعب جزر القمر في المجهودات المشروعة التي يبذلها لاستعادة جزيرة مايوت القمرية و الحفاظ على استقلال جزر القمر و وحدتها و سلامة ترابها .

- دعوا الحكومة الفرنسية الى احترام المطلب العادل للجمهورية الاتحادية الاسلامية لجزر القمر المتعلق بجزيرة مايوت القمرية ، كما سبق أن التزمت بذلك عشية استقلال الارخبيل و رفضوا رفضا باتا أي شكل جديد للتشاور قد تنظمه فرنسا حول تراب مايوت القمرى بشأن الوضع القانوني الدولي للجزيرة نظرا لان الاستفتاء حول تقرير المصير الذى تم بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ يبقى الاستشارة الصحيحة القابلة للتطبيق في الارخبيل كله .

٢ - وبشأن الجزر الملغاشية - غلوريوس و خوان دي نوخا و أوروبا و باساس دا اينديا ، أكدوا على الحاجة الملحة للحفاظ على وحدة جمهورية مدغشقر الديمقراطية و سلامة ترابها ، و بهذا المدد ، طلبوا بالحاح من جميع الاطراف المعنية الشروع على الفور في مفاوضات طبقا للقرارات والمقررات المناسبة الصادرة عن الامم المتحدة ، و حركة بلدان عدم الانحياز ، و منظمة الوحدة الافريقية لا سيما القرار رقم ٩١/٣٤ ، الذى تبنته الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٢ سبتمبر ١٩٨٩ والقرار رقم ٢٨٤ الصادر عن المؤتمر الوزارى الخامس و الثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية .

٣ - اعربوا عن دعمهم التام لسيادة موريشيوس على ارجبيل شاغوس بما في ذلك ديبغو غارسيا التى فصلها الوجود الاستعمارى في ١٩٦٠ عن تراب موريشيوس ،

- اعربوا عن انشغالهم بشأن التعزيز العسكرى في قاعدة ديبغو غارسيا مما اساء الى سيادة موريشيوس و بلدان أخرى و الى سلامتها الترابية و تنميتها السلمية . و طلبوا مرة أخرى إعادة ديبغو غارسيا الى موريشيوس بدون تأخير .

إعلان اللجنة الخمسة التابعة لمنظمة  
الوحدة الافريقية والمعنية بالجنوب  
الافريقي ، بشأن مسألة جنوب افريقيا :  
هراري ، زمبابوي : (٢١ آب/أغسطس ١٩٨٩)

أولا

الديباجة

- ١ - تبذل الشعوب الافريقية ، فرديا وجماعيا وعن طريق منظمة الوحدة الافريقية ، جهودا جدية لإحلال السلم في كامل القارة بوضع حد لجميع النزاعات عن طريق التفاوض على أساس مبدأ العدالة والسلم للجميع .
- ٢ - واننا نعيد تأكيد اقتناعنا ، الذي يشبه التاريخ ، بأنه لا مكان للسلم أو العدالة حيث توجد السيطرة الاستعمارية والعنصرية وسيطرة الفصل العنصري .
- ٣ - ووفقا لذلك ، نؤكد من جديد أنه مادام نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا قائما فان شعوب قارتنا ككل لا يمكنها أن تبلغ الاهداف الاساسية المتمثلة في العدالة وكرامة الانسان والسلم ، التي هي هامة في حد ذاتها واساسية لاستقرار وتنمية افريقيا .
- ٤ - وفيما يتعلق بمنطقة الجنوب الافريقي ، فان القارة بكاملها مهتمة بصورة حيوية بنجاح العمليات التي لافريقيا دور فيها والمؤدية الى تحقيق الاستقلال التام الحقيقي لناميبيا ، فضلا عن السلم في أنغولا وموزامبيق ، في أقصر وقت ممكن . كذلك تهتم افريقيا اهتماما بالغا بضرورة وضع حد فورا لاعمال جنوب افريقيا الرامية الى زعزعة استقرار جميع بلدان المنطقة سواء من خلال العدوان المباشر ، أو باستخدام وكلاء عنها ، أو بالتخريب الاقتصادي وغير ذلك من الوسائل .
- ٥ - اننا نسلم بأن السلم والاستقرار الدائمين في الجنوب الافريقية لا يمكن تحقيقهما إلا بتصفية نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري . ولذلك نؤكد أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة الآن للتعجيل بوضع حد لنظام الفصل العنصري لمصلحة كل شعوب الجنوب الافريقي وقارتنا والعالم بأسره .



٦ - ونحن نعتقد أنه كنتيجة لكفاح التحرير والضغط الدولية المناهضة للفصل العنصري وكذلك الجهود العالمية لتصفية النزاعات الاقليمية ، ثمة امكانيات لزيادة التحرك نحو تسوية المشاكل التي تواجه شعب جنوب افريقيا . ولكي تؤدي هذه الامكانيات الى إحداث تغيير أساسي في جنوب افريقيا يجب أن يتخلى نظام بريتوريا عن مفاهيمه وممارساته البغيضة المتمثلة في السيطرة العنصرية وعن سجله في عدم الوفاء بأيّة اتفاقات ، مما أدى الى ازهاق الكثير من الأرواح البشرية وتدمير الكثير من الممتلكات في بلدان الجنوب الافريقي .

٧ - ونؤكد من جديد اعترافنا بحق جميع الشعوب ، بما في ذلك شعوب جنوب افريقيا ، في تقرير مصيرها بنفسها وبناء المؤسسات ونظم الحكم التي يمكن لهذه الشعوب ، بالتفاهم العام فيما بينها أن تعيش في ظلها وتعمل معا لبناء مجتمع متناسق . ولا تزال منظمة الوحدة الافريقية ملتزمة ببذل كل ما في وسعها وما هو ضروري لمساعدة شعب جنوب افريقيا بالسبل التي يقررها ممثلو الشعب المقهور لبلوغ هذا الهدف . واننا واثقون من أن بقية المجتمع العالمي على استعداد لتقديم مساعدة مباشرة لشعب جنوب افريقيا ، انطلاقا من واجبه في المساعدة على إنهاء نظام الفصل العنصري الاجرامي .

٨ - إننا نعلن عن التزاماتنا هذه لاننا نعتقد أن جميع الناس متساوون ويتمتعون بحقوق متساوية في الكرامة البشرية والاحترام ، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الجنس أو المعتقد . ونعتقد أن لجميع الرجال والنساء حق وعليهم واجب المشاركة في حكومتهم بوصفهم أعضاء متساوين في المجتمع . ولا يحق لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تحكم الآخرين دون موافقتهم . وينتهك نظام الفصل العنصري كل هذه المبادئ الأساسية والعالمية . ونظام الفصل العنصري ، الذي وُصف على حق بأنه جريمة ضد الانسانية ، مسؤول عن موت عدد لا يحصى من الاشخاص في جنوب افريقيا . وقد سعى الى تجريد شعوب بكاملها من انسانيتها . وفرض حربا وحشية على كامل منطقة الجنوب الافريقي مما أفضى الى خسائر لا تحصى في الأرواح وفي الممتلكات والترحيل الجماعي للأبرياء من رجال ونساء وأطفال . ومن الواجب مكافحة هذا البلاء وهذه السبة في جبين الانسانية واستئصال هذا الشر تماما .

٩ - ولذلك أيدنا ولا نزال نؤيد جميع من يسعون في جنوب افريقيا لتحقيق هذا الهدف النبيل من خلال الكفاح السياسي والكفاح المسلح وغيرها من أشكال الكفاح . ونعتقد أن هذا هو واجبنا الذي نضطلع به لصالح البشرية .

١٠ - وفي الوقت الذي نقدم فيه تأييدنا هذا لمن يكافحون لاقامة مجتمع غير عنصري وديمقراطي في جنوب افريقيا ، وهي نقطة لا مساومة فيها ، فاننا أعربنا مرارا عن تفضيلنا لحل يتحقق بالوسائل السلمية . واننا نعرف أن أغلبية شعب جنوب افريقيا وحركة تحريره ، الذين اضطروا الى حمل السلاح ، قد تبناوا أيضا هذا الموقف منذ عقود عديدة ولا يزالون عنده .

١١ - إن المواقف الواردة في هذا الإعلان تتماشى مع المواقف الواردة في إعلان لوساكا الصادر منذ عقدين ، وتشكل استمرارا لها . وهي تأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في الجنوب الافريقي منذ اعتماد ذلك الإعلان من جانب منظمة الوحدة الافريقية وبقية المجتمع الدولي . وهي تشكل دعوة تحد جديدة لنظام برييتوريا للانضمام الى الجهود النبيلة لإنهاء نظام الفصل العنصري ، وهو هدف التزمت به منظمة الوحدة الافريقية منذ نشأتها .

١٢ - وبالتالي ، فاننا سنواصل بذل كل ما في وسعنا للمساعدة على تكثيف كفاح التحرير والضغط الدولية ضد نظام الفصل العنصري الى أن يسقط هذا النظام وتتحول جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري ، يتمتع جميع مواطنيه بالعدالة والامن .

١٣ - وتمشيا مع هذا الالتزام الرسمي وتلبية لرغبات ممثلي أغلبية شعب جنوب افريقيا تلبية مباشرة ، نعلن تعاهدنا باتخاذ المواقف المبينة أدناه . وإننا على يقين من أن تنفيذها سيؤدي الى إنهاء نظام الفصل العنصري على وجه السرعة ، وبالتالي الى انبلاج فجر جديد للسلم لجميع شعوب افريقيا تنتهي بمقدمه في قارتنا والى الأبد ، العنصرية والسيطرة الاستعمارية وحكم الاقلية البيضاء .

## ثانيا

### إعلان المبادئ

١٤ - إننا نعتقد أن ظروفنا قد اجتمعت الآن يمكن أن تخلق الفرصة لإنهاء الفصل العنصري عن طريق التفاوض إذا توفر استعداد واضح لدى نظام برييتوريا للدخول في مفاوضات حقيقية وجدية . وسيكون هذا الحدث تعبيرا عن رغبة أغلبية الشعب في جنوب افريقيا منذ فترة طويلة ، في التوصل الى تسوية سياسية .

١٥ - ولذلك نشجع شعب جنوب افريقيا ، كجزء من كفاحه العام ، على الالتقاء معا للتفاوض بهدف إنهاء نظام الفصل العنصري والاتفاق على جميع التدابير اللازمة لتحويل بلده الى مجتمع ديمقراطي لا عنصري . ونؤيد الموقف الذي تتخذه اغلبيه الشعب في جنوب افريقيا ومؤداه أن هذه الاهداف ، وليس تعديل أو إصلاح نظام الفصل العنصري ، هي التي ينبغي أن تكون القصد من هذه المفاوضات .

١٦ - إننا نتفق معه في أن هذه العملية ينبغي أن تسفر عن قيام نظام دستوري جديد يقوم على عدة مبادئ من بينها ما يلي :

١-١٦ تصبح جنوب افريقيا دولة موحدة ديمقراطية غير عنصرية .

٢-١٦ يتمتع كل شعبها بالمواطنة والجنسية على أساس واحد ومتساو بغض النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد .

٣-١٦ يكون لكل شعبها الحق في المشاركة في حكم وإدارة البلد على أساس الاقتراع العام بأن يكون للشخص الواحد صوت واحد ، في إطار سجل عام للناخبين .

٤-١٦ يكون للجميع الحق في تكوين الحزب السياسي الذي يختارونه والانضمام اليه ، بشرط ألا يكون في ذلك تعزيز للعنصرية .

٥-١٦ يتمتع الجميع بحقوق الانسان والحريات والحريات المدنية المعترف بها عالميا ، بحيث يحميها قانون راسخ للحقوق .

٦-١٦ يكون لجنوب افريقيا نظام قانوني جديد يكفل مساواة الجميع أمام القانون .

٧-١٦ يكون لجنوب افريقيا نظام قضائي مستقل وغير عنصري .

٨-١٦ ينشأ نظام اقتصادي يعمل على تعزيز وزيادة رفاه جميع الجنوب افريقيين .

٩-١٦ تحترم جنوب افريقيا الديمقراطية حقوق جميع البلدان وسيادتها وسلامتها الاقليمية وتنتهج في تعاملها مع جميع الشعوب سياسة سلم وصداقة وتعاون ينفع الجميع .

١٧ - ونحن نعتقد أن الاتفاق على المبادئ المذكورة أعلاه هو الأساس لحل مقبول دوليا تستطيع به جنوب افريقيا أن تتبوأ المكان الصحيح كشريك على قدم المساواة ضمن مجتمع الأمم الافريقية والعالمية .

### ثالثا

#### مناخ المفاوضات

١٨ - اننا نعتقد ، مع بقية العالم ، أن من الضروري قبل اجراء أي مفاوضات ايجساد المناخ الملازم لها . وتقع على نظام الفصل العنصري مسؤولية عاجلة في الرد ايجابيا على هذا الطلب الذي يحظى بتأييد عالمي ، وبذلك يخلق هذا المناخ .

١٩ - ووفقا لذلك ينبغي أن يقوم النظام الحالي على الاقل بما يلي :

١-١٩ الافراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين بدون شرط والامتناع عن فرض أية قيود عليهم .

٢-١٩ رفع جميع أنواع الحظر والقيود عن كل من يخضع للحظر والتقييد من منظمات وأشخاص .

٣-١٩ سحب جميع الجنود من كل بلدة .

٤-١٩ إنهاء حالة الطوارئ وإلغاء جميع التشريعات مثل قانون الأمن الداخلي الرامي الى تقييد النشاط السياسي ، وبما في ذلك القانون المذكور نفسه .

٥-١٩ وقف جميع المحاكمات والاعدامات السياسية .

٢٠ - وهذه التدابير ضرورية لتهيئة الظروف لقيام نقاش سياسي حر ، وهو شرط أساسي لضمان إشراك الشعب نفسه في اعادة صنع بلده . ولذلك فالتدابير المذكورة ينبغي أن تسبق المفاوضات .

رابعاً

المبادئ التوجيهية لعملية التفاوض

- ٣١ - اننا نؤيد رأي حركة التحرير الجنوب افريقية من أنه ينبغي ، فور تهيئة هذا المناخ ، الشروع في عملية التفاوض وفقاً للمبادئ التالية :
- ١-٣١ ينبغي أن تقوم مناقشات بين حركة التحرير ونظام جنوب افريقيا لوقف الاعمال العدائية من الجانبين بالاتفاق على وقف لإطلاق النار يكون ملزماً لهما .
- ٢-٣١ ينبغي بعد ذلك أن تمضي المفاوضات لإيجاد الاساس اللازم لاعتماد دستور جديد بالاتفاق على عدة أمور ، ومنها المبادئ المنصوص عليها أعلاه .
- ٣-٣١ وبعد الاتفاق على هذه المبادئ ينبغي أن يتفاوض الطرفان بشأن الآلية اللازمة لوضع الدستور الجديد .
- ٤-٣١ يحدد الطرفان الدور الذي يجب أن يقوم به المجتمع الدولي في ضمان الانتقال الناجح الى نظام ديمقراطي والاتفاق على هذا الدور .
- ٥-٣١ يتفق الطرفان على تكوين حكومة مؤقتة للإشراف على عملية وضع واعتماد دستور جديد ، وحكم وإدارة البلد ، فضلاً عن تنفيذ عملية الانتقال الى نظام ديمقراطي بما في ذلك اجراء انتخابات .
- ٦-٣١ باعتماد الدستور الجديد تعتبر جميع الاعمال العدائية المسلحة قد انتهت رسمياً .
- ٧-٣١ يقوم المجتمع الدولي من جانبه برفع الجزاءات التي فرضها على جنوب افريقيا تحت نظام الفصل العنصري .
- ٢٢ - تكون جنوب افريقيا الجديدة مؤهلة لعضوية منظمة الوحدة الافريقية .

### برنامج العمل

٢٣ - سعيا لتحقيق الاهداف المذكورة في هذه الوثيقة تلتزم منظمة الوحدة الافريقية بما يلي :

١-٢٣ إعلام الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في جميع أنحاء العالم ، بما في ذلك حركة بلدان عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والكمونولث وغيرها من المنظمات بهذه التوجهات ، وتطلب تأييدها .

٢-٢٣ تكليف اللجنة المختصة ، بوصفها ممثلة منظمة الوحدة الافريقية تساعد دول خط المواجهة ، بأن تبقى على علم دائم بتطورات مسألة ايجاد حل سياسي لقضية جنوب افريقيا .

٣-٢٣ تعزيز الدعم الشامل لحركة تحرير جنوب افريقيا والحملة الجارية في بقية أنحاء العالم من أجل تحقيق هذا الهدف .

٤-٢٣ كشف الحملة المتعلقة بفرض جزاءات الزامية وشاملة على جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، والقيام فورا في هذا الصدد بتعبئة الجهود من أجل عدم إعادة جدولة الديون الخارجية لبريتوريا ، والعمل على فرض حظر نفطي الزامي واحترام جميع الدول لحظر الاسلحة احتراماً تاماً .

٥-٢٣ ضمان ألا تخفف القارة الافريقية من شدة التدابير القائمة من أجل العزل الكامل لجنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري .

٦-٢٣ متابعة رصد الحالة في ناميبيا وتقديم كل الدعم اللازم للمنظمة الشعبية لافريقية الجنوبية الغربية في كفاحها من أجل ناميبيا مستقلة بصورة حقيقية .

٧-٢٣ تقديم ما تطلبه حكومتا أنغولا وموزامبيق من مساعدة بهدف ضمان السلم لشعبيهما .

٨-٢٣ تقديم كل المساعدة الممكنة لدول المواجهة لتمكينها من الصمود أمام حملة بريتوريا الرامية الى العدوان وزعزعة الاستقرار وتمكينها من مواصلة دعمها الشامل للشعب في ناميبيا وجنوب افريقيا .

٢٤ - نناشد جميع ذوي النوايا الحسنة في كل أنحاء العالم أن يدعموا برنامج العمل هذا كاجراء ضروري لضمان تصفية نظام الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن وتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وديمقراطي وغير عنصري .

## إعلان خاص بشأن ناميبيا

صادر عن مؤتمر القمة التاسع لحركة البلدان غير المنحازة

نحن ، رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة ، المجتمعين في بلغر، يوغسلافيا، في الفترة من ٤ - ٧ أيلول /سبتمبر ١٩٨٩، بعد أن أستمعنا للموقف المتأزم في ناميبيا ، والناجم عن مواصلة جنوب أفديقيا رفضها الإذعان لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . روحا ونصا، وكما أكدته المناقشة التي أجراها مؤخرا مجلس الأمن في الفترة من ٧-١٦ آب /أغسطس ١٩٨٩، نعرب عن قلقنا البالغ لإنتهاك جنوب أفريقي الصارخ لخطة الأمم المتحدة لإستقلال ناميبيا ، منذ بدء تنفيذها في أول نيسان /أبريل ١٩٨٩ .

ونؤكد من جديد وبشدة، أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥(١٩٧٨) يظل الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة استقلال ناميبيا سلميا ، وعلى ذلك، لابد من تنفيذه تنفيذا كاملا ودقيقا حتى يتمكن شعب ناميبيا من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة، تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة ، ودون ترهيب، أو تهديد أو تدخل . وإدراكا كامنا للوضع الخطير السائد في ناميبيا ، قبل شهرين فقط من الموعد المحدد لاجراء الانتخابات ، فإننا نحث على وجه السرعة ، على انجاز مايلي :

١- يتأكد مجلس الامن التابع للامم المتحدة من ان تقوم جنوب افريقيا العنصرية وفقا لقرار ٤٣٥ بنزع سلاح وتسريح القوات العسكرية وشبه العسكرية والعرقية والقوات الخاصة ، ولاسيما فرق الكوكيت للاغتيالات وحل قياداتها ، من أجل وضع حد لحملة الترهيب التي تقوم بها تلك العناصر ضد شعب ناميبيا .

٢- يسعى الامين العام للامم المتحدة على الفور الى زيادة قوة الاونتاج " من رجال الشرطة وأن تتخذ خطوات عاجلة لكفالة إيفتشا قوة " الاونتاج " بعد استكمال عددها .



٣- يعلن الأمين العام عن رفضه التام قانون الانتخابات وإنشاء المجمع الانتخابي الذي اقترحتهما جنوب افريقيا ، ويطلب إعادة صياغة هذين القانونين بحيث يتفقان وأحكام القرارات ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، و ٦٤٠ ( ١٩٨٩ ) ويؤكد المعايير المعمول بها دوليا من أجل ضمان حقوق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال الوطني

٤- يكفل الأمين العام للأمم المتحدة الإلغاء الفوري والكامل لكافة القوانين التمييزية والتقييدية والقمعية .

٥ - يطلب الأمين العام للأمم المتحدة مد فترة تسجيل الناخبين حتى يتسنى تسجيل جميع أفراد الشعب الناميبي تمكينا لهم من ممارسة حقهم السيادي في التصويت .

٦ - يتعهد الأمين العام في ضوء المسؤولية المباشرة والقانونية للأمم المتحدة تجاه ناميبيا الى حين نيلها الاستقلال التام باعداد خطط طوارئ لحشد كل المساعدات الشاملة بما في ذلك الموارد التقنية والمادية والمالية لشعب ناميبيا لتمكينهم من إدارة بلادهم خلال الفترة التي تعقب الانتخابات التأسيسية وإلى حين تحقيق الاستقلال .

٧- يعمل الأمين العام - بصورة عاجلة - على كفالة حماية زعماء منظمة سوابو .

٨ - يعقد في القريب العاجل اجتماع وزاري خاص للبلدان غير المنحازة في الجنوب الافريقي .

٩- يطلب من فريق الـ ١٨ المنبثق عن مكتب تنسيق حركة البلدان غير المنحازة والذي زار ناميبيا كبعثة تقضي للحقائق ، ان يعود الى ناميبيا لمراقبة انتخابات نوفمبر وتقديم تقرير فوري الى الحركة بنتائج مهمته .

١٠- تقوم كل دولة من دول حركة البلدان غير المنحازة بإرسال مراقبين الى ناميبيا خلال فترة الانتخاب .

١١- تقدم كل الدول الأعضاء في الحركة مساعداتها المادية والمالية الى " سوابو " من أجل الحملة الانتخابية .

١٢- تعد كل الدول الاعضاء فى الحركة الخطط الرامية الى تقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية السخية اللازمة لاعادة بناء ناميبيا المستقلة وتنميتها .

١٣- يضمن الامين العام لكل الاطراف قنوات متساوية لاجهزة الاعلام الرسمية فى ناميبيا خصوصا حطة جنوب غربى افريقيا .

١٤- يولى الاعلام فى جميع البلدان الاعضاء فى حركة البلدان غير المنحازة اهتماما خاصا بناميبيا اثناء العملية الانتخابية .

### الوضع في إفريقيا الجنوبية

- ان مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في بلغراد (يوغوسلافيا) من ٤ الى ٧ سبتمبر ١٩٨٩ ،
- اذ يسجل ان نظام بريتوريا نظم يوم ٦ سبتمبر ١٩٨٥ انتخابات مبنية على العيز العنصري والتي تنمى أغلبية شعب جنوب افريقيا ،
- واذ يسجل ان تلك الانتخابات العنصرية تجاهلت الطلب المتكرر الذي عبر عنه شعب جنوب افريقيا وحركة بلدان عدم الانحياز ومنبة العالم والممثل في مؤتمر برلمان يمثل حاشر سكان جنوب افريقيا ومنم انتخابه وفقا لعيادي " لكل احد صوت" في دولة موحدة ،
- واعتبارا منه لكون سكان جنوب افريقيا رفضوا تلك الانتخابات رفضا شاملا وسافوا رغم القمع العنصري الذي مارسه نظام بريتوريا ،
- ١ - يدين بشدة تلك الانتخابات العنصرية ويرفضها من حيث اسما غير شرعية وباطلة ولاغية.
  - ٢ - يعرب عن مائدت المطلق لشعب جنوب افريقيا الكافح ولحركة التحرير ،
  - ٣ - يطالب ان يكف نظام بريتوريا فورا عن الحملة الضعية التي سلطها على الجماهير الكائمس وتنظيياتها ،
  - ٤ - يتعهد بمساندتها ما لم يحصل قيام دولة موحدة وديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا .

### قرار بشأن صندوق افريقيا

استمع المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة الى التقرير الذي قدمه شري راجيف غاندي رئيس وزراء الهند نيابة عن لجنة صندوق "افريكا" . وبعد ان استعرضه ابدى ارتياحه الكبير بالتقدم الذي احرزه الصندوق حتى الان في القيام على خير وجه، بالمهمة المناطة به . ولقد استجاب العالم بأسره بالاعراب عن تضامنه بصورة لم يسبق لها مثيل . أن صندوق "افريكا" يمثل فصلا جديدا في تاريخ حركة عدم الانحياز الا وهو العمل البناء التعاوني في الكفاح ضد الفصل العنصري . وانه رسالة لا لبس فيها ولا غموض الى النظام العنصري تقول ان العالم لن يلين له جانب حتى يتم اجتثاث الفصل العنصري من جذوره .

ومن ثم فقد قرر المؤتمر ضرورة ان يواصل صندوق "افريكا" الذي انشأه المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة في هراري في سبتمبر / ايلول ١٩٨٦، السعي الى تحقيق الاهداف النبيلة التي انشئ من اجلها . وتتكون اللجنة المكلفة بالقيام بهذه المهمة من الجزائر والارجنتين والكونغو ومصر والهند وماليزيا ونيجيريا وبيرو ويوغسلافيا، وترأسها الهند وتتولى زامبيا منصب نائب الرئيس .

واذ يشي هـ ل م (تم بكافة البلدان التي قدمت مساهمتها حتى الان الى الصندوق فهو يهيب بجميع اعضاء حركة عدم الانحياز الذين لم يسهموا فيه، ان يبادروا الى ذلك، ويحث المانحين على ان يتخذوا تدابير عاجلة من اجل الوفاء بتعهداتهم . ويناشد العالم بأسره مرة ثانية تقديم المساندة والعون باسم الانسانية والقيم التي تعتز بها البشرية جمعاء .

## بلاغ

صادر عن اجتماع لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية  
بفلسطين الذي انعقد على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات  
في بلغراد ، ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩

اجتمع رؤساء دول أو حكومات أعضاء لجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية  
بفلسطين ، في بلغراد يوم الثلاثاء ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ لاستعراض التطورات الحالية  
في الشرق الأوسط ، والقيام ، على أساس الولاية التي أناطها باللجنة المؤتمر التاسع  
لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، بتحديد المبادئ التوجيهية لقيام اللجنة  
بإجراءات إضافية تهدف إلى تعزيز عملية السلام في المنطقة ، وتفضي إلى تسوية شاملة  
ودائمة وعادلة للنزاع في الشرق الأوسط ، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره .

وحضر الاجتماع رؤساء دول أو حكومات بنغلاديش والجزائر وزامبيا وزمبابوي  
وفلسطين والهند ويوغوسلافيا ، ورئيسا وفدي كوبا والسنگال . وتم انتخاب جمهورية  
يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية رئيسا جديدا للجنة .

ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بإعلان دولة فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٨٨ وأعربوا عن ارتياحهم للعدد الكبير من الاعترافات التي منحتها بلدان من جميع  
أرجاء العالم للدولة الجديدة .

ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود التي بذلتها اللجنة ورئيسها -  
زمبابوي - منذ مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز . وأشاروا مع الارتياح إلى  
أهمية الدور الذي قامت به اللجنة في الأنشطة الرامية إلى تهيئة مناخ مواتٍ على  
الصعيد الدولي للتسوية السلمية لمشكلة فلسطين ، عن طريق عقد مؤتمر دولي معني  
بالشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة .

واستمع رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التسعة الأعضاء في اللجنة ،  
باهتمام ، إلى البيان الذي أدلى به رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية  
لمنظمة التحرير الفلسطينية ، السيد ياسر عرفات ، حول آخر التطورات في منطقة الشرق  
الأوسط ؛ والتطورات الجديدة في مجال الحوار بين كبار ممثلي منظمة التحرير  
الفلسطينية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، في تونس ؛ وحول جهود السلام التي  
تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية على الصعيد الدولي من أجل ضمان تهيئة الظروف لحل  
الأزمة في تلك المنطقة وحل المشكلة الفلسطينية .

ورحبوا بالبيان وأشاروا الى أنه بالرغم من وجود صعوبات عديدة من التصعيد الأخير لتهديدات السلم والامن في المنطقة ، فإن التغيرات الايجابية لا بد أن يكون لها أيضا أثرها على عملية السعي للوصول الى حل شامل ودائم وعادل للنزاع في الشرق الاوسط ، الذي تشكل قضية فلسطين جوهره .

وأجروا تقييما متعمقا لانتفاضة الشعب الفلسطيني البطل وأكدوا بأنها قدمت اسهاما كبيرا لمساعي الوصول الى سلم شامل . وشددوا على ضرورة قيام أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز بالتعبير بصورة ملموسة عن تأييدهم للانتفاضة على شكل اعلان التضامن معها واتخاذ إجراءات دبلوماسية ، وتقديم الدعم الانساني والمادي والمالي ، وعن طريق ميدان الاعلام أيضا ، وطلبوا من وسائط الاعلام الجماهيري الدولية أن تكشف للعالم الاعمال الوحشية التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ضد المدنيين الفلسطينيين .

وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء حالة الشعب الفلسطيني في الاراض الفلسطينية المحتلة والمحنة المؤلمة التي يمر بها وقرروا اتخاذ الخطوات الضرورية في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة بهدف توفير الحماية الدولية لسلامة الفلسطينيين في الارض المحتلة . وقرروا أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام المعاملة الانسانية للمدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الاسرائيلي وتسهيل قيام هيئات ووكالات الامم المتحدة وسائر المنظمات الانسانية بتوفير المعونة الانسانية .

وأعرب رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التسعة الاعضاء في اللجنة عن عظيم تقديرهم لمبادرات السلام التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية ورحبوا بها ، وهي المبادرات التي شرح الرئيس ياسر عرفات نقاطها الاساسية في خطابه أمام الجلسة العامة للجمعية العامة المعقودة في جنيف في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والذي أعاد فيه تأكيد التزام منظمة التحرير الفلسطينية بالمبادئ المتعلقة بتحقيق تسوية شاملة للمشكلة الفلسطينية وبطرق ووسائل بلوغ ذلك الهدف ، كما هو مبين في وثيقة منغملية من وثائق مؤتمر القمة التاسع بشأن الشرق الاوسط وقضية فلسطين .

وفي ضوء المسؤولية الخاصة التي تقع على كاهل حكومة الولايات المتحدة والدور الذي تقوم به ، بسبب علاقتها الخاصة مع اسرائيل وأشارها على احتمالات عملية السلام في الشرق الاوسط ، أشنى رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في اللجنة ، على اقامة الحوار بين الممثلين الرسميين لحكومة الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية في تونس وأيدوا تماما استمرار هذا الحوار . وطلبوا ، في هذا السياق ، بأن تحرز تلك الاتصالات مزيدا من التقدم الموضوعي والمكثف والهادف سياسيا .

وأكد رؤساء دول أو حكومات البلدان الاعضاء في اللجنة من جديد بأن أنسب آلية للتوصل الى سلام شامل في الشرق الاوسط هي عقد مؤتمر سلام دولي في أقرب وقت ممكن تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة فعّالة من الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن والاطراف المعنية الأخرى ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وعلى أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي إقامة دولة .

ورأوا ، آخذين ذلك بعين الاعتبار ، إنه ينبغي الشروع في الأمم المتحدة ، في أقرب وقت ممكن ، باتخاذ إجراءات ملموسة لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط . وقرروا ، في هذا الصدد ، إتخاذ خطوات مناسبة مع الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومع جميع العناصر الدولية الأخرى المرجح أن تسهم في تحقيق هذا الهدف .

وقرروا أن يلجأوا ، في حال فشل تلك الخطوات في مجلس الأمن ، الى إتخاذ خطوات فعّالة أخرى ، في إطار الأمم المتحدة ، من أجل بلوغ هذا الهدف .

وإنطلاقاً من هذا النهج ، قرر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز التسعة الاعضاء في اللجنة ، ضرورة إنشاء أفرقة مخصصة من بين أعضائها على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات (أو بمستويات عليا أخرى) . وستنشط بالفريق مهمة إقامة اتصالات وإجراء مشاورات ، وذلك بمصفة رئيسية مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن .

## الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية

ان رؤساء الدول او الحكومات،  
- سجلوا ان الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية تجتاز تغيرات عميقة اساسية. فالتطور السريع في العلم والتكنولوجيا قد حول انماط الانتاج والاستهلاك والتجارة. والاسواق المالية وغيرها اصبحت متكاملة بشكل لم يسبق له نظير. وظهرت مراكز جديدة للسلطة الاقتصادية في عالم يتجه باستمرار الى الاستقطاب المتعدد. واصبحت تطبق استراتيجيات تكاملية في العديد من مناطق العالم. غير ان الفوارق بين البلدان المتطورة والنامية تضاعفت رغم تزايد الاعتماد المتبادل، بحيث ان هذه الاتجاهات يمكن ان تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في العالم.

ان معدلات النمو المعتدلة، المسجلة في البلدان المتطورة، وافقتها اختلالات مستمرة في توازن المدفوعات، واختلالات مالية جعلت آفاق الاقتصاد العالمي معرضة للمزيد من التقلبات.

- اكدوا ان مجرى التكامل الذي انطلق بين البلدان المتطورة، مثل السوق الاوحد للمجموعات الاوربية، الذي سوف يقام في ١٩٩٢، لا ينبغي ان يلحق الضرر باقتصاديات البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية.

- سجلوا ان البلدان الاشتراكية في اوربا الشرقية تجتاز مرحلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة، الموجهة نحو ادماجها في الاقتصاد العالمي، وهذا من شأنه ان يعزز دورها في العلاقات الاقتصادية الدولية، ليس فقط فيما بين البلدان المتطورة، بل كذلك مع البلدان النامية.

- عبروا عن قلقهم الكبير امام التفاقم المأساوي للوضعية الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلدان النامية : فالنمو والتطور بقيا في وضعية من الجمود بالنسبة لمعظمها، او سجلا رقما سلبيا. وكذلك فالواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها يتدهور بشكل خطير، كما ان الاستقرار السياسي فيها مهدد في الكثير من الحالات. ان البلدان النامية تسعى لتحقيق اهدافها الانمائية في ظروف خارجية غير ملائمة، ولا تزال تبذل جهودا متفانية للتكيف. غير انه، بالنظر الى هذه الظروف الصعبة، وامتناع البلدان المتطورة عن تعديل الوضع بما يناسب المقام، فان هذه الجهود اصبح لها انعكاسات سلبية جدا على الصعيدين الاجتماعي والسياسي.



- سجلوا بقلق عميق انه نادرا ما كان هناك في التاريخ المعاصر فصل وتناقض صارخ بين السياسات والاقتصادات في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. وبالفعل، وبالرغم من الانفراج السياسي الايجابي الذي طرأ على الساحة العالمية، فاننا نلاحظ استمرار بعض البلدان الاكثر تطورا في تبني مواقف سلبية متصلة، الامر الذي افضى الى وقوع الحوار شمال - جنوب في مأزق ،

- ابرزوا ان المحيط الاقتصادي الدولي الذي تواجهه بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، غير مناسب تماما بسبب استمرار اسعار المواد الاساسية في الانخفاض، وتفاقم اوضاع التجارة، وتعزيز الحماية في البلدان المتطورة، وانخفاض التدفقات المالية واستمرار اسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع وعدم الاستقرار النقدي والمالي ومشكلة فك المساعرة النقدية التي بقيت دون حل، وكذا عبء خدمة الديون الخارجية الذي اصبح لا يطاق، كما ان هناك نقضا في فعالية المراقبة المتعددة الاطراف للسياسات التي تنتهجها البلدان الصناعية الكبرى .

ان رؤساء الدول او الحكومات ابرزوا :

- ان النظام القائم وغير العادل للعلاقات الاقتصادية الدولية ساهم في تعميق عدم التوازن وعدم المساواة في العالم، مما اثر بصورة سلبية على تنمية البلدان النامية ،

- ان تفاقم مشاكل التنمية في بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية، يتناقض بشدة مع الاتجاهات الايجابية في العلاقات السياسية الدولية، كما ان الاتجاهات الاقتصادية الايجابية في البلدان المتطورة لم تشمل البلدان النامية ،

- ان آليات العلاقات الاقتصادية الدولية لا زالت تعكس الى حد كبير، مصالح البلدان المتطورة الرئيسية بسبب الدور البارز الذي تضطلع به في الاقتصاد العالمي، مما قد يؤثر سلبا على آفاق التنمية في البلدان النامية. ان السياسات التي تنتهجها البلدان الصناعية الكبرى لها انعكاسات تتعدي حدودها لا سيما فيما يتعلق بآفاق التنمية في البلدان النامية.

- انه، نظرا لتنامي مشكلة الديون وتدهور ظروف التجارة، تم القيام بتحويل ملحوظ وكبير لموارد البلدان النامية نحو البلدان المتطورة، الامر الذي اعاق التنمية وحدث تدهورا خطيرا في الوضعية الاجتماعية والسياسية في كثير من البلدان النامية ،

- انه لم يحصل اي تقدم في المفاوضات بين الشمال والجنوب في كل المجالات تقريبا وان تعددية الاطراف قد تدهورت بالرغم من المبادرات البناء والعديدة التي اتخذتها البلدان النامية.

ان رؤساء الدول او الحكومات ،

١ - لاحظوا ان التطورات الاقتصادية الحالية في العالم والوضع الصعب في البلدان النامية يستدعي اتخاذ الاجراءات والاعمال التي من شأنها ان تحدث تغييرات هيكلية على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية واعامة نظام كفيل بالمساهمة في نمو مستقر ومتوازن للاقتصاد العالمي وخاصة في التطوير السريع للبلدان النامية. وفي هذا الصدد اكدوا من جديد تمسكهم بانشاء نظام اقتصادي دولي حديث وكذلك أهميته وملائمته الدائمين بصفته إطارا واسعا لكل المجهودات المدولة في مجال التنمية .

٢ - رأوا ان تسيير الاقتصاد العالمي، في عالم يشهد تحولات سريعة ويتميز باعتماد متبادل أكبر، ويتقارب مشاكله أكثر من أي وقت مضى، يتطلب اسسا أكثر اتساعا من شأنها ان تعكس مصالح كافة مجموعات البلدان ومن الضروري الوصول الى توافق شامل للاراء، يركز على التنمية والتطور.

٣ - شجعوا الحوار بين الشمال والجنوب على مستوى القمة حول المسائل الاقتصادية الدولية الضرورية لتسيير الاعتماد المتبادل بصورة عادلة وجماعية.

وفي هذا الصدد، حيوا المبادرة التي اتخذها رؤساء مصر والسنغال وفينزويلا ورئيس الوزراء الهندي بباريس في شهر يوليو ١٩٨٩، بهدف بدء مشاورات منتظمة بين قادة الشمال والجنوب حول المسائل الشاملة للاقتصاد الدولي .

٤ - دعوا البلدان المتطورة الى اعتماد منهج بناء متكامل بخصوص بعث الحوار بين الدول المتطورة والبلدان النامية حول جميع المسائل الاساسية للتنمية مثل الديون الخارجية والمشاكل النقدية والمالية والتجارة العالمية والمواد الاساسية والعلوم والتكنولوجيا والتغذية والزراعة والبيئة الحياتية وتطوير الموارد البشرية على اساس المسؤولية المشتركة والمصالح المتبادلة.

٥ - اكدوا من جديد اقتناعهم بأن دعوة الجمعية العامة للامم المتحدة في دورة استثنائية في افريل ١٩٩٠، تركز للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة لبعث النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية من شأنها ان توفر امكانية تحقيق اتفاق حول طبيعة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية وترسم الطريقة التي ينبغي اتباعها من اجل تسوية هذه المشاكل .

- اكدوا ان الاستراتيجية الدولية بالنسبة لعقد التنمية الرابع للامم المتحدة من شأنها ان تضمن الاطار للتعاون الدولي في التسعينات وتبين الالتزامات التي ستساهم في ان تحقق البلدان النامية تقدما سريعا خدمة لمصالحها المشتركة. في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي ان تعكس الاستراتيجية بصورة وافية احتياجات هذه البلدان الى التنمية وتتضمن توصيات بشأن التدابير اللازم اتخاذها لتنفيذها على الصعيدين الوطني والدولي . وتتضمن ايضا كأحد عناصرها الاساسية، دعما دوليا خاصا للبلدان الاقل نموا وان تركز - بالاضافة الى معالجتها لقضايا التكيف - على عكس الاتجاهات السلبية الراهنة الملاحظة في عقد التنمية الثالث وعلى الانعاش الاقتصادي ومكافحة الفقر.

٧ - اكدوا من جديد حق كافة البلدان والشعوب غير القابل للتصرف في ممارستها الدائمة والفعالة لكامل سيادتها وفي مراقبة مواردها الطبيعية وانشطتها الاقتصادية.

٨ - رفضوا ما لجأت اليه بعض الدول المتطورة من تدابير اقتصادية وسياسية و/ أو غير ذلك من انواع التدابير القسرية، مثل استخدام الحظر والقيود التجارية والحصار وتجميد الممتلكات المالية وغيرها من عقوبات اقتصادية. واكدوا ان المجتمع الدولي ينبغي ان يعتمد - على وجه الاستعجال - تدابير فعالة بهدف القضاء على هذه الممارسات التي تكررت واتخذت اشكالا جديدة، ومن اجل ذلك سجلوا القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الامم المتحدة ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

٩ - وأكدوا ان ازالة الفصل العنصري وانهاء الاحتلال الاسرائيلي يشكلان الشرطين المسبقين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب التي تقع ضحية لهما ،

١٠ - تدارس رؤساء الدول والحكومات كيفية تسيير اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي التابعة للحركة واعربوا عن ارتياحهم للعمل الذي انجزته وراوا في تقريرها مساهمة قيمة في عمل الحركة .  
واكدوا من جديد الاهمية التي يولونها للجنة بوصفها محفلا لاستعراض تطورات الاقتصاد العالمي بصورة منظمة وابرز اثر هذه التطورات على استراتيجية البلدان النامية في المفاوضات الدولية والتعاون بين البلدان النامية .

## القضايا المتعلقة بالديونية والتمويل الانمائي والنقد

### أ- المديونية

إن رؤساء الدول أو الحكومات

- يؤكدون أن المديونية الخارجية للبلدان النامية، التي تزيد على ١٣٢٠ مليارات من الدولارات، والتي تتميز في حالات كثيرة بارتفاع معدلات الدين وخدمة الدين، تشكل أكبر عائق لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

- كما يؤكدون أن خدمة الديون الخارجية وخصوصا على اساس اسعار الفائدة الحقيقية العالية المعمول بها حاليا، تمتص قسما كبيرا غير متكافئ من حصيلة الصادرات ومن الناتج القومي الاجمالي ومدخرات البلدان النامية، وان صافي النقل السلبي للموارد لا يحرم البلدان النامية من الموارد الضرورية للاستثمار فحسب، بل يقوض ايضا الجهود التي بذلتها في مجال التكيف والاصلاح الاقتصادي،

- ويحذرون الى ان التضحيات التي عانت منها شعوب البلدان النامية نتيجة هذا الوضع يحدث اضطرابات اجتماعية ويهدد الاستقرار السياسي للعديد من البلدان النامية، وقد يعجز العديد من البلدان النامية عن تسديد ديونها الخارجية في ظل الاوضاع الاقتصادية الدولية الراهنة دون التنمية المتواصلة.

- حذروا من ان مثل هذه الاتجاهات في عالم مصالحه مترابطة اقتصاديا تنتج عنها في المدى البعيد آثار سلبية على كافة البلدان .

وإذ يؤكدون من جديد اقتناعهم العميق :

- بأن الحل الدائم لمشكلة المديونية الملحة يتوقف اساسا على ايجاد الشروط اللازمة الكفيلة بتعجيل مسار التنمية في البلدان النامية على اساس المسؤولية المشتركة وعن طريق التعاون بين كافة الاطراف المعنية، أي: حكومات

البلدان النامية المدينة وحكومات البلدان المتقدمة الدائنة، والبنوك، والمؤسسات المالية الدولية.

- بأن مثل هذا التناول للمشكلة يستلزم اتخاذ إجراءات سياسية لتحسين المحيط الاقتصادي الشامل بما في ذلك التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية والرجوع ثانية الى تحويل رؤوس اموال صافية وافرة للبلدان النامية - وفتح المجال لمنتجاتها لكي تدخل الى اسواق البلدان المتقدمة والاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية بما يتوافق مع مقتضياتها الانمائية الخاصة وأولوياتها الاجتماعية، وذلك بدعم كامل من المؤسسات المالية المتعددة الاطراف.

- وبأنه مازالت هناك حاجة ملحة الى ترجمة مختلف التدابير المقترحة لتخفيف حدة الحالة الحرجة للمديونية الى اعمال ملموسة، والنظر في اتخاذ تدابير جديدة لمواجهة هذه المشكلة الملحة بصورة شاملة.

كما أن هناك ارتباطا وثيقا بين التجارة والتنمية والمديونية .

ويقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن البلدان المتقدمة أصبحت أكثر ادراكا للابعايد الحقيقية لازمة الدين واتعكاساتها على عملية التنمية واستقرار الاقتصاد العالمي، وهو الادراك الذي عبرت عنه من خلال مختلف المبادرات التي قامت بها بهدف خفض الدين وخدمة الديون. ولكنهم يؤكدون أن هذه المبادرات لن تحقق امكانياتها الكاملة الا اذا اتسع نطاقها وامتد تطبيقها ليشمل جميع البلدان النامية المدينة وكذلك جميع انواع الديون. ورأوا أيضا ان الاتفاقيات والترتيبات الجديدة التي تتم داخل اطار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سوف تمكن هاتين المؤسستين من المساهمة بشكل أكثر فاعلية في التغلب على ازمة الدين وتلبية متطلبات النمو، والتنمية في البلدان النامية بصورة كافية. وأكدوا أنه يجب الا تؤدي هذه الترتيبات الى تشديد المشروطة.

ويلاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بالارتياح أن بعض البلدان المتقدمة الدائنة اتخذت بالفعل تدابير لتخفيف مشكلة الديون لمثيلاتها من البلدان المتقدمة الاخرى . وانها توفر لها القروض بشروط مسيرة للفرية على اساس قاعدة الديون الدائنة ومع زيادة عنصر المنحة من جانب البلدان الدائنة بالرغم مما تتعرض له اوضاعها الاقتصادية من صعوبات .

وقد اقترح رؤساء الدول أو الحكومات :

١- أن تتولى البلدان المدينة والدائنة على اساس مشترك وعلى وجه

الاستعجال تنفيذ المبادرات القائمة على اوسع نطاق ، وان تقوم بمبادرات جديدة لمعالجة مشكلة المديونية، ولاسيما المبادرات القائمة على مفهوم خفض الديون وخدمة الديون.

١-١ في حالة الديون الحكومية، من الضروري ان يكون هناك التزام مباشر وصريح من الحكومات الدائنة بما في ذلك التغييرات في نظم الميزانية واستخدام معايير استحقاق اوسع وتدابير للتخفيف من عبء الدين على نطاق أكبر، على ألا تؤثر هذه التدابير على التدفق المنتظم للتمويل الانمائي أو على الاستفادة من الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية.

١-٢ فيما يتعلق بالديون التجارية فان المطلوب هو اجراء تغييرات عميقة في الاليات المؤسسية والتنظيمية للبلدان الدائنة المتقدمة، باقتران مع الدعم المناسب من المؤسسات المالية الدولية.

١-٣ اما الديون التي تخص البلدان الأقل نمواً ، فمن الضروري الغاء الديون والتنازل عنها، مع التعامل معها بفوائد منخفضة، ومنحها قروضا بشروط مناسبة جدا.

١-٤ بالنسبة للبلدان النامية المدينة وخاصة ذات الدخل المتوسط والمدينة للمصارف التجارية بنسبة قليلة من ديونها، والتي لا تنطبق عليها شروط استحقاق إعادة جدولة الديون التي تتمتع بها أقل البلدان نمواً ، ينبغي تخفيف عبء الديون من خلال إلغاء بعض الدين وتقديم أرصدة جديدة في صورة قروض مسيرة للغاية.

٢- على البلدان النامية المدينة والدائنة ان تقوم ،فى جو من الصراحة والتعاون، بمراجعة كافة التدابير الملموسة التي من شأنها ان تجعل خدمة الديون فى مستوى مقدرة البلدان المدينة على الدفع، وبذلك يتسنى ايقاف عملية استنزاف موارد البلدان النامية على ان تتضمن تلك التدابير، من بين أمور أخرى:

أ- خفض سعر الفائدة الحقيقي وتوسيع مدى استهلاك الديون، وجدولتها زمنيا، والامهال فى استحقاقها.

ب- حصر خدمة المديونية فى نسبة مئوية من حصيللة الصادرات ، بما يتناسب مع الاحتياجات الانمائية والاجتماعية للبلدان النامية.

ج - تعزيز الاليات التي تمكن البلدان النامية من الاستفادة من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية لـ ديونها .

د - تحديد فترة انتقالية تطبق أثناءها أسعار منخفضة الفائدة . الى حين عودة ارتفاع حصيللة صادرات البلد المدين .

- هـ - اعداد آليات جديدة تكون في صالح البلدان النامية التي أصبحت، بسبب عوامل خارجية غير مناسبة، عاجزة عن الوفاء بتعهداتها تجاه المؤسسات المالية الدولية وذلك وفقا للجدول المحدد لهذا الغرض .
- و - منح تسهيلات اضافية في اطار صندوق النقد الدولي، من أجل توسيع مجال الامكانيات للتمويل التعويضي،
- ز - ضمان تدفق موارد مالية جديدة من مصادر رسمية وتجارية من أجل التخفيف من أسعار الفائدة العالية، وكذلك للحد من عواقب عدم الاستقرار المالي وتقلبات سعر الصرف.
- ح - ادخال تغيير عميق علي معايير استيفاء الشروط التي تحددها المؤسسات المالية الدولية، حتى تكون خير دعامة للتنمية، مع تحاشي الشروط المعقدة وتخفيف التكاليف الاجتماعية الباهظة للإصلاح الاقتصادي.
- ط - التمييز بين حجم الديون القائمة، والقروض الجديدة من أجل تحديد أسعار الفائدة ، مما يسمح باجتداب موارد مالية جديدة.
- ي - ضمان التدفق الكافي من الموارد المالية الجديدة، من جهات حكومية وتجارية لفائدة تلك البلدان النامية التي رغم ما عليها من ديون ثقيلة، تبذل جهودا متواصلة لتدبير خدمة ديونها .
- ك - تسديد جانب من الفائدة بالعملة الاجنبية وجانب آخر بالعملة المحلية للبلد المدين.

٣- عقد محفل مناسب تحت اشراف الامم المتحدة، بمشاركة المؤسسات المالية الدولية والبنوك، من أجل استعراض كافة جوانب مشكلة الديون الخارجية، في نطاق محيط ملائم للتنمية .

٤- ينبغي لكافة بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية المعنية، أن تنظر في امكانية اقامة محفل تحضره البلدان المدينة، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وإجراء المشاورات بهدف تعزيز موقفها التفاوضي، في مجال الديون الخارجية. ومثل هذا المحفل من شأنه أن يستفيد من التجارب الايجابية التي تم الحصول عليها في الاجتماعات الاستشارية التي عقدت في ليما، (بيرو) والمحمدية بالمغرب. وينبغي أن تعقد المشاورات بشأن موعد ومكان انعقاد الاجتماع الاستشاري الثالث لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى خلال عام ١٩٩٠.

## ب- تمويل التنمية

ان رؤساء الدول أو الحكومات

- اذ يؤكدون أن التدهور الشديد في الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لاغلب البلدان النامية مرتبط بصورة وثيقة بانخفاض تدفقات التمويل الانمائي منذ ١٩٨٢.

- واذ يلاحظون بقلق ان التدفقات المالية التجارية قد توقفت تقريبا، وأن المساعدة الانمائية الحكومية ظلت في مجملها راكدة في مستوي لايبليغ النصف من المعدل المتفق عليه دوليا، ي ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتطورة، وأن الهدف المتمثل في ٠.١٥٪ من المساعدة للبلدان الاقل نموا لم يتم تحقيقه ايضا .

- وإذ يعربون عن تقديرهم لتلك البلدان المتقدمة التي حققت هذه الاهداف .

- وإذ يعربون عن أقتناعهم بأن الوضعية الشاملة للبلدان النامية تقضي زيادة مستمرة في التمويل الانمائي

- واذ يرون أن الفوائض الكبيرة التي تتميز بها ،اليا موازين المدفوعات في بعض البلدان المتقدمة من جهة، واحتمالات الطلب الكبيرة لعدد كبير من البلدان النامية من جهة أخرى، تتيح فرصا جديدة هامة للإستثمار، بما يعود بالفائدة المشتركة للمستثمرين والمستفيدين .

- واذ يرون من المشجع ما اتخذ مؤخرا من تدابير مكنت من زيادة موارد المؤسسات المالية الدولية وما وضعته بعض البلدان الأكثر تقدما من خطط بهدف اعادة تدوير جزء من فوائضها في البلدان النامية ، وما صرحت به بعض البلدان المتقدمة من عزم على زيادة مساعدتها الإنمائية الحكومية .

١- يدعمون البلدان المتقدمة الى :



- بذل المزيد من الجهود قصد الزيادة في كافة التدفقات المالية من أجل تنمية البلدان النامية وخصوصاً عن طريق القروض والمساعدة الحكومية .

- الإسهام بوجه خاص في تعزيز دور البنك الدولي والبنوك الإنمائية الإقليمية في تمويل المشاريع الإنمائية لبلدان عدم الإنحياز وغيرها من البلدان النامية، وبالإضافة إلى زيادة رأس مال هذه البنوك بصورة دورية وكافية، فإن هذا يعني أيضاً أن هذه البنوك ستكفي سياستها التشغيلية بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية .

- العمل في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بخصوص المساعدة الإنمائية الحكومية أي ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي وكذا، هدف ٠.١٥٪ بالنسبة للبلدان الأقل نمواً .

- التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن التغذية التاسعة للمعونة الدولية الإنمائية بحيث تكون أكبر كثيراً من حيث قيمتها الحقيقية وبحيث تدخل حيز التنفيذ بمجرد انتهاء فترة التغذية الثامنة في يونيو ١٩٩٠ .

- تشجيع الشركات التابعة لها، على القيام بمشاريع استثمارية في البلدان النامية وتسهيل مهمتها.

٢ - يعبرون عن استعداد بلدان عدم الانحياز المعنية لتشجيع وتسهيل تدفق الاستثمار الخارجي وتبادل المعلومات والخبرات في هذا الصدد عن طريق انتهاج سياسات وتدابير مناسبة، وفقاً لأهدافها وأولوياتها.

### ج - المسائل النقدية

ان رؤساء الدول أو الحكومات

- اذ يعتبرون أن النظام النقدي الدولي الحالي القائم على الدور المسيطر الذي تضطلع به البلدان المتقدمة الرئيسية ، ليجتاز إلى الإصلاح إذ أنه لا يفضي إلى إقامة علاقات اقتصادية دولية مستقرة وأمنة ، ولا إلى إيجاد وتخصيص السيولة الدولية للإستجابة لمتطلبات التجارة الدولية والتنمية المستمرة .

- و يشيرون الي عدم سلامة مسار التكيف القائم حاليا علي عدم التوازن الذي تتحمل فيه البلدان النامية ا كبر عبء .

- و يرون أن الدور الحالي المتضائل لحقوق السحب الخاصة، يعاكس هدف اقامة نظام نقدي دولي أكثر فعالية واستقرارا .

- و يعبرون عن اقلقهم الخاص ازاء استمرار الإرتفاع في اسعار الفائدة الحقيقية، مما يعرقل الجهود المبذولة من أجل تخطي أزمة المديونية .

#### ١- يدعون صندوق النقد الدولي الى :

- ضمان مراقبة فعالة، متعددة الأطراف وبصفة خاصة لاتجاهات ميزان المدفوعات وسياسات أسعار الصرف للبلدان المتقدمة الكبرى مع الاخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية للبلدان النامية.

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كافة البلدان في مجال نمو الإنتاج والتشغيل، وامكانياتها الحقيقية لاعتماد وتنفيذ برامج التكيف بما يتماشى مع الظروف السياسية والاجتماعية والإقتصادية الخاصة بكل بلد.

- التسيير الى حد كبير من معايير المشروطة وزيادة مرونة تطبيقها.  
- أن تستكمل بصفة عاجلة الاستعراض التاسع العام لانصبتها وتضمن أن تكون الزيادة في نصيبها كبيرة، وان تزداد أنصبة وحقوق الذمويث الخاصة ببلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى عما هي عليه الان.

- توسيع حدود الاستفادة من الصندوق بتسهيلاته المختلفة وفقا للزيادة العامة في الانصبة بمقتضى الاستعراض العام التاسع.

#### ٢- يدعون البلدان المتقدمة الى؛

- السماح بمشاركة اوسع في عملية تنسيق السياسات النقدية والإقتصادية بحيث تعكس مصالح وانشغالات المجموعة الدولية ككل.

- تشجيع تخفيض أسعار الفائدة الحقيقية الي مستوياتها التاريخية والعمل على استقرار أسعار الصرف.

- الوفاء بصفة عاجلة بالحاجة الي تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة مع اخذ المتطلبات المتزايدة للاحتياطات الدولية والسيولة في البلدان النامية بعين الاعتبار.

- الإستجابة لما قامت به بلدان عدم الإلحياز وغيرها من البلدان النامية فيما يتعلق بإصلاح النظام النقدي الدولي بما في ذلك اقتراح مجموعة الأربعة والعشرين القاضي بإقامة لجنة وزراء ممثلة للبلدان النامية والمتقدمة للنظر بصفة مشتركة في خطوات أخرى نحو اصلاح النظام النقدي الدولي .

## التجارة الدولية والسلع

### ١- التجارة الدولية

#### إن رؤساء الدول أو الحكومات

إذ أعربوا من جديد عن يقينهم من أن نظاما تجاريا دوليا حرا ومفتوحا وغير تمييزي هو أساس الرفاهية الاقتصادية المستمرة لكل البلدان. وأن المزيد من حرية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة يكتسب أهمية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتطور بلدان عدم الانحياز وغيرها من الدول النامية.

- وإذ أولوا أهمية قصوى للبقاء على نظام التجارة الدولية الذي يستند إلى القواعد المتفق عليها وتحكمه الرؤية المستقبلية وممارسات متعددة الأطراف غير تمييزية. إذ بات من الضروري العمل على أن تمثل الأمم التجارية الكبرى - بدقة - لقوانين النظام التجاري المتعارف عليها.

- وإذ أعربوا عن انشغالهم العميق أمام استعمال الحمائية والاتجاهات السلبية الثابتة في معدلات التبادل التجاري وعدم استقرار الأسواق ، وأمام تزايد الممارسات الفردية والثنائية والتمييزية التي تهدد طبيعة التجارة الدولية المتعددة الأطراف. إذ أن ذلك يتعارض مع الالتزامات التي تم إقرارها في بوانتا دلستي وفي مؤتمرات دولية أخرى ويتناقض مع هدف جميع البلدان كافة تحت مظلة نظام عالمي للتجارة والعلاقات المالية والنقدية يتسم بالعدل والانصاف حيث أن هذه الاتجاهات تتسبب في تدهور موقف البلدان النامية وانخفاض حصتهم من التجارة الدولية من نسبة ٢٦٪ في بداية هذا العقد إلى أقل من ٢٠٪ سنة ١٩٨٨.

- وإذ أكدوا أهمية نجاح جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تستهدف تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف . لذا فمن المهم أن يستجيب تماما النظام التجاري متعدد الأطراف لاحتياجات البلدان النامية، وأن يؤدي إلى دمج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي .

- وأذ أعربوا عن قلقهم العميق إزاء اختلال التوازن الذي ظهر في جولة أوروجواي، نظرا لعدم إيلاء الأولوية الكافية لمجالات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية، وللضغوط المتزايدة على البلدان النامية كي تتعهد بتنفيذ التزامات جديدة، وإذ أكدوا من جديد الوضع كما اتفق عليه في بونتا ديلستي، والذي يقضي بالآ تسعى

البلدان المتقدمة الى الحصول على تنازلات لا تتفق واحتياجات البلدان النامية في المجالات الانمائية والمالية والتجارية، كما ينبغي الا يطلب من هذه البلدان مثل هذه التنازلات.

-وأكدوا أهمية توصل جولة اوروغواي الى نتائج متوازنة يستفيد منها كافة المشاركون، وضرورة ان تعكس تلك الجولة بصورة واضحة مصالح البلدان النامية في قطاعات ذات أهمية كبيرة لها، مثل قطاع المنسوجات والملبوسات، والمنتجات الزراعية والمنتجات الاستوائية، والمنتجات التي تقوم على الموارد الطبيعية وكذلك القضايا الاخرى المتعلقة بنظام التجارة.

-وأكدوا، في هذا الصدد، أهمية انهاء العمل بالاتفاق الخاص بالالياف المتنوعة بعد فترة قصيرة من انتهاء بدئه، وتجميد زية قيود جديدة لا تتفق وقواعد اتفاقية " الغات "، وينبغي عدم ربط انهاء العمل بقيود الاتفاق الخاص بالالياف المتنوعة بمسألة تعزيز قواعد الغات، والممارسات في مجالات أخرى، أو المساهمات التي تقدمها كافة البلدان المشاركة .

-وفي مجال الزراعة فمن الأهمية بمكان استحداث تدابير كفيلة بتحرير تجارة المنتجات الزراعية وذلك عن طريق الغاء القيود والتحريفات التي تلجأ اليها البلدان المتقدمة . فالزراعة تكتسب أهمية قسوى في البلدان النامية، حيث أن غالبية السكان في معظم تلك البلدان تعتمد عليها من ناحية العمالة والحصول على الرزق، ومن ثم ينبغي عل البلدان النامية أن تتمتع بمرونة كفيلة بمواصلة برامجها الخاصة بالانتاج الزراعى .

-ويجب أن يتحقق التحرير الكامل لتجارة المنتجات الاستوائية وفقا لاعلان بونتا ديلستى .

-وفي حالة القضايا الخاصة بنظام التجارة، فمن المهم لجولة أوروغواي أن تعالج مايلى على نحو فعال : ابرام اتفاقية شاملة بشأن الضمانات تستند الى المبدأ الأساسى الخاص بعدم التمييز، بما فى ذلك القضاء على مايسمى " بتدابير المنظمة الرمادية، والحفاظ على المرونة المتاحة للبلدان النامية فى نطاق " الفا " ولاسيما المرونة الخاصة بموازين مدفوعاتها .

- وإدراكا للأثار الهامة التى تنطوي عليها المجالات الجديدة لجولة أوروغواي، وهى على وجه التحديد حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالجوانب التجارية، والتدابير والخدمات الخاصة بالاستثمار، أكدوا على مايلى : ضرورة أن تؤخذ تماما فى الاعتبار الاحتياجات الانمائية والتقنية والصالح العام للبلدان النامية وضرورة أن تتمتع تلك البلدان بالحرية لتوجيه نظم تراثها الفكرى بما تتفق واحتياجاتها وظروفها، وازالت القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية، والقضاء على الممارسات التقييدية وغير التنافسية التى تنتهجها الشركات عبر

الوطنية ، وتشجيع الصناعات الحزمية ذات الأهمية للبلدان النامية .

١- ناشدوا البلدان المتقدمة ان تفي بما التزمت به في إعلان اوروغواي حول سلسلة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف فيما يخص الوضع الراهن والغاء الاجراءات الحمائية، وان تتخذ اجراءات اخرى ضد تزايد الحواجز غير التعريفية والا تفرض تقييدات جديدة على التجارة الدولية وان تسهل دخول منتجات البلدان النامية الى السوق، وألا تلجأ الى فرض تدابير اقتصادية تعسفية لاسباب سياسية، ويجب ان تبدي المفاوضات اهتماما خاصا بالوضع الخاص بأقل البلدان نموا.

٢- يعتبرون ان لبلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان بغض النظر عن الاختلافات التي تميز اولوياتها الوطنية الخاصة مصلحة مشتركة فيما يخص معظم المسائل المطروحة في مفاوضات اوروغواي ، وبالتالي ينبغي لهذه البلدان ان تتوخى اثناء استمرار تلك المفاوضات العمل دوماً والى اقصى حد على تنسيق مواقفها فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية لحماية مصالحها التجارية الدولية بأكثر جدوى.

٣- دعوا جميع البلدان الى القيام بما يأتي :

- العمل بعزم من اجل الحفاظ على معاملة البلدان النامية في التجارة الدولية بما في ذلك المجالات الجديدة معاملة خاصة وامتيازية وغير قائمة على اساس التعامل بالمثل او التمييز وتعزيز هذه المعاملة وتنفيذها بفعالية.

- تحسين الخطط المعممة للافضليات التي وضعتها البلدان المتقدمة لاسيما فيما يتعلق بسيرها وعدد المنتجات المعنية بها وتوسيع هذه الخطط لكي تشمل البلدان النامية.

- المساهمة في دعم الفوائد القائمة واعداد قواعد جديدة في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز تعددية الاطراف وسير النظام التجاري العالمي.

- الدعوة الى اجتماع يعقد قبل انتهاء المفاوضات الخاصة بالاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بهدف تقييم النتائج ذات الصلة بالاهداف والمبادئ الواردة في اعلان «بونت ديلستي» مع مراعاة مصالح البلدان النامية بوجه خاص وأخذ العلاقة الوثيقة بين الديون الخارجية والتجارة في الحسبان عند إجراء هذا التقييم.

- استعراض تطور التجارة العالمية والنظام التجاري الدولي في اطار مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وتقديم اقتراحات بهدف تعزيزهما وتحسينهما. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ان نتابع عن كثب تطورات سلسلة مفاوضات اوروغواي والمسائل التي ستدرسها والتي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة الى البلدان النامية.

٤- دعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى تعزيز تفاهمها وتضامنها المتبادل في مسار مفاوضات سلسلة اوروغواي . وسجلوا في هذا السياق باهتمام ملحوظ وتقدير كبير اعلان لجنة الجنوب بشأن مفاوضات اوروغواي باعتباره اسهاما كبيرا في دراستهم لهذا الموضوع.

٥- وأكدوا من جديد الدور الهام الذي يلعبه الاونكتاد في مجال التعاون الاقتصادي الدولي في التجارة والتنمية، وأكدوا في هذا الصدد ضرورة تشجيع اهداف المنظمة ومقاصدها، ودعوا الى سرعة تنفيذ التعهدات التي اخذتها الدول على عاتقها في الوثيقة الختامية للمؤتمر السابع للاونكتاد من اجل تخفيف المشاكل التي تواجهها البلدان النامية في المجالات الحاسمة للتجارة الدولية وتوفير الموارد للتنمية، والديون الخارجية، والسلع الاساسية، ومشاكل أقل البلدان نموا. وأيدوا إجراء استعراض عالمي لتنفيذ الاتفاقات المختلطة المعقودة في هذا الصدد باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العمل التحضيري لضمان نجاح الدورة الثامنة للاونكتاد.

## ب - السلع

### إن رؤساء الدول أو الحكومات :

١- أبرزوا الاهمية الكبرى التي يكتسبها انتاج السلع الاساسية والتجارة الدولية فيها بالنسبة للاقتصاد العالمي ولاسيما ما لهذا القطاع من اثر كبير على التنمية في اغلبية البلدان النامية. وذكروا انه نتيجة الانخفاض الحاد للاسعار تضررت البلدان النامية المصدرة للسلع الاساسية منذ عشر سنوات ومنيت بخسائر هامة في حصائل صادراتها مما ادى الى تدهور وضعيتها الاقتصادية وركود تنميتها وانخفاض مستوى معيشة سكانها.

٢- يرون انه من الضروري ان تبذل جهود اضافية لمصلحة المنتجين والمستهلكين معا في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» لاستقرار اسعار المنتجات الاساسية على مستوى مفيد يكفل للمصدرين دخلا مضمونا متوقعا مع كونها اسعارا عادلة بالنسبة للمستهلكين.

٣- أبرزوا ضرورة مواصلة الجهود المبذولة في اطار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية للتوصل في اقرب الاجال الى اتفاقات ايجابية ملزمة حول تحقيق جميع العناصر الاساسية من البرنامج الشامل الخاص بالمنتجات الاساسية: استقرار السوق والاسعار وتحسين الاتفاقات القائمة وابرام اتفاقات سلعية عالمية جديدة، ودعم

التسهيلات القائمة و اقرار تسهيل جديد يغطى مجموع المنتجات الاساسية لتعويض خسائر موارد تصديرات البلدان النامية المصدرة للمنتجات الاساسية.

٤- اكدوا على ضرورة مساعدة المجتمع الدولي للبلدان النامية في جهودها الرامية الى تحسين تصنيع المنتجات الاساسية وتسويقها وتوزيعها ونقلها وذلك لمواصلة عملية تنويع و اعادة هيكلة اقتصاد كل بلد، مع مراعاة احدث التطورات العلمية والتكنولوجية. وأكدوا، ان هذه الجهود لا يمكن ان تثمر الا اذا افسحت البلدان المتقدمة اسواقها لمثل هذه المنتجات والفت المساعدات التي تعين انتاج وتصدير المنتجات البديلة والاصطناعية التي تهدد وضعية المنتجات الاساسية في السوق الدولية.

٥- اعربوا عن ارتياحهم إزاء الشروع في العمل بالصندوق المشترك للمنتجات الاساسية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٨٩ ومن ان تطبيقه وفقا لترتيبات الاتفاق سيحث على البحث عن حل دائم لمشاكل المنتجات الاساسية في البلدان النامية.

٦- دعوا جميع البلدان التي صادقت على اتفاقية الصندوق للشروع في تنفيذه فورا ،ودعوا جميع البلدان وخاصة كبرى البلدان المصدرة والمستهلكة للمنتجات الاساسية التي لم تصادق عليه بعد، الى الانضمام حالا للصندوق المشترك والمساهمة بصورة بناءة في تهيئة ظروف مواتية في السوق العالمية للمنتجات الاساسية تفيد المنتجين والمستهلكين على السواء.



## العلم والتكنولوجيا

إن رؤساء الدول أو الحكومات

- أكدوا أن العلم والتكنولوجيا يمثلان اليوم العوامل الكبرى لدفع عجلة تطوير وتغيير بنى الاقتصاد العالمي. وهما يتحان امكانية تعجيل التنمية في البلدان النامية. وقد حدث تقدم كبير نشأت عنه امكانيات تنمية جديدة. وقد أتاح المكاسب العلمية والتكنولوجية وتطبيقها المستمر بنجاح في اغلب ميادين النشاط الانساني، السبيل لطرق انتاج جديدة.

- أعربوا عن قلقهم البالغ لأن انتشار المكاسب العلمية والتكنولوجية، لاسيما في اتجاه البلدان النامية ليس في مستوى اهميتها العالمية. وبدلا من ان يعين العلم المعاصر وتطبيقه السريع في الانتاج وفي المسارات الاجتماعية الاخرى على تقليص الفوارق بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، فانه أكد هذه الفوارق. إن استمرار هذا الاتجاه قد ترك عددا كبيرا من البلدان النامية على هامش التطور الاقتصادي والاجتماعي. وإذا ما استمر، فسوف يتفاقم الوضع أكثر .

إن رؤساء الدول أو الحكومات أكدوا :

(١) انه بالرغم من الجهود الكثيفة التي بذلتها بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية في اطار الامم المتحدة وفي المحافل الدولية الاخرى، لم يتحقق اي تقدم هام في توفير الظروف لتنمية اسرع في مجال العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية، كما انه لم يحدث اي تقدم هام في نقل المكاسب العلمية والتكنولوجية بسرعة نحو البلدان النامية.

(٢) انه بالرغم من الجهود التي بذلت، لم يسفر تطبيق برنامج العمل الذي صادق عليه مؤتمر العلم والتقنية المنعقد في فيينا سنة ١٩٧٩ ، عن النتائج المترتبة.

(٣) وأنه بالرغم من تقليص الهوة بين البلدان النامية والبلدان المتطورة لتدعيم

انشطتها العلمية والتكنولوجية ونشاطها داخل الامم المتحدة، الا أن مدونة السلوك الدولية حول نقل التكنولوجيا، لم يتم إنهاؤها.

(٤) وأن التعاون الشامل، الاقليمي وشبه الاقليمي شأنه ان يكفل نقلا اوسع واسرع للعلم والتكنولوجيا من البلدان المتطورة الى البلدان النامية بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة.

إن رؤساء الدول او الحكومات قد توصلوا الى الاستنتاج الاتي:

(٥) انه لا بد من دعم دولي واسع للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتعجيل مسار تنمية العلم والتكنولوجيا ولضمان اكتسابها بصورة أشمل وأسرع للتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا من البلاد المتقدمة واستيعاب التكنولوجيات الجديدة ولاسيما المتقدمة منها.

٦- وأنه ينبغي دعم اقامة شبكة من معاهد الابحاث والتدريب على مستوى عالمي في البلدان النامية مكرسة لتطوير وتطبيق التكنولوجيا العالية، وهذا مايجعلهم يناشدون المجتمع الدولي وخاصة البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية والانمائية المتعددة الاطراف وخاصة البنك الدولي الى المساعدة في اطار التعاون الدولي.

(٧) وانه ينبغي تشجيع تنمية الطاقات العلمية والتكنولوجية الاهلية في البلدان النامية بما في ذلك تنمية المنشآت الاساسية العلمية والتكنولوجية. ومن الضروري في هذا السياق توجيه العناية للمشاكل الخطير المتمثل في هجرة الأدمغة من البلدان النامية.

(٨) وأنه ينبغي تشجيع تعاون دولي اوسع في مجال العلم والتكنولوجيا ولاسيما العمل في اقرب الآجال على اعتماد مدونة السلوك الدولية الخاصة بنقل التكنولوجيا،

(٩) انه يتعين على المنظمات والوكالات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ان تضع و تشغل برامج تكوين لخبراء البلدان النامية وبرامج اخرى ملائمة لتنمية الموارد البشرية في مجال العلم والتكنولوجيا.

(١٠) انه من المناسب في اطار الاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد برنامج عمل فيينا الخاص بالعلم والتكنولوجيا، ان يفتح نقاش واسع حول نقل العلم والتكنولوجيا بسرعة الى البلدان النامية وخاصة في مجالات الصحة والتغذية والزراعة والصناعة والنقل والاتصالات وكذا في مجال حماية البيئة.

(١١) إن رؤساء الدول أو الحكومات يدعمون جميع البلدان ولاسيما البلدان المتقدمة وكذا المنظمات الانمائية الدولية، ان تنظر بجذ في تأسيس نظام للامم

المتحدة لتمويل المشاريع العلمية والتكنولوجية الهادفة الى خدمة التنمية وذلك وفقا  
لبرنامج عمل فيينا لتمكينه من تمويل تقدم التنمية العلمية والتكنولوجية في  
البلدان النامية.

## الاغذية و الزراعة إن رؤساء الدول والحكومات

إذ أكدوا ، مجددا ، أن الحق في الغذاء يعد أحد حقوق الإنسان الأساسية العالمية ، و رفضوا استغلاله كوسيلة للضغط السياسي أو الإقتصادي .

و اذ اعربوا عما يساورهم من قلق عميق ازاء استمرار المفارقة التي يشهدها هذا العصر ، اذ بينما تتضور الأغلبية جوعا، يظهر اتجاه في اجزاء عدة من هذا العالم لتحجيم الإنتاج الغذائي بقصد تقليص المخزون و الابقاء على ارتفاع الأسعار . و اذ ابرزوا الحاجة الى عكس هذه الاتجاهات غير المقبولة ، و التصدي للأثر المعاكس للعوامل الإقتصادية الخارجية التي تعوق تنمية قطاع الأغذية و الزراعة في البلدان النامية ، و تزيد من حدة الفقر و الجوع و سوء التغذية .

و اذ استعرضوا الوضع الغذائي و الزراعي في العالم ، وبخاصة في البلدان النامية ، و لاحظوا ، ببالغ القلق ، أن الجوع و سوء التغذية قد استفحلا منذ عقد مؤتمر الأغذية العالمي سنة ١٩٧٤ ، و أن عدد من يقاس من الجوع و سوء التغذية قد تعاظم خلال الثمانينات ، و لاسيما في أقل البلدان نموا ، كما لاحظوا أن الانتاج العالمي من الجنوب قد انخفض ابان السنتين الماضيتين ، مما ترتب عليه تقلص في حجم المخزون الى ما دون مستويات الأمن الغذائي العالمي، و زيادة حادة في الأسعار . و علاوة على ذلك فإن حجم المعونة الغذائية المقدمة للبلدان المهددة بالمجاعات ، قل تضاعف مما يضاعف من خطر حدوث ازمة غذائية عالمية جديدة قد تنعكس آثارها سلبا على البلدان النامية التي تفتقر الى الاغذية ، وبخاصة أكثر فئات سكانها فقرا .

و اذ أكدوا - من جديد - الحاجة الماسة الى الابقاء على قضايا الاغذية والزراعة من بؤرة الاهتمام العالمي .

١- دعوا المجتمع الدولي ، وبخاصة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة

الى ايلاء اهتمام اكبر لرصد تطور الوضع الغذائي العالمى ، ولاسيما في البلدان النامية التي تعاني عجزا في الاغذية والى أن تبادر - فى حالة تفاقم تدهور الوضع - الى احلال مشكلة التغذية في بؤرة اهتمام المؤتمر الخامس والعشرين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة القادم .

٢- رأوا أنه يتعين على البلدان غير المنحازة وسائر البلدان النامية ان تواصل منح الاولوية فى خططها الانمائية لزيادة الانتاج الغذائى وبلوغ أعلى معدلات ممكنة فى الاكتفاء الذاتى الغذائى ، باعتبار أن ذلك يعد أكثر الوسائل فعالية لايجاد حل دائم لمشكلة الاغذية فى البلدان النامية ، وبخاصة تلك التي تعاني عجزا فى الاغذية والتي تملك موارد طبيعية ملائمة .

٣- دعوا البلدان المتقدمة والوكالات الدولية المختصة وفى مقدمتها منظمة الاغذية والزراعة والصندوق الدولى للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمى ومجلس الاغذية العالمى والبنك الدولى والبنوك الاقليمية للتنمية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية الى مساعدة البلدان النامية في الجهودات التي تبذلها من أجل ايجاد حل دائم لمشاكلها الغذائية وذلك بمنحها مساعدة مالية وتزويدها بتجهيزات وعوامل الانتاج والاغذية بشروط مواتية .

٤- أحاطوا ، بالارتياح ، بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فى مبادرة قبرص لمكافحة الجوع في العالم ، وباعلان القاهرة وبرنامجها للعمل التعاونى ، ودعوا كافة الحكومات والمنظمات الدولية الى تنفيذ هذه الوثائق بفعالية .

٥- رحبوا باختتام المفاوضات المتعلقة بالتجديد الثالث لموارد الصندوق الدولى للتنمية الزراعية ، و دعوا جميع الجهات المانحة الى ضمان ان يكون المبلغ النهائي لهذا التجديد عند اعلى مستوى ممكن . كما ابرزوا الدور الهام الذي يقوم به الصندوق فى تنمية الزراعة فى البلدان النامية و كذلك نظامه المنصف فى اتخاذ القرار . و دعوا ، فى هذا الصدد ، البلدان غير المنحازة و سائر البلدان النامية الى اعطاء الأولوية فى المساهمات للصندوق الدولى للتنمية الزراعية .

٦ - دعوا جميع الدول المانحة الى ضمان عدم انخفاض حجم المعونات الغذائية عن الحجم المحقق عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ، و الى زيادة حصة المعونات الموجهة عن طريق برنامج الاغذية العالمى ، بغية تمكينه من مواصلة نشاطه فى مجال دعم التنمية و مواجهة الاحتياجات الطارئة من الأغذية

٧ - أبرزوا ما تقوم به منظمة الأغذية و الزراعة من دور تقني و تنسيقي لا بديل له على مستوى تنمية الأغذية و الزراعة و خاصة فى البلدان النامية ، و أعربوا عن دعمهم لاحكام النظام العالمى للإعلام و الإنذار المبكر ، و كذا المساعي الرامية لمكافحة التصحر و ازالة الغابات ، وتدهور التربة و الجراد و سائر اشكال الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات و الجفاف ، و كذا للأنشطة

الرامية الى كفالة الأمن الغذائي، واعربوا عما يساورهم من قلق ازاء ما تتعرض له تلك المنظمة من معوقات مالية ، و دعوا البلدان الأعضاء كافة ، و لاسيما الممولين الأساسيين المستحقة عليهم متأخرات ، الى ان توفى كل التزاماتها حيال منظمة الأغذية و الزراعة ، و أن تمدّها بموارد اضافية لتمويل هذه الأنشطة الخاصة

## أقل البلدان نموا

ان رؤساء الدول أو الحكومات ،

- اعربوا عن انشغالهم الكبير امام تدهور الوضع الاقتصادى و الاجتماعى بالبلدان الاقل تطورا .  
ان الاختلالات الهيكلية العميقة قد قلصت قدرتها في التغلب على التأثير السلبي للعوامل الخارجية .  
و قد انخفضت وارداتها الاستيرادية و استثماراتها انخفاضاً كبيراً بسبب التدهور المذهل لاسعار  
المواد الاساسية التي تصدرها من جهة ، و بسبب التزاماتها المتنامية الناتجة عن تسديد الديون  
و تقلص تدفق الموارد المخصصة للتنمية و قد أدى هذا الوضع الى توقف كامل للتنمية في معظم  
البلدان الاقل نموا و الى تهميش هذه البلدان في الاقتصاد العالمى و العلاقات الاقتصادية الدولية .

- لاحظوا بقلق أن معدل النمو الاقتصادى في معظم البلدان الاقل تطورا كان سلبيا نتيجة للوضع  
العصيب السائد في البلدان الاقل نموا و لا سيما نتيجة للمحيط الدولى المعاكس خلال العشريـة  
المنصرمة خاصة في افريقيا حيث هبط الناتج القومى الاجمالى للفرد فانخفض من ٢٣٧ الى ٢٢٠ دولارا .  
و في الوقت ذاته ، لم تبلغ المعونة الدولية الاجمالية للتنمية سواء الثنائية منها أم المتعددة الاطراف ،  
الا ٢٥ دولارا للفرد الواحد سنويا .

- لاحظوا بأسف أن البرنامج الجديد المعتبر للعمل لفائدة أقل البلدان نموا الذى أقر للثمانينات  
بالاجماع في مؤتمر الامم المتحدة حول البلدان الاقل نموا الذى انعقد في باريس سنة ١٩٨١ ، والتعهدات  
المتفق عليها بهذا الخصوص من أجل اتخاذ تدابير لتقديم العون الدولى ، ظلت حبرا على ورق مما تسبب  
في خلق مشاكل اجتماعية و اقتصادية جمة .

- و أعربوا عن تقديرهم للدول المتقدمة و غيرها من البلدان و المنظمات الدولية لمساهماتها الكبيرة  
في تخفيف الوضع الشديد للغاية بالبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء و أكدوا على ضرورة مواصلة هذه  
العمل و دعمه .

ان رؤساء الدول او الحكومات ،

١ - اتفقوا على أن يبذلوا قصارى جهودهم و أن يستعملوا نفوذهم لدى بقية البلدان الاعضاء في المجتمع الدولي من أجل ضمان تطبيق مؤتمر الامم المتحدة الثاني حول البلدان الاقل نموا المقرر عقده في باريس ١٩٩٠ ، تطبيقا كاملا لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي ينص على مراجعة و صياغة و تبني سياسات وطنية و دولية للتعجيل بالعملية ، التنمية في اقل البلدان نموا خلا التسعينات .

٢ - اقترحوا أن يعتمد مؤتمر باريس القرارات الكفيلة بتدعيم التزام المجتمع الدولي بمساندة تنشيط النمو و التطور في أقل البلدان نموا ، و ذلك بتزويدها على الخصوص بالاعانات الضرورية فسي في الحالات التي تطرأ من حيث ندرة المواد الغذائية ، و بالغاء البلدان المتقدمة الديون العمومية المترتبة على البلدان الاقل نموا دون تمييز ، و اعادة جدولة الديون الخاصة على الامد الطويل بشروط ملائمة ، و مضاعفة المساعدة للتنمية ، و بالاخص المساعدة العمومية للتنمية ، و بالعمل على أن تتلقى البلدان الاقل نموا قسطا أوفر من التمويل المتعدد الاطراف ، و أن تضمن لها شروط خاصة لتصدير موادها الاساسية و برامج للاستصلاح الهيكلي و فقا لامكانياتها الحقيقية ، و متطلبات تنميتها الاجتماعية و الاقتصادية .



## التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

### إن رؤساء الدول أو الحكومات ،

قد أكدوا من جديد أن التعاون الاقتصادي المتبادل التزام دائم لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وعنصر رئيسي في استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات . فهو ليس بديلا ولا عوضا عن التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة . بل هو جزء لا غنى عنه ولا يتجزأ من الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . و أكدوا في هذا الصدد أن الجهود المشتركة المبذولة منذ مؤتمر القمة الثامن قد مكنت ، رغم المصاعب العديدة والموقف الاقتصادي المتدهور عامة في البلدان النامية ، من المضي في وضع وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادي المتبادل ، الأمر الذي أسهم فيه بوجه خاص المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز بشأن التعاون بين بلدان الجنوب ، المعقود في بيونج يانغ في عام ١٩٨٧ .

١ - أقرروا خطة عمل المؤتمر الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز وحشوا هذه البلدان على بذل كل جهد لتنفيذ التوصيات الواردة في البرنامج ؛

٢ - قد أقرروا الوثيقة الختامية للاجتماع السادس للبلدان المنسقة لبرنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز ، المعقود في هراري في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، ودعوا إلى تنفيذ جميع التوصيات الواردة فيها تنفيذا كاملا وفعالا ؛

٣ - أكدوا من جديد تصميمهم على تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى على أساس برنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراتاكس لمجموعة ال ٧٧ ؛

٤ - أكدوا الحاجة إلى تقييم دقيق دائم للتعاون الاقتصادي المتبادل وللآليات القائمة التي يتم من خلالها هذا التعاون ، كما أكدوا الحاجة إلى تحقيق أسرع لقرار مؤتمر القمة الثامن بشأن ترشيد برنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وتحقيق الانسجام بينه وبين برنامج عمل كاراتاكس لمجموعة ال ٧٧ . كما ينبغي تحقيق الانسجام والتوحيد والتكامل ، حيثما أمكن ، بين القطاعات ذات الصلة من

برنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز وبرنامج عمل كاراتاكس لمجموعة ال ٧٧ وذلك بغية تفادي الازدواجية غير الضرورية في الأنشطة وضمان التكامل بين جهود التعاون . وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتعزيز التعاون في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والتعاون التقني بين البلدان النامية ، وهو ما ينبغي تحقيقه بنشاط بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع آليات مجموعة ال ٧٧ . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يواصل كل من رئيس مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز ورئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك المشاورات وأن يتفقا بشأن البرامج والتدابير التي تضمن تنفيذ المهام المذكورة أعلاه بأنجع الطرق . كما ينبغي تقديم التقرير عن هذه البرامج والتدابير إلى الاجتماع الوزاري السنوي لبلدان عدم الانحياز ، الذي يعقد في نيويورك في عام ١٩٩٠ ؛

٥ - أوصوا بأن تتابع البلدان المنسقة ، في مجالات برنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز التي لا يشملها برنامج عمل كاراتاكس . أنشطتها الرامية إلى تعزيز التعاون في هذه الميادين وتسهيل التنسيق بين مواقف بلدان عدم الانحياز في هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية ؛

٦ - أكدوا بوجه خاص أن التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ينبغي أن يقوم على أساس معايير اقتصادية واجتماعية صحيحة ، باعتبار ذلك الطريقة الوحيدة لضمان أقصى مستوى من التعزيز الذاتي والدعم والتمويل الذاتيين ؛

٧ - رأوا أن في الامكان وضع مشاريع للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، مع المراعاة الكاملة للحاجات والاولويات الوطنية ، وذلك من خلال مشاورات تبدأ بالخبراء وتنتهي بأعلى المستويات ؛

٨ - رأوا أنه يمكن الشروع في مشاريع التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى وتنفيذها بواسطة شركاء يهتمهم الامر في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، ولكن ينبغي إبقاؤها مفتوحة أمام المشاركين من البلدان النامية الأخرى ؛

٩ - أكدوا الحاجة إلى أن تبذل حكومات بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الجهود لتهيئة الظروف القانونية والضريبية والمالية والنقدية

والتجارية المواتية وغيرها ، ضمن الأطر الوطنية ووفقا لاولوياتها وأهدافها في التنمية ، وكذلك الآليات المؤسسية لتشجيع وتحفيز الكيانات الاقتصادية ، والمؤسسات العامة والخاصة ، وأوساط الأعمال ، والمصارف ، وغيرها - للاشتراك في تعاون مباشر . كما اعترفوا ان الأنشطة الخاصة والحكومية للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ليست بدائل بل ينبغي أن يكمل بعضها بعضا ؛

١٠ - أشاروا إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات في سبيل إنجاز عملية تعيين آلية تطوير المشاريع للتعاون التقني - الاقتصادي بين البلدان النامية ؛

١١ - دعوا البلدان النامية التي صادقت على اتفاق النظام العالمي للافضليات التجارية بين البلدان النامية إلى أن تستمر في تنفيذه بصورة متسقة ، كما دعوا البلدان الموقعة الاخرى إلى المصادقة عليه بالسرعة الممكنة ؛ ودعوا لجنة المشتركين في النظام العالمي للافضليات التجارية إلى النظر في امكانية الشروع بالسرعة الممكنة في الجولة الثانية من المفاوضات التي ينبغي أن يشترك فيها عدد أكبر من البلدان النامية ، وأن تتضمن تغطية موسعة للمنتجات ، ونوع الامتيازات ودرجتها ، وغير ذلك من النهج والوسائط المتوخاة بموجب الاتفاق ، وكذلك إلى سبر إمكانيات الدعم المالي لتعزيز التجارة ضمن النظام العالمي للافضليات التجارية ؛

١٢ - اعترفوا بالدور الحفاز للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وذلك نظرا لان تنفيذ برامج التعاون التقني بين البلدان النامية يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة في جميع القطاعات ، ولا سيما تنمية الموارد البشرية . كما ان التعاون التقني بين البلدان النامية هو وسيلة رئيسية لنقل العلوم والتكنولوجيا المحلية الموجودة وكذلك لتطويرها ؛

١٣ - أكدوا أهمية زيادة اشتراك النساء في التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، كعناصر فاعلة ومستفيدة من التنمية في آن معا ، ودعوا إلى تكثيف الجهود للشروع في برنامج تعاوني يتعلق بدور المرأة في التنمية بدعم من المجتمع الدولي ، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة مثل المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة . وفي هذا الصدد ، دعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى إلى الاشتراك في المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعني بدور المرأة في

التنمية الذي سينعقد في هافانا ، كوبا ، في الفترة من ٢٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

١٤ - أشاروا إلى أن السنة الدولية لايواء المشردين (١٩٨٧) قد زادت من وعي الدول لمشكلة المشردين والامكانيات المتوفرة لمعالجتها بنجاح ، ودعوا جميع الحكومات إلى أن تلزم نفسها بأهداف الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ عن طريق اعتماد وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للمأوى ذات وجهة عملية وفقا للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٣/١٨ ؛

١٥ - رحبوا بالعمل المفيد الذي قامت به بالفعل لجنة الجنوب ولاحظوا مع التقدير التقرير المرحلي عن أنشطتها الذي قدمه رئيسها يوليوس نيريري إلى مؤتمر القمة التاسع ؛

١٦ - لاحظوا مع الارتياح أن مركز العلوم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد بدأ عمله ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى أن تنظر على عجل في الاشتراك في أنشطة المركز والمساهمة في فعاليته كوسيلة من وسائل التعاون العلمي والتكنولوجي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

١٧ - دعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى التعجيل بعملية إنجاز مشروع النظام الأساسي لمركز الري وتصريف المياه التابع لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ؛

١٨ - دعوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي لم تنضم بعد إلى المركز الدولي للمشاريع العامة في البلدان النامية وإلى رابطة المنظمات التجارية الحكومية ، إلى أن تفعل ذلك وإلى أن تستفيد من خبرتهما وخدماتهما الأخرى ؛

١٩ - أقرروا النظام الأساسي لمعرض جوزيف بروز تيتو الفني لبلدان عدم الانحياز المقام في تيتوجراد ، الذي اعتمده مكتب التنسيق في اجتماعه المعقود في نيويورك يوم ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٩ ، وذلك كمؤسسة مشتركة لبلدان عدم الانحياز ؛

٣٠ - أكدوا من جديد سريان القرارات والتوصيات المتخذة في مختلف اجتماعات بلدان عدم الانحياز ، التي تتعلق بإنشاء صندوق تثبيت الاسعار وصندوق النقد وصندوق التنمية ، التابعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وحثوا البلدان الأعضاء ، ولا سيما مكتب التنسيق في نيويورك ، على تنفيذ تلك القرارات والتوصيات بدون تأخير لا موجب له ، وأوصوا بإنجاز الدراسات التي طلبها اجتماع الخبراء المعقود في آنتانا ناريفو في آذار/مارس بالسرعة الممكنة أو بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، على أبعد تقدير ؛

٣١ - رحبوا بالعرض الذي قدمته تونس لاستضافة المؤتمر الرابع لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في موعد يتم الاتفاق عليه بين البلدان المنسقة ، وناشدوا منظمة العمل الدولية التعاون فيما يتعلق بعقد المؤتمر .

## البيئة

ان رؤساء الدول او الحكومات

- اذ اعربوا عما يساورهم من قلق شديد ازاء استمرار تدهور حالة البيئة، اذ ان استمرار هذه الاتجاهات دون كبح يمكن ان يؤدي الى اختلال بالتوازن الايكولوجي العام ويهدد بالخطر خصائص الابقاء على الحياة على الارض . فالعالم يمكن ان يواجه خلال عدة عقود قليلة كارثة بيئية .

- واذا لاحظوا ان الجوانب الفيزيائية والاجتماعية لمشكلة تدهور البيئة تزداد حدة في البلدان النامية ، واكدوا ان هذه الاتجاهات ناجمة عن تعميق الهوة في مستوي التطور بين الشمال والجنوب ، وأن الفقر وتردي بيئة الحياة أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا ، وان حماية البيئة في البلدان النامية يمكن ان ينظر اليها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من التنمية ولا يمكن اعتبارها بمنأى عنها .

- واذ شددوا على الحاجة الى قيام المجتمع الدولي بمعالجة النظم الحياتية الشاملة للابقاء على الحياة باقصى درجة من الجدية، وبصفة اساسية عملية تلوث الماء والهواء ، وتآكل طبقة الاوزون ، وتدهور التربة والتصحر وازالة الغابات ، ذلك ان الضغوط التي تمارسها على هذه هذه النظم الشاملة الانماط الانتاجية والاستهلاكية السائدة وبخاصة من البلدان المتقدمة ،

يجعل الاتجاهات العالمية الحالية غير قابلة للاستمرار، وانه اذا لم تتخذ التدابير المنظمة لوقف هذه العمليات ، فان العالم سوف يتعرض بعد بضعة عقود من الزمن الى

عواقب يمكن التنبؤ بها. وفي هذا السياق ، لاحظوا بقليل الاتجاه المتنامي الى الاستراتيجيات الخارجية  
والمشروطية المتزايدة التي تفرضها بعض البلدان المتقدمة في تناول قضايا البيئة .

- واذ لاحظوا ان التعاون الدولي في مجال حماية البيئة يتطلب معالجة شاملة ومتعددة  
الاطراف بحيث يتم الالمام بجميع جوانب المشكلة ، مع الابقاء على اولويات التنمية للبلدان  
النامية، واحترام مبدأ التناسب في المساهمات والمسؤوليات ، مع مراعاة احترام حق كل بلد السيادي  
في موارده الطبيعية.

١- اعربوا عن استعداد البلدان غير المنحازة التكثيف ودعم التعاون الدولي في مجال البيئة  
بغية الحيلولة دون اختلال التوازن الايكولوجي العالمي .

٢- اكدوا الحاجة الي اقرار مفهوم التنمية المتواصلة ، بغية تعزيز التعاون الدولي الفعال  
في حماية البيئة ، بحيث يتضمن بالضرورة ، مواجهة الاحتياجات الاساسية لجميع شعوب كوكبنا ، والنمو  
الاقتصادي المستقر، ولا سيما التنمية المعجلة للبلدان النامية، وكذلك تحسين نوعية الحياة .

٣- حثوا علي اعتماد استراتيجيات للتنمية السليمة من الناحية البيئية ، واكدوا ان تحديد هذه  
الاستراتيجيات ، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية لبلد ما ، يعد حقاً سيادياً لكل بلد .

٤- اكدوا ان البلدان المتقدمة التي تتحمل المسؤولية الاولى في الخسائر التي لحقت بالبيئة،  
يجب ايضا ان تتحمل المسؤولية الاولى عن حماية البيئة العالمية بما في ذلك توفير الموارد  
الاضافية للبلدان النامية .

٥- اكدوا ضرورة ان تستهدف التدابير الدولية الخاصة بمراقبة استخدام المواد الضارة بالبيئة لتصحيح  
التناسق القائم في المستويات العالمية للاستهلاك والانتاج . وينبغي ان تقتصر الانظمة التقليدية  
التي تسعى الي اخضاع انتاج بعض المواد واستهلاكها لحدود دولية تقليدية، بتدابير مساندة لتسهيل  
تكيف البلدان النامية مع المستويات الجديدة . وينبغي ان تتضمن هذه التدابير، علي وجه الخصوص  
مراد مالية اضافية صافية والنقل للتكنولوجيا البديلة النظيفة وتوفير امكانية الحصول عليها. وفي  
هذا الصدد اوصوا بانشاء صندوق خاص لدعم التعاون الدولي في مجال البيئة وتمويل بحوث  
التكنولوجيات البديلة وتطويرها وجعل هذه التكنولوجيات في متناول البلدان النامية.

٦- دعوا الى اتخاذ تدابير دولية فعالة، بما في ذلك ابرام اتفاقيات وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة، لمنع دفن النفايات السامة ، وغيرها من النفايات الخطرة في أراضي البلدان الاخرى ، وتعهدها بالافادة باكبر قدر ممكن من جهاز مراقبة الدفن الذي انشأته الحركة لتسهيل تسمية المعلوم.

بشأن تجار النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة والطرق السرية التي يخترقونها .  
واقترحوا ريثما يتم ذلك ، ان تقوم البلدان المتقدمة بوضع تدابير ادارية وتشريعات صارمة لحظر تصدير النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة الى اراضي الغير ، ولاسيما البلدان النامية .

٧- لاحظوا بقلق بالغ ان الانماط المناخية المتغيرة في العالم سوف تترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة سواء للأجيال الحالية أو الأجيال القادمة . كما اكدوا الحاجة الى اتخاذ ما يلزم من الاجراءات في الوقت الملائم لمعالجة التغيرات المناخية والآثار المترتبة عليها داخل اطار عالمي متشعبا مع قرار الجمعية العامة رقم ٥٣/٤٣ ، وفي هذا الصدد ، دعوا الى المبادرة - على وجه السرعة - الى اعداد واعتماد اتفاقية دولية بشأن حماية المناخ العالمي والحفاظ عليه .

٨- دعوا جميع البلدان الى الامتناع عن القيام بأنشطة تعرض للخطر نوعية البيئة البحرية والاضاع الايكولوجية وفي هذا الصدد ، اعربوا عن ترحيبهم بالتدابير التي اتخذت تحت رعاية برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ودعوا جميع الدول ذات الخبرة في هذا المجال، الى مساعدة البرنامج .  
ووكالات البيئة الاقليمية والبلدان كلا على حدة ، فيما تبذله من جهود لحماية البحار والممرات المائية في العالم .

٩- حثوا جميع البلدان وهيئات الامم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية ، على مواصلة تقديم وزيادة المعونة للبلدان المعرضة للخطر ولاسيما في افريقيا من التصحر وازالة الغابات . وتأكل التربة ومساعدتها في مكافحتها لهذه الظاهرة وآثارها الضارة .

١٠- دعو البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ذات الصلة الى اقامة آليات جديدة وتعزيز الآليات والصناديق القائمة لتنشيط نقل التكنولوجيا " النظيفة " وتكنولوجيات حماية البيئة الى البلدان النامية وتخصيص موارد مالية اضافية بشروط ميسرة للتعاون في مجال البيئة .



١١- رحبوا بالاقترح الخاص بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعنى بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ ، باعتباره مناسبة هامة لمعالجة قضايا البيئة والتنمية بصورة متكاملة . كما ايدوا العرض الذي تقدمت به البرازيل لاستضافة هذا المؤتمر . اعبوا كذلك عن اهمية التنسيق بين البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية قبل انعقاد هذا المؤتمر ، وادعوا لهذا الغرض ، بعقد اجتماع وزاري خاص للبلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان النامية في وقت ملائم قبل انعقاد المؤتمر .

## ظروف معيشة الشعب الفلسطيني

ان رؤساء الدول او الحكومات ،

- اعبوا عن عميق قلقهم امام التدهور السريع لظروف معيشة الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة بسبب السياسة و الاجراءات التي تتبناها سلطات الاحتلال الاسرائيلي .

- اعبوا عن عظيم اعجابهم بالانتفاضة البطلة للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي بما في ذلك سياسته الاقتصادية و الاجتماعية .

- اكدوا حتمية تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني .

- سجلوا الامل الذي ارب عنه رئيس دولة فلسطين في الانضمام للمؤسسات المتخصصة التابعة للامم المتحدة و الاضطلاع بالالتزامات المترتبة على ذلك .

ان رؤساء الدول او الحكومات :

١ - ادانوا بشدة اسرائيل على الجرائم البشعة التي تقترفها في حق الشعب الفلسطيني و خاصة تقتيل المدنيين العزل و قصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين و اعمال القتل و الاغتيال و التهجير و كسر العظام و الاعتقال و التلذذ و نسف المنازل و حرق المزروعات و المحاصيل و ضرب الحصار العسكري و الاقتصادي ، و طالبوا بوضع حد لهذه الاعمال فورا .

٢ - اكدوا من جديد أن ازالة الاحتلال الاسرائيلي يعد شرطاً مسبقاً لنمو الاقتصاد الوطني الفلسطيني .

٣ - اكدوا انهم سيستمرون في دعم الشعب الفلسطيني ماديا و معنويا لتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما في ذلك حقه في السيادة على موارده الطبيعية و غيرها في دولة فلسطين .

٤ - دعوا كافة البلدان و الواهبين الذين ساعدوا الشعب الفلسطيني الى الاستمرار في ذلك بل و الى زيادة مساعدتهم و ايصالها الى الشعب الفلسطيني عن طريق ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية و اذا اقتضى الحال بواسطة هيئات الامم المتحدة المختصة بالتعاون و التنسيق الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٥ - قرروا مساندة دولة فلسطين في جهودها الرامية الى الحصول على العضوية في المؤسسات المتخصصة التابعة لبلاد الامم المتحدة .

ظروف معيشة المواطنين السوريين العرب  
في الجولان السورية العربية المحتلة

ان رؤساء الدول أو الحكومات .

- يعربون عن بالغ القلق للتدهور السريع في ظروف معيشة المواطنين السوريين العرب في الجولان السورية العربية المحتلة بسبب ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، و لاسيما القيود التي فرضت مؤخرا على المنتجين الزراعيين من المواطنين السوريين العرب الذين حرموا من تصدير منتجاتهم، و رفض اقتراحهم بتسويق منتجاتهم في وطنهم الاصلي سوريا ، و منعوا من اقامة سدود أو استخدام غير ذلك من الموارد المائية في رى أراضيهم ، و استمرت السلطات في اقامة مستوطنات و في مصادرة الاراضي الزراعية .. الخ و أكد الرؤساء انه لا سبيل الى ضمان ظروف حياة كريمة للمواطنين و سرعنة استئناف التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلد الا بانهاء الاحتلال الاسرائيلي .

ان رؤساء الدول او الحكومات :

يدعون جميع الدول و المؤسسات و المنظمات الدولية لان تفضغط على اسرائيل اشد ضغط ممكن و ان تتخذ اجراء حاسما لالزام القوات الاسرائيلية المحتلة بانهاء مقاطعتها للمنتجات الزراعية و ازالة القيود التي فرضتها على تسويقها . كما يدعون تلك الدول و المنظمات الى ارغام سلطات الاحتلال الاسرائيلي على تنفيذ قرارات مجلس الامن و الجمعية العامة للامم المتحدة و الوفاء بتعهداتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ اغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب.

## دور المرأة في التنمية

ان رؤساء الدول و الحكومات

اد يؤكدون الحاجة الى المشاركة الكاملة من جانب المرأة في جميع جوانب التنمية و كذلك في الجهود الشاملة من أجل اقامة النظام الإقتصادي الدولي الجديد.  
١-يدعون الي سرعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات عدم الانحياز السابقة و مؤتمر نيروبي المعقود في عام ١٩٨٥ و الرامية الى تهيئة الظروف المناسبة لمشاركة المرأة في التنمية، باعتبارها مستفيدة و مشاركة في صنعها.

٢-يدعون الى بذل جهود مكثفة لاستئصال الفصل العنصري و إنهاء التدخل الأجنبي و الإحتلال و غيرذلك من حالات النزاع التي تكون المرأة و الطفل عادة أول ضحاياها.

## التصنيع

### ١ رؤساء الدول والحكومات :

- اذ يؤمنون بأن التطور الصناعى لاغنى عنه من أجل تحقيق الاقتصاد المتوازن والتنميمة الإجتماعية لكل البلدان، وكذلك لتشجيع العمال وإقرار أسعار مخيرة للبضائع والسلع، وتحقيق أفضل حصيلة للصادرات، وبلوغ تكامل مطرد فى إطار اقتصاد عالمى متكامل .

- واذ يلاحظون أن اهدف الذى حدده مؤتمر ليما بتخصيص نسبة ٢٥٪ من القيمة المضافة للمصنوعات العالمية للنهوض بالتصنيع فى البلدان النامية، لم يتحقق البتة،

١- يدعون المجتمع الدولى الى زيادة الموارد من أجل التنمية الصناعية فى البلدان النامية بما فى ذلك المساعدات الرسمية والقروض المسيرة الشروط فضلا عن الإستمرار المباشر .

٢- يدعون البلدان الصناعية الى فتح منافذ الى أسواقها من أجل القيمة المضافة لمصنوعات ( وسلع ) البلدان النامية وخصوصا فى اطار جولة أورجوارى الجارية .

٣- يعبرون عن أسفهم ازاء إجراءات تقييد التجارة التى تفرضها البلدان المتقدمة، مما يعرقل التنمية الصناعية للبلدان النامية .

٤ - يدعون الى تطبيق مفهوم الميزة المقارنة لتصفية الوحدات الصناعية تدريجيا فى البلدان المتقدمة وذلك فى المجالات التى تكون فيها صناعات البلدان النامية أكثر فعالية.

## الكوارث الطبيعية

ان رؤساء الدول أو الحكومات ،

- ١- أقرّوا بأن الكوارث الطبيعية تتسبب في خسائر واسعة المدى في الاقتصادات وتضر ضررا بالغاً بعمليات التنمية في البلدان النامية خاصة في البلدان الأقل نمواً ،
- ٢- ودعوا الى القيام بعمل دولي عاجل من أجل التقليل من آثار الكوارث الطبيعية بتطبيق تدابير عملية على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي ،
- ٣- رحبوا باعتماد القرار ١٦٩/٤٢ الذي بموجبه قررت الجمعية العامة باعلان عقد التسعينات كعقد دولي يقوم اثناؤه المجتمع الدولي تحت رعاية الامم المتحدة خاصة منظمة الامم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث ،بتعزيز التعاون الدولي في مجال تقليل الكوارث الطبيعية .
- ٤- قرروا التدعيم الجماعي والكامل أثناء الدورة ٤٤ للجمعية العامة باعلان العقد الدولي ١٩٩١ - ٢٠٠٠ لتقليل الكوارث الطبيعية وبرامج أنشطته لصالح المجتمع الدولي وخاصة البلدان النامية المعرضة للكوارث .

## البلدان غير الساحلية النامية

ان رؤساء الدول أو الحكومات

- أشاروا الى جميع القرارات السابقة لحركة عدم الانحياز فيما يتعلق ببلدان العبور وغير الساحلية النامية، ولاحظوا بقلق أن التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تتمكن من تخفيف المشاكل الخطيرة التي تواجه هذه البلدان . واتفقوا على انه الى جانب الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية عامة فان هذا العائق الجغرافي يفرض على البلدان النامية غير الساحلية عبئا ثقيلا . و كان من نتائج ذلك أن عانت البلدان النامية غير الساحلية أشد الاثار الناجمة عن الحالة الاقتصادية الدولية المعاكسة . و أهابوا بالمجتمع الدولي وبالمنظمات المالية و الانمائية المتعددة الاطراف ان تتخذ التدابير اللازمة ، و ان توفر المساعدة والمرافق الكافية لقطاعي النقل العابر و المواصلات من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور في التغلب على متاعبها .

ان رؤساء الدول أو الحكومات

١- أدانوا بشدة التدابير التي اتخذتها جنوب أفريقيا لتعطيل المرور الحر للأشخاص ولل بضائع المنقولة بحرا من زامبيا وزيمبابوي واليهما ، في محاولة واضحة لاضعاف اقتصاد هذين البلدين و اشاعة الاضطراب - فيه ، بما يتعارض تعارضا سافرا مع مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار و اتفاقية الامم المتحدة بشأن التجارة العابرة للبلدان غير الساحلية ، و كذلك الممارسات التجارية العادلة .



٢- أهابوا بجميع البلدان النامية ذات التجارة العابرة أن تتخذ تدابير عاجلة ولموسة لتخفيف صعوبات النقل ومرور البضائع التي تعاني منها البلدان المجاورة غير الساحلية .

٣- أشاروا الى القرارات ذات الصلة السابقة لحركة عدم الانحياز بشأن البلدان غير الساحلية وأوصوا بتقييم تنفيذ هذه القرارات من خلال الوكالات الدولية الملائمة بما في ذلك منظمة الأونكتاد والأونكتاد الثامن وذلك بغية ضمان حق الوصول بحرية الى البحر وحرية العبور طبقا لاحكام المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار بغية تقديم المعونة الدولية اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة .

٤- وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن حق البلدان غير الساحلية في التحرك الحر من البحار واليها ، وان حرية التجارة العابرة يجب أن تتحقق عملا بالمواد المتعلقة بذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، بحيث لا يتم وضع برنامج عمل بشأن تسهيلات العبور الا بالتشاور مع بلد العبور المعني وموافقته .

## البلدان غير الساحلية النامية

ان رؤساء الدول أو الحكومات

- أشاروا الى جميع القرارات السابقة لحركة عدم الانحياز فيما يتعلق ببلدان العبور وغير الساحلية النامية، ولاحظوا بقلق أن التدابير التي اتخذت حتى الآن لم تتمكن من تخفيف المشاكل الخطيرة التي تواجه هذه البلدان . واتفقوا على انه الى جانب الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية عامة فان هذا العائق الجغرافي يفرض على البلدان النامية غير الساحلية عبئا ثقيلا . و كان من نتائج ذلك أن عانت البلدان النامية غير الساحلية أشد الاثار الناجمة عن الحالة الاقتصادية الدولية المعاكسة . و أهابوا بالمجتمع الدولي وبالمنظمات المالية و الانمائية المتعددة الاطراف ان تتخذ التدابير اللازمة ، و ان توفر المساعدة والمرافق الكافية لقطاعي النقل العابر و المواصلات من أجل مساعدة البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور في التغلب على متاعبها .

ان رؤساء الدول أو الحكومات

١- أدانوا بشدة التدابير التي اتخذتها جنوب أفريقيا لتعطيل المرور الحر للأشخاص وللبضائع المنقولة بحرا من زامبيا وزيمبابوي واليها ، في محاولة واضحة لاضعاف اقتصاد هذين البلدين و اشاعة الاضطراب - فيه ، بما يتعارض تعارضا سافرا مع مبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار و اتفاقية الامم المتحدة بشأن التجارة العابرة للبلدان غير الساحلية ، و كذلك الممارسات التجارية العادلة .

٢- أهابوا بجميع البلدان النامية ذات التجارة العابرة أن تتخذ تدابير عاجلة ولموسة لتخفيف صعوبات النقل ومرور البضائع التي تعاني منها البلدان المجاورة غير الساحلية .

٣- أشاروا الى القرارات ذات الصلة السابقة لحركة عدم الانحياز بشأن البلدان غير الساحلية وأوصوا بتقييم تنفيذ هذه القرارات من خلال الوكالات الدولية الملائمة بما في ذلك منظمة الأونكتاد والأونكتاد الثامن وذلك بغية ضمان حق الوصول بحرية الى البحر وحرية العبور طبقا لاحكام المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار بغية تقديم المعونة الدولية اللازمة لتلبية احتياجاتها الخاصة .

٤- وأقر رؤساء الدول أو الحكومات بأن حق البلدان غير الساحلية في التحرك الحر من البحار واليها ، وان حرية التجارة العابرة يجب أن تتحقق عملا بالمواد المتعلقة بذلك في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ، بحيث لا يتم وضع برنامج عمل بشأن تسهيلات العبور الا بالتشاور مع بلد العبور المعني وموافقتة .

### بقاء الطفل ونماؤه

إن رؤساء الدول أو الحكومات :

وقد أعربوا عن قلقهم الشديد بشأن الهدر المحزن لأرواح ملايين الأطفال - ثمة ٤٠ ٠٠٠ منهم تقريبا يموتون كل يوم ويصاب منهم عدد مماثل بعاهات مستديمة - نتيجة للفقر المدقع ، وعدم إدراك الوالدين لأصول الرعاية الصحية السليمة والسلوك الصحي والتغذية ، وعدم توفر خدمات الرعاية الصحية الأولية ، وتدهور الأحوال الاقتصادية ؛ كما أن عدد الأطفال الذين يموتون أو يصابون بعاهات من جراء الأمراض وسوء التغذية هائل للغاية ؛

وقد وجدوا ما يدعو إلى الرضا والتشجيع في التقدم الملحوظ الذي أحرز في الثمانينات من خلال الجهود المنسقة التي بذلتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، والمؤسسات ، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ، وخاصة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ؛

وقد رحبوا بنظر الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبل في اتفاقية حقوق الطفل المقترحة التي تدون مسؤوليات مجتمع الراشدين والدول عن بقاء كل طفل وحمايته ونماؤه .

إن رؤساء الدول أو الحكومات :

١ - وحثوا جميع الدول على مواصلة الجهود التعاونية في مجال بقاء الطفل ونماؤه ، والتعجيل بها وتوسيع نطاقها ، لضمان الحد بأقصى قدر ممكن من إهدار أرواح الأطفال نتيجة لأمراض تسهل الوقاية منها ، ول سوء التغذية ؛

٢ - شجعوا الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تعتمد في دورتها لعام ١٩٨٩ اتفاقية حقوق الطفل ، وحثوا جميع الدول على تصديق الاتفاقية على وجه السرعة وضمان تنفيذها في وقت مبكر ؛

٣ - رحبوا بالاقترح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة عالمي للأطفال كوسيلة بقاء لتعبئة الجهود الوطنية والدولية بغية تعزيز الجهد العالمي التعاوني للتصدي لهذا التحدي المشترك .

## إساءة استخدام العقاقير والاتجار بغير المشروع بها

ان رؤساء دول او حكومات البلدان غير المنحازة .

- اذ يشعرون بالقلق لتفاقم مشكلة التعامل غير المشروع في العقاقير المخدرة و المواد ، طلبا  
و انتاجا و اتجارا و استهلاكا ، مما يهدد صحة الشعوب و الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية  
و الثقافية للبلدان المعنية .

- و اقتناعا منهم بأن الطلب هو الاساس الجوهرى لهذه المشكلة ، و أنه لابد من اتخاذ تدابير  
اكثر فاعلية للقضاء على التعاطي غير المشروع للعقاقير .

- و اذ يسلمون بالعمل الهام الذى قامت به الامم المتحدة و غيرها من الوكالات الاقليمية في  
مجال السيطرة على المخدرات و مكافحة اساءة استخدامها و الاتجاه غير المشروع في العقاقير المخدرة  
و المواد المعطلة لعمل العقل .

- و اذ يؤكدون من جديد البيانات التي أدلى بها في محافل اخرى لحركة بلدان عدم الانحياز،  
و يشيرون الى الاعلان و خطة العمل الشاملة المتعددة المجالات التي اعتمدها المؤتمر الدولي المعنى  
باساءة استخدام العقاقير و الاتجار المشروع فيها الذى عقد في فيينا في الفترة بين ١٢ ٢٦ يونيو ١٩٨٢ .

١ - يؤكّدون مجددا ان مكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير مسؤولة مشتركة ، و أن القضاء  
عليه يتطلب تعاونا دوليا فعالا و بناء مع مراعات سيادة كل بلد و هويته الثقافية . و أوضحوا ضرور اتخاذ  
تدابير مناسبة على وجه السرعة لمنع تعاطي العقاقير و علاج المدمنين و اعادة تأهيلهم و لا سيما في  
البلدان التي ينتشر فيها الادمان .

٢ - و يؤكّدون الارتباط بين الانتاج غير المشروع للعقاقير المخدرة و الاتجار فيها و تعاطيها  
و بين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلدان التي تعاني منها اكثر من غيرها ،  
و يشيرون في هذا الصدد مجددا الى ضرورة تعزيز التعاون المالي الدولي لمساندة الجهود التي  
تبذلها البلدان النامية للاستعاضة عن المحاصيل غير المشروعة ، و ذلك عن طريق التنمية الريفية  
المتكاملة و برامج حماية البيئة .

٣ - و يؤكّدون من جديد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى و يعربون عن قلقهم العميق لاحتمال استخدام مسألة الاتجار في العقاقير لأغراض سياسية .

٤ - و يعربون عن تأييدهم للجهود المبذولة في المحافل الدولية الأخرى لمكافحة الاتجار في العقاقير .

٥ - و يؤكّدون الحاجة إلى اتخاذ تدابير تشريعية أكثر صرامة و فاعلية ضد الأفراد والمنظمات التي ترتكب جريمة التعامل في العقاقير ، بما في ذلك طلبها و انتاجها و تسويقها و تعاطيها على نحو غير مشروع .

و أعربوا عن ادانتهم الشديدة بصفة خاصة لتلك التي تجعل الأطفال و الشباب يشاركون في تلك الجرائم .

٦ - و يؤكّدون أن هناك حاجة ماسة للوصول إلى اتفاقات دولية لمصادرة الأموال و الممتلكات الناتجة عن الاتجار في العقاقير و منع تهريب أرباح المخدرات .

٧ - و أكدوا أن هناك حاجة ملحة لأن تضطلع البلدان التي تصنع المستلزمات الكيميائية اللازمة لانتاج العقاقير ، بالاشراف على انتاجها و تسويقها اشرافاً دقيقاً ، كما اشاروا إلى أنه من المستصوب وضع مشروع لاتفاقية دولية مخصصة لتنظيم هذه الأنشطة و لاشراف عليها كوسيلة فعالة لمكافحة الاتجار في العقاقير .

٨ - و أعربوا عن ارتياحهم لتوقيع الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة و المواد المعطلة لعمل العقل التي أبرمت في فيينا في عام ١٩٨٨ . و دعوا الأطراف الموقعة عليها إلى المبادرة إلى التصديق عليها فوراً ، يدعو البلدان التي لم توقع عليها بعد ، إلى أن تفضل ذلك و أهابوا بالبلدان التي تسمح لها اوضاعها بذلك إلى تنفيذ التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية بصورة مؤقتة .

مؤتمر القمة التاسع لرؤساء  
دول او حكومات بلدان عدم الانحياز

جدول الاعمال

- ١-افتتاح المؤتمر
- ٢-اقرار جدول الاعمال وانتخاب اعضاء مكتب المؤتمر وتنظيم الاعمال -  
توصيات اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد من ١  
الي ٢ سبتمبر ١٩٨٩ ، بما في ذلك تقرير اللجنة الوزارية التي شكلها المؤتمر  
الوزاري المنعقد بنيقوسيا.
- ٣-قبول الاعضاء الجدد ومشاركة المراقبين والضيوف .
- ٤-تقرير رئيس المؤتمر الثامن لرؤساء الدول او الحكومات لبلدان عدم الانحياز.
- ٥-تقرير رئيس لجنة صندوق امريكا.
- ٦-استعراض الوضع الدولي الراهن ودور حركة بلدان عدم الانحياز في دعم السلم  
والامن الدوليين والانفراج الدولي وتحويله الي مسار دائم وشامل.
- ٧-استعراض وتقويم الوضع الاقتصادي العالمي بهدف النهوض بتنمية البلدان النامية  
وتحقيق نمو الاقتصاد العالمي واستقراره.
- ٨-تشجيع التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف وخاصة دور الامم المتحدة.
- ٩-تشجيع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بلدان عدم الانحياز وغيرها  
من الدول النامية ، وترشيد وتنسيق برامج حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة  
ال٧٧.
- ١٠-تاريخ ومكان عقد الاجتماعات القادمة لبلدان عدم الانحياز .
- ١١-ما يستجد من اعمال.

## خطاب

فخامة الدكتور يانيز درنوفشيك  
رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية  
٤ سبتمبر/ايلول ١٩٨٩

اصحاب السمو  
رؤساء الدول أو الحكومات  
أصحاب السعادة، الضيوف الكرام

انه لمن شرفي الكبير وسروري البالغ وانا أرحب ، باسمي  
شخصيا ونيابة عن هيئة الرئاسة، بكبار ممثلي اكثر من مائة بلد غير منحاز  
المجتمعين في بلغراد، عاصمة جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية. كما ارحب  
بكبار ممثلي الدول المراقبة والدول المدعوة، علاوة على الممثلين الكرام عن  
المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية ، المشاركة في اعمال مؤتمر القمة  
التاسع لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة.

وانه لمن ارتياحي الشخصي وشرفي الكبير وانا أعبر باسمكم  
جميعا عن تقديرنا لجمهورية زمبابوي وللرئيس روبرت جابريال موغابي لما قد  
اسهم به، بوصفه رئيسا للحركة، في تقدم حركتنا ولما اتسم به من حكمة وخبرة،  
فضلا عن المساعدة القيمة التي قدمها في اطار تحضير هذا المؤتمر.

هذا واودّ أن أرحب بوجه خاص سيادة بريس دي كويلار الامين  
العام لمنظمة الامم المتحدة الذي شرفنا بحضوره محفلنا هذا، وهو محفل البلدان  
بصفة دقيقة في برنامج اعمالها الافكار الرائدة التي تنادى بها المنظمة الدولية.  
لقد قبل بلدنا، بروح من المسؤولية الكبيرة، وبعد انقضاء سنوات  
عديدة، استضافة مثل هذا المحفل الهام من جديد. وقد احتضنت هذه المدينة نفسها،  
قبل ٢٨ سنة، لمبادرة من زعماء الحركة الاولين، اللقاء الاول بمشاركة عدد محدود  
من بلدان ارادت ان تعرض افكارها ورؤياها على العالم. وكان ذلك في ايام الحرب  
الباردة والانقسامات الكتلوية العميقة التي كانت تقلقنا وتهددنا بالدمار النووي.  
كما كان ذلك في زمن قامت فيه الثورات المناهضة للاستعمار التي كانت تنادى،  
بحزم وصرامة، بحرية الشعوب واستقلالها ومساواتها.



ان ما يحدث من التغيرات في العلاقات الدولية المعاصرة يؤكد ان اهداف وخيارات سياسة عدم الانحياز كانت ولا زالت تتمسك بطموح البشرية الى عالم اكثر عدالة وامنا. وقد نعت الرئيس تيتو حركتنا بأنها «ضمير البشرية» وكان ذلك اثناء انعقاد مؤتمر قمة هافانا، وهو آخر مؤتمر شارك في اعماله. ولكي نبرر هذه الصفة ينبغي ان نستعد ابتداء من هذه الايام لبذل جهود مشتركة بكل ما لدينا من قدرات وقوى، من اجل دفع القوى الداخلية في بلداننا، مما يجعلها قادرة على مواكبة التغيرات الجذرية التي تميز عالمنا اليوم.

وفي عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل وتسجل فيه البشرية تقدما عاما وان كان غير متوازن، فان الاقتناع بأنه لايجوز بل ويستحيل استعمال الاسلحة النووية، يتعارض وسياسة التفوق العسكري ويفرض قيام حوار دولي بهدف التفاهم وتخفيف حدة التوتر، ومن ثم تفقد التكتلات المتماسكة ما كان لديها من المعنى وما ارتبط بها من المواجهات والمواقف المتطرفة. وبالمناسبة احثي بكل أمل واطمئنان، الاتفاقات الاولى في مجال نزع السلاح وحل ما يسمى بالازمات الاقليمية التي لاتزال تهدد الامن والسلام العالميين في مختلف انحاء العالم.

وان نقدم دعما لمسار التفاوض والتفاهم الذي تشعر بآثاره الايجابية المجموعة الدولية الواسعة، فاننا لانستطيع ان نغض النظر عن ان هناك حقيقة مقلقة تتمثل في انعدام الانفراج الاقتصادي. ولذلك يجب العمل على تقليص عدم التوازن في الاقتصاد العالمي القائم واقامة اتصالات تفاوضية اوسع بين البلدان المتطورة والبلدان النامية. فان لم يتحقق ذلك استحال انجاح الجهود التي تبذلها البلدان النامية بمفردها في سبيل التغلب على الصعوبات التي تواجهها.

ان التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، وتخلف البلدان النامية التي يعاني بعضها من المشاكل المأساوية، اصبحت تمثل اكبر تناقض في عالم اليوم. ومن الواضح ان الامن والسلام العالميين سيرتبطان اكثر فأكثر، وبشكل مباشر، بمسائل ذات علاقة بالتطور.

فالتغيرات التي نشهدها والتي لانشارك فيها دائما وللأسف ، تقتضي على ان تعمل كافة عوامل العلاقات الدولية على تسريع التكيف مع الاتجاهات العالمية الجديدة. كما يتضمن ذلك، التحرر من شتى انواع الاحكام المسبقة والافكار الفردية التي نصوغها على انفسنا وعلى غيرنا. ولئن اصبحت العلاقات الدولية اليوم، فيغلب عليها طابع الحوار ويتزايد فيها الاعتماد المتبادل، فان السلام العالمي يبقى هدفا منشودا، علما بأن ذلك كله اصبحت اليوم اسلوبا للحياة بالنسبة للأفراد وللدول على السواء.

ومعنى تجديد حركة عدم الانحياز انه ينبغي بذل جهود مستمرة من اجل التقييم الموضوعي لتغيرات العالم والمبادرة، بموازاة ذلك ، الى المسارات الايجابية وتشجيعها باستمرار ، فضلا عن ترقية مناهج عمل للحركة وفقا لذلك.

أرى أن مسار التجديد بخصوص مناهج عملنا فقد بدأ. فقد اتضح ايضا في مرحلة تحضير مؤتمر القمة هذا، بشكل الاجماع المتمثل في البحث عن كيفية توجيه نشاطاتنا وتحديد اولويات حركتنا بصورة واقعية وتوجيه لها بصورة عملية.

ان كل من ينظر الى حركة عدم الانحياز يجدها حركة تقوم على التعددية الفكرية والسياسية، غير ناجمة عن أية ايديولوجية منقولة، وانما تحددها المصالح الوطنية لبلداننا. ومن الطبيعي جدا ان تفرض المصالح الوطنية لبلداننا- في مختلف مراحل تطور العلاقات الدولية الذي لايجرى بشكل متوازن- اعادة النظر في المواقف التي لم يكتب لها النجاح، وايجاد بدائل لها. ان الادراك الواقعي للمصالح الوطنية ومصالح المجموعة الدولية ككل، من شأنه ان يمكننا من التوصل، في اقرب وقت ، الى الاجماع الديمقراطي الضروري للعمل المشترك.

ان الحفاظ على تأكيد حركة عدم الانحياز كعامل مستقل شامل وغير متكتل في العلاقات الدولية، وعلى المصالح الحيوية لبلداننا، يجعله من الضروري ان يحدد مؤتمر القمة هذا اولويات النشاط الذي ينبغي النهوض به في الفترة اللاحقة. اما هذه الاولويات فقد وردت كذلك في الوثائق التي اعدتها يوغسلافيا بصفتها البلد المضيف والرئيس للحركة للفترة المقبلة، من خلال مشاورات واسعة مع بقية البلدان غير المنحازة.

واسعة مع بقية البلدان غير المنحازة.

أرى ان الاتجاهات الاستيراجية لحرکتنا تبقى كما هي عليه الآن.

و يبقى توطيد السلام و الامن الدولي بكافة نواحيه من اهتماماتنا الدائمة بالاضافة الى المساعي من اجل تعزيز مسار نزع السلاح. و اننا سنستمر، بكل جهودنا، في المساعي الرامية الى ازالة بؤر التوتر الراهنة و ايجاد حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

و اذ ان القضايا الاقتصادية تحدد، اكثر فاكثرا، حياة المجموعة الدولية، فاننا نوليها اهمية بالغة قصد ايجاد حلول لها. و من ثم ندرك اولوية توفير ظروف مناسبة لتطور جميع البلدان النامية، و جعلها تستخدم قواها الداخلية استخداما كاملا، يتطلب مساعدة المجموعة الدولية و في مقدمتها البلدان الاكثر تطورا. و ترجع الحالة الرديئة التي لا يمكن ان تبقى البلدان النامية عليها، و كذا النقائص في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، الى ازمة الديون التي تستنفد، منذ عقد، الامكانيات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية. نشهد ظاهرة غريبة لهروب الوسائل من البلدان النامية نتيجة للمبالغة في تسعير الفوائد و التي تترتب على السياسات الاقتصادية للبلدان المتطورة. و في بعض البلدان تجمد النمو، و مستوى المعيشة تنهار، في حين تشتد التوترات الاجتماعية مؤدية الى النزاعات السياسية. وتعود المسؤولية الكبيرة عن هذا الوضع الى البلدان المتطورة. و اننا نرحب بجميع المبادرات التي تشير الى تطور في فهم الدائنين خطورة ابعاد القضية و التي تؤكد ضرورة العمل المشترك على ايجاد

حلول لها. لكن مشكلة الديون لا تزال تستدعي حلا مرضيا لها، الامر الذي يفرض علينا تكثيف جهودنا في هذا الشأن. و اثناء هذا المؤتمر سنقوم بتبادل الخبرات و باقرار سبل حل مشاكل الديون والمشاكل التنموية. و ينبغي ان تنعكس هذه السبل في مبادرة لاقامة حوار جديد بين البلدان المتطورة و البلدان النامية. و من اعتقادي الشخصي ان العالم قد يفتقر الى مؤتمر قمة جديد بين ممثلي الشمال و الجنوب. اذ ان احترام حقوق الانسان الفردية قد اصبح اليوم مكسبا حضاريا عاما يجب لنا ان ندمجه في القيم الاساسية لحركة عدم الانحياز.

ان حركة البلدان غير المنحازة وسياستها، كانت تعمل حثيثة، منذ نشأتها، من اجل قضايا حرية الشعوب وبلدان العالم وحقوقها ومساواتها. ان حرية الشعوب و استقلالها، كحرية الافراد و حقوقهم تأبى ان تفرض عليها القيود. و ينبغي ان تكون حقوق المواطنين و حرياتهم في كل المجتمعات و في كل المجالات هدفا ساميا لتطور هذه المجتمعات اقتصاديا و اجتماعيا. فالتحرر من المجاعة و البؤس و الفقر هو خطوة اولى يجب ان يتبعها ضمان حق الانسان في تطوره الثقافي و الاجتماعي الفردي و حقه في حرية التفكير و التعبير عن الذات و اضيف هنا ان المشاكل التنموية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسار نزع السلاح في العالم. و ينبغي ضم البلدان غير المنحازة، هي الاخرى، في هذا المسار جنبا الى جنب مع القوى المتكثلة. اذ ان نزع السلاح يحزر مبالغ هائلة من شأنها ان تسهم اسهاما كبيرا في حل المشاكل التنموية.

اننا قلقون بسبب آثار عدم كفاية حماية محيط الانسان و التقصير في الوعي بان المخاطر البيئية تهدد اكثر فاكثرا، و بشكل مباشر، مصير المجتمع البشرية بأكمله. و نقلق بوجه خاص للمخاطر التي تتعرض لها الكثير من البلدان النامية و التي تنتج عن التصدير غير المراقب للتكنولوجيات غير النظيفة من البلدان المتطورة. و اننا من خلال الاستعمال الفاسد و غير الرشيد للطاقات و الموارد الطبيعية، ندمر البيئة الطبيعية تدميرا كليا. و من واجبا ان نولي المزيد من العناية و الطاقة بالبرامج الوطنية و التعاون الدولي في مجال حماية بيئة الانسان.

و ختاماً نرى من المناسب ان نجدد تأكيدنا لدور منظمة الامم المتحدة لا غنى عنه، اذ انها مركز التعامل و التعاون بين جميع البلدان. ان للامم المتحدة اهمية رئيسية لتحقيق مهام و اهداف حركتنا في كافة المجالات. و اكثر من ذلك، فانني اقول ان اهداف حركة عدم الانحياز و اهداف منظمة الامم المتحدة منسجمة بعضها ببعض، علاوة على انها متطابقة في الكثير من النواحي. و تطلعا الى ان نسهم و نشجع الاتجاهات الرئيسية للتطور العالمي بشكل ملائم، اعتقد عن يقين بان هذا المؤتمر سيكون خط حاسمة الى الامام. و اسمحوا لي ان اعبر مجددا عن ترحيبي لجميع المشاركين في هذا المحفل الموقر. و قد بذلت عاصمتنا هذه، بلغراد، جهدا لكي تكون مضيئة لكم لائقة، و انني لآمل ان تكون قد وفرت لكم كافة الظروف التي تكفل لكم مقاما طيبا و عملا ميسرا. فاذا و جدتم اثناء اقامتكم ما يؤكد من جديد تقاليد بلدنا في كرم الضيافة و الصداقة، فسنكون جدا مسرورين. فهنيئا لكم و هنيئا لنا.

## تقرير عن اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز

أولا : عقد اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الإنحياز في بلغراد ،  
يوغوسلافيا يومي ٢٠١ سبتمبر ( ايلول ) ١٩٨٩ برئاسة سعادة السيد/ بودمير  
لونتشار وزير خارجية يوغوسلافيا الإتحادى .

### الجلسة الافتتاحية

ثانيا: أعلن سعادة السيد/ ن شاموريرا وزير خارجية زمبابوى افتتاح  
الجلسة واقترح انتخاب سعادة السيد/ بودمير لونتشار وزير خارجية  
يوغوسلافيا الإتحادى رئيسا للاجتماع وتم اقرار الافتتاح بالاقتراح العام ، وتولى  
سعادة السيد/ لونتشار رئاسة الجلسة وألقى خطابا إفتتاحيا .

### تقرير رئيس الاجتماع التحضيرى للموظفين السامين

ثالثا : قدم رئيس الاجتماع التحضيرى للموظفين السامين سعادة السفير  
أ . س . ج. مودنجى سفير زمبابوى تقرير الاجتماع - الوثيقة لـ  
NAC9/HO/Doc. 4/Rev. 1 وقد أقر الاجتماع التقرير والتوصيات التى  
تضمنها .

### أعتماد جدول الأعمال

رابعا : اعتمد الاجتماع جدول الأعمال التالى :-

١- افتتاح الاجتماع الوزارى

٢- انتخاب الرئيس

٣- تقرير رئيس الاجتماع التحضيرى للموظفين السامين

٤- اعتماد جدول الأعمال

٥- تقرير رئيس اللجنة الوزارية التى أنشأها المؤتمر الوزارى فى

نيقوسيا

٦- التوصيات المتعلقة بعمل المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات

بلدان عدم الانحياز بشأن :

- (أ) تنظيم العمل
- (ب) انتخاب الموظفين
- (ج) طلبات انضمام أعضاء جدد والمشاركة بصفة مراقب ومدعو
- (د) مشروع جدول الأعمال
- (هـ) مشروع الوثائق
- (و) تشكيل مكتب التنسيق

٧- تقرير الاجتماع الوزاري الى مؤتمر القمة التاسع

٨- مسائل أخرى

تقرير رئيس اللجنة الوزارية التي أنشأها المؤتمر الوزار في نيقوسيا  
خامسا- قدم سعادة السيد/ ج . لا كوقو وزير خارجية قبرص ورئيس اللجنة  
الوزارية التي أنشأها الاجتماع الوزاري بنيقوسيا تقرير اللجنة الى الاجتماع .  
وقد أوصى الاجتماع رؤساء الدول والحكومات باعتماد التقرير .

توصيات بشأن عمل المؤتمر التاسع لرؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز .

سادسا : قرر الاجتماع تقديم التوصيات التالية الى رؤساء الدول أو الحكومات  
بشأن عمل مؤتمر القمة التاسع .

#### (أ) تنظيم الاجتماع

إنشاء لجنتين أساسيتين هما : اللجنة السياسية واللجنة الاقتصادية وتعمل  
اللجنتان في نفس وقت الجلسة العامة وأن تكون ساعات العمل من ١٠.٠٠ الى  
١٣.٠٠ ومن ١٥.٠٠ الى ١٨.٠٠ وأن تعقد جلسات مسائية اذا اقتضت الضرورة و  
يرأس اللجنتين وزراء الخارجية

(ب) انتخاب أعضاء المكتب :

الرئيس : يوغوسلافيا

- نواب الرئيس عن إفريقيا : الكونغو - ليبيريا - المغرب - نيجيريا - السودان  
توغو - تونس - زائير .

- نواب الرئيس عن آسيا : بنغلاديش - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية -  
اندونيسيا - الكويت - ماليزيا - فلسطين - الجمهورية العربية  
السورية - جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

- نواب الرئيس عن أمريكا اللاتينية والكاريبي :الأرجنتين-كوبا-جامايكا
- نواب الرئيس عن أوروبا : مالطا نيكاراغوا-بيرو
- نائب الرئيس عن حركات التحرير : منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا (سوابو)
- المقرر العام سعادة . ج . زاكوفو (قبرص)
- رئيس اللجنة السياسية سعادة المحترم لوك . ج موانان شيكو ( زامبيا)
- رئيس اللجنة الاقتصادية سعادة ك ناتوار سنغ( الهند )
- عضو بحكم منصبه : زمبابوى

وافق الإجتماع على تعيين معالى السيد/ جواد مؤزينيشتش عضو المجلس التنفيذي الفيدرالي لجمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية أميننا عاما للمؤتمر التاسع لرؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز .

ج- طلبات انضمام أعضاء جدد وطلبات المشاركة بصفة مراقب وبصفة مدعو

قرر الإجتماع التوصية بمايلى :

- أولا: انضمام فنزويلا الى الحركة باعتبارها عضوا كامل العضوية .
- ثانيا: دعوة المركز الدولى للمشروعات العامة للمشاركة بصفة ضيوف .
- ثالثا: دعوة بلغاريا وكندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والمجر ، ونيوزيلندا ، والنرويج ، وبولندا للمشاركة بصفة ضيوف .
- رابعا : دعوة رابطة الصليب الاحمر ، وجمعيات الهلال الاحمر ، ومعهد الأمم المتحدة لايبحاث نزع السلاح ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث في مجال تقدم المرأة ، والرابطة العالمية لتوحيد العالم، للمشاركة بصفة مراقب .

د- جدول أعمال المؤتمر التاسع لرؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز

- ١- افتتاح المؤتمر
- ٢- اعتماد جدول الأعمال ، وانتخاب أعضاء المكتب وتنظيم العمل ، وتوصيات إجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المنعقد في بلغراد فى يومى ٢١ و٢٢ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩ ، بما فى ذلك تقرير رئيس اللجنة الوزارية التى شكلها المؤتمر الوزارى المنعقد في نيقوسيا .
- ٣- انضمام أعضاء جدد ومشاركة المراقبين والمدعوين .
- ٤- تقرير رئيس المؤتمر الثامن لرؤساء دول وأحكومات بلدان عدم الانحياز
- ٥- تقرير رئيس لجنة صندوق افريقيا
- ٦- استعراض الحالة الدولية الراهنة ودور بلدان عدم الانحياز فى تعزيز

- السلم والأمن الدولى ، وتحقيق الانفراج في التوتر الدولي بحيث تصبح عملية دائمة وشاملة .
- ٧- استعراض وتقييم الحالة الاقتصادية العالمية بغية تنشيط تنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمى واستقراره .
- ٨- زيادة التعاون المتعدد الأطراف ولاسيما دور الأمم المتحدة .
- ٩- زيادة التعاون الإقتصادي والإجتماعى والثقافى فيما بين بلدان عدم الإنحياز والبلدان النامية الأخرى ، والترشيد والتوفيق بين برامج حركة بلدان عدم الإنحياز وبرامج مجموعة السبعة والسبعين .
- ١٠- موعد ومكان الإجتماعات المقبلة لبلدان عدم الإنحياز .
- ١١- مسائل أخرى .

#### هـ- مشروعات الوثائق

- أولا : اعتمد الإجتماع مشروع الإعلان ( NAC.9/MM/Doc. 3/Rev. 2 ) . كما أوصى باعتماده من رؤساء الدول والحكومات .
- ثانيا- تنظر اللجنتان فى مشروعى الوثيقتين السياسيه والإقتصادية على التوالى

#### و- تشكيل مكتب التنسيق

- أوصى الاجتماع بأن يكون باب العضوية فى مكتب التنسيق مفتوحا وفقا للمعرف المتبع وأن تقدم طلبات العضوية الى رئيس المكتب .

- تقرير اجتماع وزراء الخارجية المقدم الى المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الإنحياز .

- اعتمد الاجتماع تقرير كما قرر رفعه الى المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .



## تقرير وتوصيات لجنة الوزراء

### أولاً: مقدمة

١- يرى مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد في نيقوسيا في فترة مابين ٥ و ١٠ سبتمبر/ايلول ١٩٨٨ ، ان التطورات العالمية المعقدة والمتزايدة السرعة

تطلب من الحركة ان ترد عليها بالفعالية وبشكل ملائم، وان تزيد من نشاطها في المجالات المعينة ، ثم ان تقوي من قدراتها على اثاره الاعمال الفعلية في الوقت المناسب وبالتالي ان تشارك في عملية البحث عن حلول للمشاكل المعاصرة. لذا فقد قرر المؤتمر تشكيل اللجنة الوزارية بهدف اعادة النظر النقدي لتحضير وتنظيم اجتماعات حركة البلدان غير المنحازة ثم مضمون وشكل الوثائق ، ونوع ومنهجية العمل علاوة على فعالية الوسائل التي ستعمل بها.

٢- ان اللجنة التي كانت منفتحة لمشاركة الجميع، كانت تتألف من وزراء خارجية البلدان المتمثلة في مكتب مؤتمر القمة الثامن للبلدان غير المنحازة المنعقد في حراة ومكتب مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المنعقد في نيقوسيا اضافة الى البلدان التي كانت تتراأس الحركة. وكان السيد جورج ياكوفو وزير الخارجية القبرصي يرأس هذه اللجنة.

٣- كان اجتماع اللجنة الاول في نيقوسيا من ١٣ - ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٨٩. وبحثت اللجنة وثيقة عمل مقدمة من البلد المستضيف ووثيقة قدمها رئيس الحركة والتي جاءت نتيجة لتبادل الاراء الواسع المفيد في مكتب

التنسيق. كما بحثت وثائق قدمتها كل من افغانستان والارجنتين وكولومبيا وكوبا وجمهورية كوريا الشعبي الديمقراطية واكوادور ومصر وغويانا والهند واندونيسيا وجمهورية ايران الاسلامية والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية ومالطا ومملكة نيبال ونيكاراغوا والبيرو وسنغافورة وسرى لانكا والسودان والجمهورية العربية السورية وفيتنام وجمهورية اليمن العربية واليمن الديمقراطية ويوغسلافيا.

٤- وأجرى رئيس اللجنة الوزارية اجتماعات ومشاورات مع عدد من البلدان غير المنحازة في نيويورك ونيقوسيا وفي عواصم البلدان غير المنحازة الاخرى. واجتمعت اللجنة من جديد في جلستها العامة في حرارة يوم ١٦ مايو/ايار ١٩٨٩.

٥- ومنذ ان نشأت ، أخذت الحركة وهي متمسكة بدورها التاريخي تقوي قدرتها العملية وتطبق تدابير ميدانية جديدة لحماية وتعزيز تأثير قراراتها وذلك من خلال دورها كعامل هام لترقية السلام ونزع السلاح والامن والاستقرار والتطور.

٦- ودخلت الحركة مرحلة مهمة من تاريخها. فالتقارب بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي وكذلك التقدم المحقق في مفاوضات نزع السلاح وايجاد حل للامزمات الاقليمية والشاملة قد حسنت والى حد كبير الجو الدولي. وفي الوقت ذاته لاتزال هناك قضايا ونزاعات خطيرة تهدد بالتقدم المحقق. ويمر الاقتصاد الدولي بتغيرات جسيمة تواجه تحديات ذات ابعاد واسعة. ويتم في الدول المتطورة استقطاب جديد للقوة الاقتصادية. والى حد كبير تتقوى عمليات التكامل على صعيد الاسواق ومجريات رأس المال والتكنولوجيا. وقد ادى تطور العلم والتكنولوجيا الى تحول جذري للمفاهيم التقليدية للسبقيات المقارنة ومراحل التطور وانماطه ويقدم للبشرية امكانيات جديدة للرفاهية المادية. وللأسف ، فان الفائدة من هذا التقدم تنحصر على جزء صغير من العالم فقط. وتواجه البلدان النامية ازمة ديون خطيرة وانحدار سريع لاسعار المواد الخام وتصريف الوسائل المالية من البلدان النامية الى الدول المتطورة، ثم تفاقم ظروف التبادل والاسعار الباهظة للفوائد والتدابير الحمائية وغير ذلك من اعاقا التجارة التي تمارسها الدول المتطورة.

٧- تؤكد التطورات المشجعة الاخيرة على الساحة السياسية

الدولية تأكيداً كاملاً على قيمة وحيانية سياسة عدم الانحياز المتأسسة على المبادئ والاهداف التي وضعتها مؤتمرات القمة المتتالية وخاصة ترقية السلام والتعايش السلمي ونزع السلاح العام والشامل واقامة علاقات اقتصادية دولية متساوية عادلة وتسريع التطور الاقتصادي للبلدان النامية واحقاق الحقوق في تقرير مصير الشعوب التي لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية او الاجنبية ومحاربة

الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والميز العنصري والعنصرية والصهيونية وكافة اشكال الهيمنة والسيطرة والاحتلال والعدوان الاجنبي.

٨- على الحركة ان تواصل بتقديم دعمها الفعلي وان تعبر عن تضامنها مع البلدان الاعضاء فيها في نضالها ضد التهديد بالقوة أو استعمال القوة والعدوان والاجبار والتدخل العسكري او التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

٩- واسهمت الحركة بشكل بارز في خلق الجو الحالي . ان الحركة حاسمة على حماية وتسريع العملية الجارية وعلى ضمان استمراريتها. وبهذا الهدف ستستمر في الحوار وتقويته على اسس المساواة منطلقة من مواقف الحركة وذلك مع كافة التجمعات والعوامل الرئيسية في العلاقات الدولية، كما انها ستشارك بالفعل في البحث عن حل لجميع المشاكل الدولية التي لم تحل بعد وفقا لميثاق الامم المتحدة ومبادئ واهداف عدم الانحياز.

١٠- وعلى الحركة بشكل خاص ان تؤمن الحد المثالي للحلول المطلوبة ولعدم تناقضها مع مصالح البلدان الاعضاء او ألا تكون منسجمة مع اهداف ومبادئ الحركة. وعلى الحركة ايضا ان تتكفل بتوسيع المدى والمشاركة في الانفراج الحالي لجعله شاملاً وعمماً يحتضن كافة المشاكل ذات الاهمية المصيرية بالنسبة للبلدان الاعضاء في الحركة.

١١- ستواصل الحركة بتقديم دعمها الكامل لتعددية الاطراف ولاسيما في اطار الامم المتحدة. وستواصل ايضا من اثبات دورها ، وستبقى نشيطة في الامم المتحدة. وستسعى في نفس الوقت الى زيادة فعالية وتأثير الامم المتحدة.

١٢- ستستمر الحركة ببذل الجهود من اجل اهداف نزع السلاح الشامل والتام. وبهذا المعنى تعطي الحركة الاولوية القصوى لنزع السلاح النووي الذي يجب ان يكون هدفه الاخير الازالة التامة للأسلحة النووية في الفترة المحددة. ولهذا الغرض ستستغل الحركة كافة المراجع الدولية و لتعبئة الرأي العام

. وستواصل سعيها الى ابرام عقد حول حظر تطوير وانتاج وتراكم واستعمال كافة انواع الاسلحة الكيماوية في اقرب وقت ممكن وكذلك الى ائتلاف المخزونات القائمة. وانطلاقا من الوعي بالاعتماد المتبادل بين نزع السلاح والتطور ستبحث الحركة عن سبل وطرق تغيير اتجاه الوسائل الناتجة عن نزع السلاح وتوجيهها نحو التطور ، وخاصة في البلدان النامية.

١٣- ومن اجل تحقيق هذه الواجبات ، لابد للحركة من تقوية تماسكها الداخلي ووحدة اهدافها. واهم طريقة لتأمين وتقوية الهدف الموحد هي تخفيف حساسية اقتصاد البلدان غير المنحازة من العوامل الخارجية. وفي هذا السياق فانها تعي بأن التعاون المتبادل الموسع والمقوى بين البلدان النامية سيسهم في تشجيع نموها الاقتصادي وفي تحقيق الاعتماد الجماعي على القوة الذاتية وكذلك في تعزيز مكانتها في المفاوضات الدولية. ومن هذه الناحية تعلق اهمية خاصة بتنفيذ برنامج خطة العمل الخاص بالتعاون الاقتصادي.

١٤- وفي الوقت ذاته تؤكد البلدان غير المنحازة وهي تدرك تزايد الاعتماد المتبادل بين المصالح الاقتصادية العالمية على ضرورة اثارة واحياء حوار شمال- جنوب من جديد. وهي مستعدة للمشاركة في الحوار بهدف ازالة عدم التوازن الحالي عن طريق اعادة تركيب بنية النظام الاقتصادي العالمي والذي يتجه نحو ايجاد حلول عادلة متكافئة وفعالة للمشاكل السائدة في المجالات الرئيسية المتصلة بعضها ببعض كالديون، والتنمية، والاموال ، والمالية والتجارة. كما ان الحركة ستبذل الجهد من اجل تنظيم الاقتصاد العالمي ومساائل البيئة

الحياتية على المستوى العام بمشاركة البلدان المتباينة من حيث مستوى تطورها و انظمتها الاقتصادية الاجتماعية. وسيبقى النظام الاقتصادي الدولي الجديد اطارا واسعا لمجمل جهود تبذل في مجال التطور.

١٥- هذا، وستولي الحركة اهتماما خاصا بمجالات اخرى ذات الاهمية وبالمشاكل المترتبة على التطور الدولي الحالي التي تزداد اهمية بالنسبة للعالم ومنها على سبيل المثال بيئة الحياة وتخزين النفايات النووية والسامة، ثم التكنولوجيات الجديدة والتكنولوجيات الناشئة والتجارة والصحة وسوء استعمال المخدرات. كما ان الحركة ستنهج سياسة احترام وتأمين حقوق الانسان فردا وشعوبا وخصوصا للذين يعيشون تحت نير نظام الميز العنصري وفي الاراضي تحت الاحتلال الاجنبي.

١٦- ومن الضروري في سياق العلاقات الدولية المعقدة الراهنة التي تتغير بسرعة متزايدة ان تقوي الحركة قدرتها على متابعة الاحداث وان تحلل عواقبها في ظل مبادئ واهداف عدم الانحياز، ثم ان تحدد في الوقت الملائم الدور الموحد للحركة في ايجاد حل للمشاكل الاقليمية والشاملة موءكدة بهذا الدور وبرد فعلها على هذه الاحداث بطريقة مدروسة فعالة. ومن المهم ان تواصل وتكثفالحركة مجهوداتها في سبيل تعزيز وترقية هويتها الذاتية.

## ثانيا. المنهجية

### الجلسات

- ١٧- يجب تنظيم الجلسات بطريقة تمكن من عقد جلسات غير رسمية لرؤساء الوفود من اجل معالجة مسائل تتطلب اهتماما خاصا. ان مثل هذه الجلسات يجب تنظيمها في مؤتمرات القمة وفي المؤتمرات الوزارية ايضا.
- ١٨- يجب بحث امكانية الحد من كلمات الشكر التي تلقى من قبل ممثلي المجموعات الاقليمية وحركات التحرير أثناء افتتاح و اختتام مؤتمرات القمة، وجعلها قصيرة.
- ١٩- يجب تغطية مصروفات التنظيم التي يتحملها البلد المستضيف، من التبرعات. ان توزيع المصروفات هو رمز للمسئولية المشتركة لجميع البلدان الاعضاء عن وظيفية ونشاط الحركة ومن شأنه ان يمكن كافة البلدان باستضافة اجتماعات حركة عدم الانحياز.
- ٢٠- يجب الاستمرار في توجيه الدعوة للضيوف والمراقبين لحضور اجتماعات حركة عدم الانحياز كما هو معمول به حتى الان.
- يجوز للمراقبين حضور الجلسات العامة، أما لقاء الكلمات فيتم بعد موافقة المكتب ، كما يجوز حضورهم لجلسات اللجان . اما الضيوف فيمكن حضورهم للجلسات العامة فقط.

## شكل وفترة مابين مؤتمرات القمة

٢١- يجب الاستمرار في عقد مؤتمرات القمة مرة كل ثلاث سنوات ، والحفاظ على خصائصها العامة . ويمكن معالجة امكانية تحديد كلمات اثناء المناقشة العامة في الجلسات العامة لمدة ٢٠ دقيقة.النصوص الكاملة للكلمات ستنسخ وتوزع.

## المؤتمرات الوزارية

٢٢- يجب عقد المؤتمرات الوزارية كونها اجتماعات وزارية رئيسية مرة كل ثلاث سنوات في فترة مابين مؤتمري القمة.  
٢٣- هدف هذه المؤتمرات هو تحليل التطورات وتنفيذ قرارات مؤتمر القمة السابق والقيام بتحضيرات لمؤتمر القمة القادم اضافة الى بحث المسائل العاجلة. وعلى هذه المؤتمرات ان تكون ذات بنية تركيبية ملائمة ويجب الا تكون بديلا لمؤتمر القمة.

## الاجتماعات الوزارية - الطارئة والآخرى

٢٤- ان الاجتماعات الوزارية الطارئة تعقد في حالة وقوع احداث مبررة فقط. ويجب حصر جدول الاعمال على هذه الاحداث لاغير.  
٢٥- يجب الا تجرى مناقشة عامة وتشكيل اللجان. وتنحصر المناقشة على جدول الاعمال وتجرى في اطار الجلسة العامة.  
٢٦- يجب الاستمرار بعقد الاجتماع الوزاري في نيويورك في بداية الدورة النظامية للجمعية العامة للامم المتحدة غير انه يجب اعادة بنيته التركيبية بحيث يتركز على التفاصيل في استراتيجية حركة عدم الانحياز المتعلقة بالمسائل المطروحة على الجمعية العامة.  
٢٧- يجب مواصلة تشجيع عقد اجتماعات وزراء المالية وغيرهم من

الوزراء او عقد اجتماعات الخبراء حول المشاكل والمسائل المللموسة.

### الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق

- ٢٨- يجب عقد اجتماعات مكتب التنسيق على المستوى الوزاري شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الوزارية الطارئة بشكل نادر وحسب الحاجة. اما شكلها فيجب ان يكون على نمط الاجتماعات الوزارية الطارئة.
- ٢٩- على المؤتمر الوزاري ان يعالج ضرورة عقد الاجتماعات الوزارية لمكتب التنسيق في عشية انعقاد مؤتمر القمة. في حالة انعقاده، يجب ان ينحصر على تحضير مؤتمر القمة.

### الوثائق

- ٣٠- على الوثائق ان تكون قصيرة وغير متكررة ، ان تكون بشكل موجز مبرزة للمسائل ذات الاهمية الخاصة اي المسائل العاجلة التي تم عقد الاجتماع من اجلها. ويجب وضع النبرة على التدابير العملية القابلة للتنفيذ. ويجب الاستمرار بتوجيه نداءات وبيانات خاصة او غيرها من الوثائق حول المسائل الهامة.
- ٣١- ان الوثائق الصادرة عن مؤتمرات القمة كونها اعلى جهاز للحركة يجب ان تكون بصورة موجزة لكنها شاملة. ويجب الاصرار بأي ثمن كان على تجنب التكرار .
- ٣٢- الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الوزاري المنعقد في فترة ما بين مؤتمري القمة يجب ان يتركز على تقييم تنفيذ التوصيات والقرارات وبرامج خطط العمل ذات الاهمية المستمرة وكذلك على الاحداث ذات الاهمية الخاصة او الانية بالنسبة للحركة في فترة ما بعد مؤتمر القمة السابق. ويجب الا تكون نسخة طبق الاصل للوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة.
- ٣٣- على الوثائق الصادرة عن "الاجتماعات الوزارية -الطارئة والآخرى" ان تنحصر على موضوعات تنعقد من اجلها .
- ٣٤- يجوز مواصلة اصدار بيانات عن اجتماعات مكتب التنسيق في نيويورك.

٣٥. يجب المعالجة الدقيقة للوثائق المتعلقة ببرامج خطط العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادي لجعلها لا تتناول الامجالات يجرى فيها التعاون او حيث كان هذا التعاون ممكنا في الواقع للامد القصير والبعيد.

٣٦. يجب ان يكون اعداد كافة الوثائق واجبا على البلد المستضيف وموضوعا مطروحا للمشاوورات في اوسع نطاق ممكن. وعلى البلد المستضيف ان يعمل على ارسال المشروع الاول في اقرب مايكون ولمدة لاتقل عن شهر واحد قبل انعقاد الاجتماع.

### اتخاذ القرارات

٣٧. يجب الحفاظ على مفهوم الاجماع الذي تطبقه حركة عدم الانحياز في الوقت الحاضر، كما يجب الاستمرار بالطريقة الحالية لادارة اجتماعات حركة عدم الانحياز والتي تمكن من اجراء المشاوورات الواسعة قبل انعقاد الاجتماع علاوة على اجراء النقاش الواسع في الاجتماعات ذاتها، نظرا لان ذلك يسهم في توسيع نطاق التطابق في الاراء بما تتم تقوية وحدة الحركة.

٣٨. وتقر اللجنة ان الاجماع ، رغم انه يمثل التطابق الجوهرى في الاراء لايغني او بالاحرى لا يتضمن الوحدة في الرأي. وبهذا الصدد تشير الى الانية المستمرة للاجماع وطرق تطويره بشكل تقدم به في كابول رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر قمة البلدان غير المنحازة المنعقد في الجزائر عام ١٩٧٣ م بالاضافة الى القرار المعني بهذا الشأن الصادر عن مؤتمر القمة السادس المنعقد في هافانا عام ١٩٧٩ م.

٣٩. وعند الحديث عن المسائل الحساسة ، يجب ايلاء اهتمام خاص بالانفتاح واجراء المشاوورت والمشاركة الواسعة. وعلى مكتب الاجتماع بصفته التمثيلي ان يقدم المساعدات. اما التحفظات فيجب حصرها على اقل مايكون. والقرارات المتخذة بالاجماع ستطبق بسهولة اكثر وستقوي فعالية الحركة والثقة بها. ويجب بذل قصارى الجهود في سبيل جعل المواقف المتخذة في مختلف مراجع حركة عدم الانحياز منسجمة مع مواقف الحركة. وعلى البلدان الاعضاء ان تساند مساندة كاملة مؤسسات شكلت على اساس قرارات الحركة المتخذة بالاجماع .



## التنسيق

٤٠- ان مكتب التنسيق ومقره نيويورك ، هو المركز والمحور الرئيسي للتنسيق ويجب ان يبقى على ما هو عليه. وعلى المكتب ان يبدي رأيه عند الحاجة عن كيفية تناول مختلف المسائل . ونظرا لان التنسيق في نيويورك قد أكد قيمته وضرورته ، فيمكن تطبيق العمليات المماثلة لهذا الغرض في كل من جينيف وفيينا ونيروبي وغيرها من المدن التي يقع فيها مقر الوكالات المتخصصة او التي تنعقد فيها مؤتمرات دولية هامة. كما يجب معالجة فكرة تأسيس سكرتارية او حلول بديلة.

٤١- على التنسيق ان يعم كافة الوظائف الهامة لمجلس الامن الدولي. ويجب لرئيس مكتب التنسيق في نيويورك ان يحضر جلسات مجلس الامن وان يلقي كلمته فيه ، فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للبلدان الاعضاء في الحركة. وازضافة الى ذلك ، ولغرض توسيع المجال امام التنسيق يجوز لرئيس مكتب التنسيق بناء

على دعوة من مجموعة البلدان غير المنحازة في مجلس الامن ان يحضر اجتماعات المجموعة حسب الضرورة. كما يجب لرئيس مكتب التنسيق ان يحدد برنامج المشاورات النظامية مع امين عام الامم المتحدة.

٤٢- يجب الاستمرار بتشجيع ممارسة رئيس الحركة لتنظيم مشاورات مع البلدان غير المنحازة المعنية وفقا للموضوع حسب الضرورة وعلى اساس اوسع ما يكون .

٤٣- يجب تأمين التنسيق الفعال وجعله مؤسساتيا بين حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ . وعلى حركة عدم الانحياز ان تركز على تأمين التوجيهات العامة للسياسة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي.

٤٤- يجب معالجة امكانية حصر دور انظمة البلدان المنسقة للتعاون الاقتصادي المتبادل للبلدان النامية والتعاون التجاري وامكانية منح ثقة المبادرة بالتنسيق للمؤسسات العالية التخصص التي اسست بهدف تنفيذ الانشطة في مختلف القطاعات. اما بقية القطاعات ، فيجب فيها، والى اكبر حد ممكن، ومن أجل تحقيق التنسيق ، انتهاء

فرص تتيحها اجتماعات الخبراء المنعقدة اثناء دورات الاجهزة الرئيسية للوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة .

٤٥- وقد عرض الكثير من الافكار المفيدة والمشيقة، بشكل خطي وشفهي ولايمكن اخذها بعين الاعتبار في الوقت الحاضر. ويجب مواصلة دراسة المنهجية ، كونها مسيرة مستمرة، في اجتماعات مستقبلية تنظمها حركة عدم الانحياز. ٤٦- وقررت اللجنة في اجتماعها المنعقد في حرارة بتقديم هذا التقرير وهذه التوصيات الى رؤساء الدول أو الحكومات في بلغراد.

### تقرير اللجنة السياسية

- ١ - قرر اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز الذي سبق المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، إنشاء لجنة سياسية .
- ٢ - وانتُخب سعادة السيد ليوك ج. موانانشكو ، وزير خارجية زامبيا ، رئيسا للجنة السياسية .

### تنظيم الأعمال

- ٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، أجرت اللجنة تبادلا تمهيديا للآراء وبعده نظرت في الوثائق . وقررت إنشاء فريق عامل برئاسة كوبا لتناول الوثيقة المتعلقة بالامن الدولي ونزع السلاح (NAC 9/PC/Doc.1/Rev.1) .
- ٤ - وكان معروضا على اللجنة مشروع الوثائق السياسية التالية المعممة من البلد المضيف :

- الامن الدولي ونزع السلاح (NAC 9/PC/Doc.1/Rev.1) .
- الشرق الاوسط وقضية فلسطين (NAC 9/PC/Doc.2/Rev.1) .
- لبنان (NAC 9/PC/Doc.3/Rev.1) .
- الجنوب الافريقي (NAC 9/PC/Doc.4/Rev.1) .
- أفغانستان (NAC 9/PC/Doc.5/Rev.1) .
- كمبوديا (NAC 9/PC/Doc.6/Rev.1) .
- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (NAC 9/PC/Doc.7/Rev.1) .
- قبرص (NAC 9/PC/Doc.8/Rev.1) .

- إيران - العراق (NAC 9/PC/Doc.9) .

- الصحراء الغربية (NAC 9/PC/Doc.10) .

- كوريا (NAC 9/PC/Doc.11) .

٥ - وعقدت اللجنة السياسية ٦ جلسات في الفترة بين ٣ و ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وفي الجلسة الأولى ، عرض سعادة بودينير لونكار وزير خارجية يوغوسلافيا الاتحادي مشروع الوثائق السياسية المعممة من البلد المضيف . وجرى تبادل عام لوجهات النظر شارك فيه ٢٧ وفدا . ثم انتقلت اللجنة إلى النظر في مشاريع الوثائق المتعلقة بالمسائل التالية :

- الامن الدولي ونزع السلاح (NAC 9/PC/Doc.1/Rev.3)

- لبنان (NAC 9/PC/Doc.3/Rev.2) .

- أفغانستان (NAC 9/PC/Doc.5/Rev.2)

- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (NAC 9/PC/Doc.7/Rev.3) \*

- قبرص (NAC 9/PC/Doc.8/Rev.2)

- إيران - العراق (NAC 9/PC/Doc.9/Rev.1)

- الصحراء الغربية (NAC 9/PC/Doc.10/Rev.2)

- كوريا (NAC 9/PC/Doc.11/Rev.1)

- قضية فلسطين (NAC 9/PC/Doc.13) \*\*

- النزاع العربي - الإسرائيلي (NAC 9/PC/Doc.14)

- جنوب شرقي آسيا (NAC 9/PC/Doc.15)
- الجنوب الافريقي (NAC 9/PC/Doc.16)
- تشاد (NAC 9/PC/Doc.17)
- كاليدونيا الجديدة (NAC 9/PC/Doc.18)
- إنهاء الاستعمار (NAC 9/PC/Doc.19)
- الإرهاب الدولي (NAC 9/PC/Doc.20/Rev.1)
- السلم والقانون الدولي (NAC 9/PC/Doc.21)
- انتاركتيكا (NAC 9/PC/Doc.22)
- مشكلة اللاجئين (NAC 9/PC/Doc.23)
- توزيع المناصب في منظومة الأمم المتحدة توزيعا أكثر إنصافا  
(NAC 9/PC/Doc.24) .
- استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية (NAC 9/PC/Doc.25) .
- الإعلام والالتزامات (NAC 9/PC/Doc.26) .
- جزر مايوت وملاغشي وأرخبيل شاغوس (NAC 9/PC/Doc.28) .
- ٦ - وأجرت اللجنة ، أثناء الاضطلاع بأعمالها ، دراسة دقيقة لمشاريع  
الوثائق بما في ذلك النصوص المنقحة المقدمة من الفريق العامل ومن مختلف المجموعات  
الإقليمية ، وقدم وعمم إجمالا ٤٦ تعديلا خطيا .

٧ - وفي الجلسة ٧ المعقودة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، اعتمدت اللجنة السياسية تقريرها (NAC 9/PC/Doc.30) ووافقت على النصوص المنقحة لمشاريع الوثائق السياسية الواردة في الوثائق NAC 9/PC/Doc.1/Rev.3 إلى NAC 9/PC/Doc.28 (التي يرد بيانها في الفقرة ٥ من هذا التقرير) لتقديمها إلى المؤتمر التاسع لرؤساء الدول أو الحكومات لاعتمادها .

---

\* أعربت فنزويلا ، ومصر ، وجامايكا ، عن تحفظاتها على الوثيقة NAC 9/PC/Doc.7/Rev.3 أو فروع منها .

\*\* أعربت إيران ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العربية الليبية عن تحفظاتها على الوثيقة NAC 9/PC/Doc.13 أو فروع منها .

تقرير اللجنة الاقتصادية

- ١ - أوصى الاجتماع الوزاري الذي سبق مؤتمر رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز بإنشاء لجنة اقتصادية .
- ٢ - وانتُخب سعادة السيد ك. ناتوار سنغ ، وزير الدولة للشؤون الخارجية بالهند ، رئيساً للجنة .
- ٣ - وعقدت اللجنة ثمانية اجتماعات .
- ٤ - وفي جلستها الأولى عرض السيد فرانك هورفات ، الوزير الاتحادي للعلاقات الاقتصادية الدولية بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية مشروع الوثائق الاقتصادية التي أعدها البلد المضيف .
- ٥ - وفي الجلسة الثانية ألقى السيد كينيث دادزي ، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ، كلمة أمام اللجنة .
- ٦ - وبدأت اللجنة بالنظر في الوثائق التسع التالية :
- الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية (NAC 9/EC/Doc.1/Rev.1)
- الديون وتمويل التنمية والمسائل النقدية (NAC 9/EC/Doc.2/Rev.1)
- التجارة الدولية والسلع الأساسية (NAC 9/EC/Doc.3/Rev.1)
- العلم والتكنولوجيا (NAC 9/EC/Doc.4/Rev.1)
- الأغذية والزراعة (NAC 9/EC/Doc.5/Rev.1)
- أقل البلدان نمواً (NAC 9/EC/Doc.6/Rev.1)
- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (NAC 9/EC/Doc.7/Rev.1)

- البيئة (NAC 9/EC/Doc.8/Rev.1)
- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (NAC 9/EC/Doc.9/Rev.1)
- ٧ واضطلت اللجنة بأعمالها في جلسات عامة وعن طريق اجتماعات عقدتها  
أفرقة عمل مضممة .
- ٨ وفي الجلسة ٨ الختامية وافقت اللجنة على الوثائق التالية وقدمتها  
لرؤساء الدول أو الحكومات :
- الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية (NAC 9/EC/Doc.1/Rev.3)
- الديون وتمويل التنمية والمسائل النقدية (NAC 9/EC/Doc.2/Rev.3)
- التجارة الدولية والسلع الأساسية (NAC 9/EC/Doc.3/Rev.3)
- العلم والتكنولوجيا (NAC 9/EC/Doc.4/Rev.3)
- الاغذية والزراعة (NAC 9/EC/Doc.5/Rev.3)
- أقل البلدان نموا (NAC 9/EC/Doc.6/Rev.3)
- التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (NAC 9/EC/Doc.7/Rev.3)
- البيئة (NAC 9/EC/Doc.8/Rev.4)
- الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (NAC 9/EC/Doc.9/Rev.3)
- أحوال معيشة الشعب الفلسطيني (NAC 9/EC/Doc.10)
- أحوال معيشة المواطنين السوريين العرب في الجولان السورية العربية  
المحتلة (NAC 9/EC/Doc.11)



- دور المرأة في التنمية (NAC 9/EC/Doc.12)
  - التصنيع (NAC 9/EC/Doc.13/Rev.1)
  - الكوارث الطبيعية (NAC 9/EC/Doc.14/Rev.1)
  - البلدان غير الساحلية (NAC 9/EC/Doc.15/Rev.1)
  - بقاء الطفل ونماؤه (NAC 9/EC/Doc.16/Rev.1)
  - إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ( NAC 9/EC/Doc.17/ Rev.1)
- ٩ - وفيما يتعلق بالوثيقة NAC 9/EC/Doc.17/Rev.1 المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، أبدى وفد المملكة العربية السعودية التحفظ التالي :
- "ليس في قبول المملكة العربية السعودية للوثيقة NAC 9/EC/Doc.17/ Rev.1 (إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها) ما يحكم مسبقاً على موقف هذا البلد بشأن مسائل سياسية معينة يشار إليها في نص الوثيقة المذكورة" .

### تقرير المقرر العام

١ - اجتمع المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في بلغراد ، يوغوسلافيا ، في الفترة من ٤ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وقد سبق المؤتمر اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين ، عقد في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ . واجتماع لوزراء الخارجية عقد في اليومين الاول والثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

٢ - واشترك في المؤتمر أعضاء حركة عدم الانحياز التالية أسماؤهم : اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، أفغانستان ، اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينافاسو ، بوروندى ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الإستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فلسطين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكامبيرون ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

٣ - وحضر المؤتمر ممثلون من البلدان والمنظمات وحركات التحرير الوطني التالية بمصفة مراقب : أنتيغوا وبربودا ، أوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، البرازيل ، الغلبين ، المكسيك ، منغوليا ، المؤتمر الوطني الافريقي ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية ، جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني ، المركز الدولي للمؤسسات العامة ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة المؤتمر الاسلامي ، مؤتمر الوندوبيين الافريقيين لازانيا ، الحزب الاشتراكي لبورتوريكو ، الامم المتحدة .

٤ - وحضرت المؤتمر البلدان والمنظمات التالية أسماؤها كضيوف : أسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رومانيا ، سان مارينو ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هنغاريا ، اليونان ، أمانة الكومنولث ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، لجنة الصليب الأحمر ، المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الصندوق الدولي للتنمية الصناعية ، النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، رابطة الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر ، مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهادي ، لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، مركز الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، الرابطة العالمية للاتحاد العالمي ، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، مجلس الأغذية العالمي ، برنامج الأغذية العالمي ، منظمة الصحة العالمية .

٥ - وبمناسبة انعقاد المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، وردت الرسائل التالية من زعماء وقادة سياسيين عالميين :

سعادة السيد بريان مولروني ، رئيس وزراء كندا ؛  
فخامة السيد لي بنغ ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ؛  
فخامة السيد فرنسوا ميتران ، رئيس جمهورية فرنسا ، نيابة عن الدول الأعضاء  
في المجموعة الأوروبية ؛  
فخامة السيد هلموت كول ، مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية ؛  
قداسة البابا جون بول الثاني ؛  
سعادة السيد تاشيكو كايغو ، رئيس وزراء اليابان ؛  
فخامة السيد ميخائيل غورباتشيف ، رئيس مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والأمين العام للجنة المركزية للحزب  
الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ،  
فخامة السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ؛

وتلقى المؤتمر أيضا رسائل من رؤساء الدول أو الحكومات الاعضاء ، والمراقبين والضيوف في حركة بلدان عدم الانحياز التالية أسماؤهم :

فخامة السيد عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين ؛  
فخامة السيد ك.ك.ج. ماسير ، رئيس جمهورية بوتسوانا ؛  
فخامة السيد فيرخيلو باركو ، رئيس جمهورية كولومبيا ؛  
فخامة السيد هيو دسموند هوييتي ، رئيس جمهورية غيانا التعاونية ؛  
فخامة زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس الامارات العربية المتحدة ؛  
فخامة السيد خوسيه سارني ، رئيس جمهورية البرازيل ؛  
فخامة السيد أوسكار أرياس سانثيز ، رئيس جمهورية كوستاريكا ؛  
فخامة السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، رئيس المكسيك ؛  
فخامة السيد جامبين باتمونخ ، رئيس هيئة رئاسة المجلس الاعلى للجمهورية الشعبية المنغولية ؛  
سعادة السيد تودور زيفكوف ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ؛  
فخامة السيد غوستاف هوساك ، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ؛  
سعادة السيد أريك هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ؛  
سعادة السيد ميكلوس نيميث ، رئيس وزراء جمهورية هنغاريا الشعبية ؛  
فخامة السيد و. ياروزيلسكي ، رئيس جمهورية بولندا الشعبية ؛  
فخامة السيد نيكولاو تشاوشيسكو ، رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ؛  
ووردت رسائل أيضا من عدد من المنظمات الدولية .

#### حفل الافتتاح

٦ - أعلن فخامة الدكتور روبرت موغابي ، رئيس زمبابوي ، افتتاح المؤتمر .

٧ - والتزم المؤتمر الصمت دقيقة واحدة حدادا على ذكرى قادة حركة عدم الانحياز الذين توفوا منذ انعقاد مؤتمر القمة الثامن ، بما فيهم الرئيس توماس سانكارا ، الرئيس الراحل لبوركيننا فاصو ، والرئيس ضياء الدين الحق ، الرئيس الراحل لباكستان ، وآية الله الخميني ، القائد الراحل لجمهورية ايران الاسلامية ، والرئيس سامورا موييزس ماشيل ، الرئيس الراحل لموازمبيق ، والرئيس فام هونغ ، الرئيس الراحل لمجلس الدولة بغيت نام .

٨ - وقام المؤتمر بتسمية الوفد التالي لوضع أكليل من الزهور على قبر الزعيم الراحل جوزيب بروز تيتو رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية :

فخامة السيد الشاذلي بن جديد ، رئيس جمهورية الجزائر ، وفخامة السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، وفخامة السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر ، وسعادة راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، وفخامة السيد آلان غارسيا ، رئيس جمهورية بيرو ، وفخامة الدكتور كينيث دافيد كاوندا ، رئيس جمهورية زامبيا وفخامة الدكتور روبرت غ. موغابي ، رئيس جمهورية زيمبابوي .

٩ - وألقى فخامة الدكتور يانيز درنوفتشيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، خطابا رئيسيا ، قرر المؤتمر باتفاق الآراء دون تصويت تعميمه بوصفه وثيقة رسمية .

١٠ - وبناء على اقتراح من فخامة الدكتور روبرت موغابي ، رئيس جمهورية زيمبابوي ، تم انتخاب فخامة الدكتور يانيز درنوفتشيك ، رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية بالتزكية رئيسا للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١١ - وألقى سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، خطابا في المؤتمر .

١٢ - وأدلى ببيانات للتهنئة كل من فخامة السيد محمد حسني مبارك ، رئيس جمهورية مصر ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية ، نيابة عن الأعضاء الأفريقيين ، وفخامة السيد ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، نيابة عن الأعضاء الآسيويين ، وفخامة السيد رودريغو بورخا ، رئيس جمهورية اكوادور ، نيابة عن الأعضاء من أمريكا اللاتينية ، وفخامة السيد جورج فاسيليو ، رئيس جمهورية قبرص ، نيابة عن الأعضاء الأوروبيين ، والدكتور سام نوجوما ، رئيس سوابو في ناميبيا ، نيابة عن حركات التحرير .

١٣ - وقدم سعادة السيد بوديمير لونكار ، وزير الخارجية الاتحادي في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، تقرير اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .

ووافق اجتماع وزراء الخارجية على مشروع الإعلان وقدمه إلى رؤساء الدول أو الحكومات لاعتماده .

ووافق المؤتمر على التقرير واعتمد التوصيات التالية الواردة فيه .

(أ) جدول أعمال المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

١ - افتتاح المؤتمر

٢ - اقرار جدول الأعمال ، وانتخاب أعضاء المكتب وتنظيم الأعمال . توصيات اجتماع وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، بما في ذلك تقرير رئيس اللجنة الوزارية التي أنشأها المؤتمر الوزاري في نيقوسيا .

٣ - قبول أعضاء جدد واشتراك المراقبين والضيوف .

٤ - تقرير رئيس المؤتمر الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز .

٥ - تقرير رئيس لجنة صندوق افريقيا .

٦ - استعراض الحالة الدولية الراهنة ودور حركة بلدان عدم الانحياز في تعزيز السلم والامن الدولي ، وتخفيف حدة التوتر الدولي وجعل ذلك عملية دائمة وشاملة .

٧ - استعراض وتقييم الحالة الاقتصادية العالمية بغية تعزيز تنمية البلدان النامية ونمو الاقتصاد العالمي واستقراره .

٨ - تعزيز التعاون المتعدد الاطراف ، ولا سيما دور الامم المتحدة .

٩ - تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى ، وشرشيد وتنسيق برامج كل من بلدان حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ .

١٠- تاريخ ومكان انعقاد الاجتماعات الأخرى لبلدان عدم الانحياز .

١١- مسائل أخرى .

(ب) انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر :

نواب الرئيس عن افريقيا : توغو ، وتونس ، وزائير ، والسودان ،  
والكونغو ، وليبيريا ، والمغرب ،  
ونيجيريا ؛

نواب الرئيس عن آسيا : اندونيسيا ، وبنغلاديش ، والجمهورية  
العربية السورية ، وجمهورية كوريا  
الديمقراطية الشعبية ، وفلسطين ،  
والكويت ، وماليزيا ، وجمهورية اليمن  
الديمقراطية ؛

نواب الرئيس عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي :  
الأرجنتين ، وبيرو ، وجامايكا ، وكوبا ،  
ونيكاراغوا ؛

نائب الرئيس عن أوروبا : مالطة ؛

نائب الرئيس عن حركات التحرير : المنظمة الشعبية لافريقيا  
الجنوبية الغربية (سوابو) ؛

المقرر العام : سعادة السيد غ. لاكوفو ، وزير خارجية  
قبرص ؛

رئيس اللجنة السياسية : سعادة الأونرابل ليوك ج. موانانشيكو ،  
وزير خارجية زامبيا ؛

رئيس اللجنة الاقتصادية : سعادة السيد ك. ناتوار سنغ ، وزير  
الدولة في الهند ؛

وقرر المؤتمر ، على أساس الاتفاق المعقود بين مجموعة امريكا اللاتينية والمجموعة الأوروبية ، أن يُعطى أحد مقاعد نائب رئيس مؤتمر رؤساء الدول أو الحكومات التي تشغلها المجموعة الأوروبية ، إلى مجموعة أمريكا اللاتينية ، وذلك على أساس خاص ودون المساس بالتوزيع المقبل للمقاعد بين المجموعات الإقليمية ، ليصبح لهذه المجموعة خمسة مقاعد لنواب الرئيس في مكتب المؤتمر . وتقرر انتخاب المقرر العام في هذا المؤتمر من المجموعة الأوروبية .

وأحاط المؤتمر علما بتعيين سعادة السيد دزيغاد موجزينوفيتش ، عضو المجلس التنفيذي الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ، أمينا عاما لمؤتمر القمة التاسع .

#### (ج) تنظيم الأعمال :

قرر المؤتمر انشاء لجنة سياسية وأخرى اقتصادية باشرت أعمالهما في وقت واحد مع اللجنة الجامعة برئاسة وزيرين ؛

(د) واعتمد المؤتمر تقرير اللجنة الوزارية التي أنشأها المؤتمر الوزاري في نيقوسيا وقرر أن تطور الحركة باستمرار منهجيتها لزيادة تحسين كفاءتها وسير أعمالها : وأعرب أيضا عن آراء مفادها أنه ينبغي أن تواصل اللجنة الوزارية التي أنشأها المؤتمر الوزاري في نيقوسيا أعمالها .

(هـ) وقرر المؤتمر أن يكون مكتب التنسيق مفتوح العضوية وأن تقدم طلبات العضوية إلى رئيس المكتب .

١٤ - قبول أعضاء جدد واشتراك المراقبين والضيوف .

(أ) قرر المؤتمر باتفاق الآراء دون تصويت قبول فنزويلا عضوا كاملا العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز .

(ب) وقرر المؤتمر أيضا توجيه الدعوة إلى المركز الدولي للمؤسسات العامة ، ليوبليانا ، للاشتراك بصفة مراقب .



(ج) ووجه المؤتمر الدعوة إلى البلدان التالية للاشتراك بصفة ضيوف :  
بلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وكندا ،  
والنرويج ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا .

(د) كما وجه المؤتمر الدعوة إلى المنظمات التالية للاشتراك بصفة ضيوف :  
رابطة الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ،  
ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة والرابطة  
العالمية للاتحاد العالمي .

١٥ - وقام فخامة الدكتور روبرت موغابي ، رئيس جمهورية زيمبابوي بتقديم التقرير  
المتعلق بأنشطة حركة بلدان عدم الانحياز أثناء رئاسة زيمبابوي لها ، وأحاط المؤتمر  
علما بالتقرير .

١٦ - وقدم فخامة السيد راجيف غاندي ، رئيس وزراء الهند ، تقرير لجنة صندوق  
افريقيا ، وأحاط المؤتمر علما بهذا التقرير أيضا .

١٧ - وألقى فخامة السيد المعلم جوليوس ك. نيريري كلمة أمام المؤتمر بصفته رئيسا  
للجنة الجنوب .

١٨ - وعقد المؤتمر تسع جلسات عامة تولى رئاستها أيضا فخامة الجنرال ابراهيم  
باداموزي بابانغيدا ، رئيس جمهورية نيجيريا ، وفخامة السيد راؤول كاسترو روز نائب  
رئيس جمهورية كوبا ، وفخامة الدكتور إدوارد فينيتش أدامي ، رئيس وزراء مالطة ،  
وفخامة الفريق عمر أحمد البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني في السودان ،  
وفخامة السيد الان غارسيا بيريز ، رئيس جمهورية بيرو ، وفخامة السيد ياسر عرفات ،  
رئيس دولة فلسطين ، وفخامة السيد حسين محمد إرشاد ، رئيس جمهورية بنغلاديش ،  
وفخامة السيد دنيس ساسو - نغيسو ، رئيس جمهورية الكونغو ، وفخامة السيد  
عبد الحليم خدام ، نائب رئيس جمهورية سوريا ، وفخامة السيد عبد الحميد الشيخ ،  
وزير خارجية تونس .

وأثناء المناقشات العامة أدلى ممثلو البلدان الأعضاء التالية ببيانات :

اثيوبيا ، الأرجنتين ، الاردن ، أفغانستان (جمهورية - الديمقراطية) ،

اكوادور ، الإمارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أنغولا ، أوغندا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بوتان ، بوركينا فاسو\* ، بوروندي ، بوليفيا ، بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد\* ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر\* ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سريلانكا ، سنغافورة ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، سيراليون ، الصومال ، العراق ، غامبيا\* ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الإستوائية ، غينيا-بيساو ، فانواتو ، فلسطين ، فنزويلا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو\* ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب\* ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية\* ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا .

واستمع المؤتمر كذلك الى بيانات أدلت بها البلدان والمنظمات التالية التي حضرت المؤتمر بصفة مراقب : البرازيل ، الفلبين ، منغوليا ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية ، المؤتمر الوطني الافريقي ، المؤتمر الوطني لآزانيا ، جبهة التحرير الوطني والاشتراكي للكاناك (FLNKS) .

١٩ - وأثناء انعقاد المؤتمر ، عقدت اجتماعات للجنة صندوق افريقيا ، واجتماعات للجنة بلدان عدم الانحياز التسعة المعنية بالشرق الاوسط وفلسطين واعتمدت بياناً عمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر .

٢٠ - وقدم رئيسا اللجنتين السياسية والاقتصادية تقريريهما لاعتمادهما من قبل المؤتمر .

وقدم رئيس اللجنة السياسية الوثائق التالية لينظر فيها المؤتمر : الامن الدولي ونزع السلاح ؛ لبنان ؛ أفغانستان ؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ إيران - العراق ؛ الصحراء الغربية ؛ كوريا ؛ قضية فلسطين ؛ الصراع العربي - الإسرائيلي ؛ جنوب شرقي آسيا ؛ الجنوب الافريقي ؛ تشاد ؛ كاليديونيا الجديدة ؛ إنهاء الاستعمار ؛ الإرهاب الدولي ؛ السلم والقانون الدولي ؛

\* بلدان تنازلت عن حقها في الإدلاء ببيان وقامت بتوزيع بيانات أثناء الجلسة العامة .

انتاركتيكا ، مشاكل اللاجئين ، توزيع الوظائف العليا في منظومة الامم المتحدة بشكل أكثر انصافا ، استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، الإعلام والاتصال ، مايوت ، جزيرة ملغاسي ، أرخبيل شاغوس ، الحالة في جنوب افريقيا .

وقدم رئيس اللجنة الاقتصادية الوشائق التالية لينظر فيها المؤتمر : الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مسائل الديون وتمويل التنمية والمسائل النقدية ، التجارة الدولية والسلع الأساسية ، العلم والتكنولوجيا ، الأغذية والزراعة ، أقل البلدان نموا ، التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، البيئة ، الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني ، الأحوال المعيشية للمواطنين العرب السوريين في الجولان العربية السورية المحتلة ، البلدان النامية غير الساحلية ، إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، الكوارث الطبيعية ، دور المرأة في التنمية ، التصنيع ، وبقاء الطفل ونموه .

٢١ - وقرر مكتب المؤتمر في اجتماعه أن يقدم الوشائق التالية لينظر فيها المؤتمر : إعلان خاص بناميبيا ، إعلان صادر عن لجنة منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي بشأن مسألة جنوب افريقيا ، وقرار بشأن صندوق افريقيا .

كما نظر المكتب في أماكن انعقاد الاجتماعات المقبلة للحركة .

وقرر المكتب أيضا أن يوصي بتحويل مكتب التنسيق في نيويورك سلطة اتخاذ تدابير عاجلة فيما يتعلق بما أصدره الاجتماع الوزاري الاستثنائي لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في لاهاي في حزيران/يونيه ١٩٨٩ من قرار بشأن السلم والقانون الدولي .

واعتمد المؤتمر الإعلان المقدم من اجتماع وزراء الخارجية ، والوشائق المقدمة من اللجنتين السياسية والاقتصادية ، وكذلك الوشائق المقدمة من مكتب المؤتمر .

٢٢ - مواعيد وأماكن انعقاد الاجتماعات المقبلة لبلدان عدم الانحياز .

٢٤ - وقرر المؤتمر ، وفقا للفقرة ٥٢ من الوثيقة المتعلقة بالجنوب الافريقي ، أن يكون فريق رؤساء الدول أو الحكومات الذي سيمثل الحركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية ، بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي من ممثلي

البلدان التالية : بيرو ، جامايكا ، زامبيا ، زمبابوي ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ،  
نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا .

٢٥ - واعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام .

٢٦ - كما اعتمد بالتزكية قرارا اقترحه فخامة الدكتور كينيث دافيد كاوندا ، رئيس  
جمهورية زامبيا ، يعرب فيه عن امتنان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان  
عدم الانحياز لحكومة وشعب جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية .

٢٧ - وعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، وأدلى فخامة  
الدكتور يانيز درنوفتشيك ، رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية  
ورئيس المؤتمر ، بكلمة اختتم بها المؤتمر .

## قرار شكر لحكومة وشعب يوغوسلافيا

ان المؤتمر التاسع لرؤساء دول أوحكومات عدم الانحياز المنعقدة فى مدينة بلغراد الجميلة، عاصمة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية، فى الفترة من ٤ الى ٧ سبتمبر / ايلول ١٩٨٩.

- يعرب عن شكره الخالص وامتنانه العميق لرئاسة وحكومة وشعب يوغوسلافيا، لترحيبهم الحار الودى، الذى ساهم مساهمة كبيرة فى انجاح هذا المؤتمر .  
- يهنئ رئيس هيئة رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية فخامة الدكتور يانز دير نوفيتشك على خطابه الافتتاحى الملهم البليغ الذى أكد فيه الصلاحيات الثابتة والدائمة لحركة عدم الانحياز والتزامنا العميق واخلاصنا لمبادئها وأهدافها التى ضلت متوافقة مع طموحات الجنس البشرى بأسره فى تحقيق المزيد من الأمن والعدالة للعالم وتحقيق السلم والرخاء والحرية والكرامة لجميع الشعوب، رجالا ونساء والدور الحيوى الذى لاغنى عنه التى تضطلع بها الحركة فى اقامة علاقات تتسم بالمزيد من الديمقراطية والمساواة بين جميع الدول، والتطورات الايجابية فى عالم يزداد تكافله باضطراد، وتعزيز مع جميع الشعوب من أجل المصير المشترك للجنس البشرى.

أشادوا بحكومة يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية وسلطات مدينة بلغراد لما قدمته من تسهيلات ممتازة الى المشاركين فى المؤتمر وللتنظيم الكفاء والخدمات الممتازة التى وضعت تحت تصرف المؤتمر .

يسجلون تقديرهم العميق بمساهمة جمهورية يوغوسلافية الاتحادية باعتبارها أحد مؤسسى الحركة والدولة التى استضافت مؤتمرين من مؤتمرات القمة فى الدور الفعال الذى يتزايد باطراد لحركة عدم الانحياز فى تعزيز التفاهم والتعاون على الساحة الدولية .

أكدوا من جديد اقتناعه بأن المؤتمر سوف يزيد من تماسك وتضامن بلدان عدم الانحياز، ممايزيد من قدرة حركة بلدان عدم الانحياز على النهوض بدور تزداد فعاليته وديناميكيته فى الشؤون الدولية وهو ماتقتضيه تحديات هذا العصر